٨٥

اليمن

في الصحافة العربية في القرن العشرين

١٩٩٢


بسم الله الرحمن الرحيم

(٨٥)

اليـــمــن

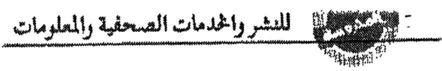
فى الصحافة العربية

فى القرن العشرين

١٩٩٢

المجلد التاسع

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣



فهرس/ قصاصات الصحف

الموضوع : اليمن ١٩٩٢

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

اليمن رئيسان وكيانان وثلاثة جيوش
اليمن | المجلة | ٩٢-١٢-٢٢ | ٩٦
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد التاسع) ١٩٩٢

مظاهرات اليمن .. دعوة الى الاصلاح الاقتصادى
هشام عبد الرؤوف | اليمن | المساء | ٩٢-١٢-٢٢ | ١٠٢
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد التاسع) ١٩٩٢

التحقيقات فى احداث تعز تكشف مخططا خطيرا
اليمن | الحياة اللندنية | ٩٢-١٢-٢٣ | ١٠٤
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد التاسع) ١٩٩٢

اليمن : اللعب بالنار
حسن ابو طالب | اليمن | الاهرام | ٩٢-١٢-٢٣ | ١٠٥
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد التاسع) ١٩٩٢

فشل اللقاء الموسع للاحزاب اليمنية
حمود منصر | اليمن | الشرق الاوسط | ٩٢-١٢-٢٣ | ١٠٦
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد التاسع) ١٩٩٢

---

١٠٠ جندى اميركى يتمركزون فى ميناء عدن
اليمن | الحياة اللندنية | ٩٢-١٢-٢٤ | ١٠٧
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد التاسع) ١٩٩٢

اطلاق الرصاص على قيادى فى الحزب الاشتراكى اليمنى
لطفى شطاره | اليمن | الشرق الاوسط | ٩٢-١٢-٢٤ | ١٠٨
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد التاسع) ١٩٩٢

توقع تاجيل الانتخابات للمرة الثالثة
اليمن | الاهرام | ٩٢-١٢-٢٤ | ١٠٩
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد التاسع) ١٩٩٢

سالم صالح : وراء الازمة - عدم الوفاق بين حزبى السلطة
اليمن | الحياة اللندنية | ٩٢-١٢-٢٤ | ١١٠
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد التاسع) ١٩٩٢

اتهام تنظيم "الجهاد" فى اليمن بمحاولة اغتيال مسؤول الاشتراكى
لطفى شطاره | اليمن | الشرق الاوسط | ٩٢-١٢-٢٥ | ١١٢
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد التاسع) ١٩٩٢

خروج القبائل سببه الاوضاع المتردية
عارف محمد | اليمن | المسلمون | ٩٢-١٢-٢٥ | ١١٤
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد التاسع) ١٩٩٢

الزندانى ينفى خلافات الاصلاح ويتراس "مؤتمر الوحدة والسلام
حمود منصر | اليمن | الشرق الاوسط | ٩٢-١٢-٢٧ | ١١٥
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد التاسع) ١٩٩٢

رئيس الوزراء الاثيوبى يبحث فى صنعاء
اليمن | الحياة اللندنية | ٩٢-١٢-٢٧ | ١١٦
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد التاسع) ١٩٩٢

فهرس/ قصاصات الصحف



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ ديسمبر ١٩٩٢

في توضيح من أبوظبي

الإمارات طلبت «تأجيل» زيارة الوفد الكويتي

أبوظبي: «الشرق الأوسط»

قالت مصادر دبلوماسية اماراتية، ان دولة الامارات لم «تعتذر» عن عدم استقبال الوفد البرلماني الكويتي، الذي يقوم حالياً بجولة في اقطار مجلس التعاون الخليجي، للأعراب عن شكر الشعب الكويتي على تاييد شعوب وحكومات دول المنطقة ابان الغزو العراقي للكويت.

وأوضحت المصادر ان الجهات المختصة تمنت على مجلس الأمة الكويتي ان تتم الزيارة بعد دعوة المجلس الوطني الاتحادي (برلمان الامارات) للانعقاد، في اعقاب استكمال تشكيلته الجديدة، واختيار رئاسته وهيئة مكتبه.واضافت انه رغم انشغال دولة الامارات بالاستعداد للقمة الخليجية المقبلة، فان ذلك لا يحول دون استقبال وفد برلماني شقيق. والصحيح ان المسؤولين في دولة الامارات حريصون على اتاحة الفرصة لاجراء اتصال برلماني بعد اتخاذ الخطوات الدستورية لعقد المجلس الوطني الاتحادي الاماراتي.

ولم تستبعد المصادر ان تتزامن دعوة الوفد البرلماني الكويتي لزيارة الامارات مع موعد افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة للمجلس الوطني الاتحادي، الذي يعتقد انه سيكون بعد انتهاء اجتماعات القمة الخليجية الثالثة عشرة في أبوظبي في الفترة من ٢١ الى ٢٣ ديسمبر (كانون الأول) الحالي.

ووصل الوفد البرلماني الكويتي الذي يترأسه احمد السعدون رئيس مجلس الأمة امس الى الدوحة، حيث استقبله الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، وحضر المقابلة كل من الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولي العهد ووزير الدفاع وعلي بن خليفة الهثمي رئيس مجلس الشورى القطري، حيث عبر الوفد الكويتي عن شكر وتقدير الكويت للدعم القطري اثناء ازمة الاحتلال العراقي.



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ دسم ١٩٩٢

استمرارية العنف في تعز

المظاهرات تمتد إلى المحافظات الشمالية والرئيس اليمني يحذر من فرض الدكتاتورية

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

تفجرت المظاهرات في شوارع مدينة تعز اليمنية امس لليوم الثاني على التوالي، وامتدت الى العاصمة وعواصم المحافظة طوال اليوم، في اعمال عنف واضطرابات ومواجهات بين المتظاهرين ورجال الشرطة والقوات المسلحة. كان ميدانها في كل من صنعاء وعدن وتعز والحديدة والبيضاء ورادع وصعدة، احتجاجاً على تدهور الاوضاع الاقتصادية والامنية، وانخفاض مستوى المعيشة وارتفاع الأسعار بصورة مخيفة، وانخفاض قيمة الريال اليمني خلال الايام القليلة الماضية، حيث بلغ ٥٦ ريالاً للدولار امس في السوق السوداء.

وتفيد المعلومات الأولية التي حصلت عليها «الشرق الأوسط» ان عشرات القتلى، ومئات الجرحى سقطوا خلال المواجهات على مدى اليومين الماضيين بينهم عدد من رجال الشرطة والجيش، والبقية من المواطنين وطلاب المدارس.

وذكر شهود عيان ان المسيرات والمظاهرات هتفت بسقوط الحكومة، ورددت عبارات ضد الرئيس علي صالح، والحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني).

وسمعت اصوات الآليات العسكرية في الطريق المؤدية الى القصر الجمهوري في تعز، وطريق الحوبان التي تقع على مشارف المدينة، وتربطها بطريق صنعاء، حيث يوجد هناك عشرات الجنود بأسلحتهم الثقيلة، كما استمر دوي اطلاق النار في المدينة، وفي شارع جمال، حيث اغلقت جميع المحال التجارية في المدينة وعواصم المديريات بها، ومنعت قوات الأمن مسيرات جماهيرية كانت قادمة من المناطق الريفية الى مدينة تعز، بعد ان سدت جميع مداخل المدينة.

وقالت مصادر صحافية ان الموقف تفجر في صنعاء امس، عندما خرجت مسيرة طلابية الى الشوارع، ثم سمع بعدها دوي اطلاق النار، كما شوهدت مسيرة أخرى متجهة من باب اليمن، وأخرى من شارع علي عبد الغني، التحمتا سوياً في ما بعد، وقد اطلقت قوات الأمن الرصاص لتفريق المتظاهرين بعد ان بدأوا في تحطيم السيارات الحكومية الواقفة حول مبنى وزارة الخارجية، فيما اصيبت المؤسسة الاقتصادية العسكرية بأضرار واغلقت المحال التجارية، بينما سد المتظاهرون شارع الزبيري أكبر شريان تجاري في المدينة.

وفي مدينة الحديدة اشعل المواطنون النار في اطارات السيارات، واصطدموا مع قوات الامن، وأحرقت محطة التموين بالوقود، واستعملت قوات الأمن الغازات المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ ديسمبر ١٩٩٢

وتقول أخبار غير مؤكدة ان عدد القتلى في تعز وصل الى ٥ قتلى و١٥ جريحاً، نقلوا جميعهم الى المستشفى الجمهوري

وأكدت مصادر ان عناصر اندست في مسيرة سلمية كانت تحتج على رفع الأسعار الجديدة للمواد الغذائية في تعز، وان هؤلاء الافراد غرباء عن المدينة، وانهم تمكنوا من الانحراف بالمسيرة عن هدفها، باتجاهات تستهدف التحطيم والاحراق والنهب، كما قالت ان هناك سيارات عسكرية شوهدت وهي تقوم بشحن مواد منهوبة من المؤسسات، التي قيل ان المتظاهرين هاجموها.

وقالت مصادر مطلعة في صنعاء لـ «الشرق الأوسط» ان السلطات سيطرت على الموقف تماماً، بعد أحداث وصفتها بالشغب، بعد تحطيم لافتات المحال التجارية، اضافة الى احراق بعض السيارات في منطقة «الصافية»، ورمي المتظاهرين بعض المرافق الحكومية بالحجارة، تعبيراً عن سخطهم على الأوضاع الاقتصادية المتدهورة

وفي محافظة عدن أغلق عمال وزارة الزراعة الشوارع الرئيسية احتجاجاً على عدم تسلمهم رواتبهم للشهرين الماضيين، وقد أدى ذلك الى اغلاق الطرقات داخل عدن وعرقلة السير، فيما اغلقت المحال التجارية صباح اليوم تحسباً من اي مضاعفات أو امتداد لاحداث تعز.

وكذلك أغلق الصيارفة محلاتهم بعد ان سمعوا ارتفاع الدولار في تعز الى ٥٦ ريالاً مساء أمس الأول، وتفجر الوضع هناك، وكذلك اغلاق محلاتها مساء أمس، تخوفاً من حالات الغضب الشعبي، بعد ان بات الشارع اليمني ساخطاً من جراء صمت الحكومة المطبق، وعجزها عن اتخاذ اجراءات يمكنها وقف حالة الفوضى في أسواق الصيارفة وجشع التجار.

وقالت مصادر أمنية في عدن لـ «الشرق الأوسط» ان الحالة مستتبة، وانه جرى اتخاذ احتياطات أمنية لمواجهة اي ظرف قد ينشأ بصورة مفاجئة، يتأثر بالاوضاع الجارية في المحافظات الشمالية، وكان الرئيس علي عبد الله صالح قد اتهم «بعض القوى السياسية» بأنها كانت إحدى أدوات القوى المعادية للثورة وللوحدة وللديمقراطية، في خلق المؤامرات ضد اليمن

واكد صالح - في حديث بثه التلفزيون اليمني مساء أمس الأول من قناته الثانية، انه «لا خوف ولا قلق، ولن تحدث أية اشكاليات، لاننا نؤمن انه يمكن ان يسود اي توتر او تباين في اطار الحوار والرأي والرأي الآخر». وأضاف ان هناك بعض النقد «غير الموضوعي»، إلا ان الصحافة تمتص كثيراً من المشكلات من بعض القوى السياسية.

واعترف الرئيس اليمني ان بلاده تواجه هماً كبيراً يتمثل في الصعوبات الاقتصادية، والتصاعد المستمر للاسعار، وانتقد مزايدات بعض القوى السياسية الداعية الى رفع الأجور، والاضرابات، والتوقف عن العمل.

وحذر من أن التوقف عن العمل يخلق أجواء غير طبيعية. وأوضح أن كل الناس - في النهاية - يندمون على هذه التصرفات.

وقال: «اما ان نقول الديمقراطية هي الباب المخلوع، واما دكتاتورية النظام الواحد، ونختار أحد الاثنين».

واضاف يقول «التعبير عن الراي يتم بأسلوب حضاري وبأسلوب وطني، وبما لا يضر بالاقتصاد الوطني، واما الرجوع الى دكتاتورية الكبت، فهذا اسلوب غير طبيعي ولا يعتبر سمة العصر»

ودعا المؤسسات والنقابات والهيئات والمنظمات الجماهيرية الى الالتزام بالعمل وزيادة الانتاج لتحسين الاقتصاد الوطني

وعبر الرئيس اليمني عن عدم رضاه للوضع الذي وصفه بأنه غير طبيعي، من جراء حكم الحزبين الحاكمين، ووصفه بالخلط الذي اسفر عن أوضاع غير طبيعية. وقال «كل واحد يحمل المسؤولية الطرف الآخر وفي الوقت نفسه كلهم مسؤولون».

ودعا القيادة الحالية الى ترك السلطة إذا لم تستطع ان تضبط الأمور الادارية والمالية، وتتحمل مسؤولياتها لأطراف أخرى.

وطالب باصلاحات دستورية تمكن من انتخابات المحافظين والمديرين والمجالس المحلية انتخاباً مباشراً.



المصدر: الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١١/١٢/١٩٩٢

العنف يمتد إلى المحافظات والضحايا ١٢٢

اليمن تتجه نحو الأحكام العرفية

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

اتسع نطاق المظاهرات وأعمال العنف التي بدات في تعز التي امتدت امس الى صنعاء والحديدة وصعدة وذمار والبيضاء، حيث تعرضت المؤسسات التجارية التابعة للقطاعين العام والخاص للنهب والتخريب، واحرقت السيارات في الشوارع، بينما ظلت عدن هادئة نسبياً، وواصل العمال والموظفون هناك الاضراب الذي بدأ يوم الاثنين الماضي. وترافقت احداث امس مع تبادل الاتهامات الحزبية حول المسؤولية في الأحداث والتوقعات بأن تتجه اليمن نحو الأحكام العرفية. وبينما كان رد فعل قوات الأمن سلبياً حتى مساء أمس الاول في تعز، شهدت صنعاء وتعز وغيرهما من المدن انتشاراً مكثفاً لوحدات الشرطة، وعززتها وحدات من القوات المسلحة. وروى شهود عيان أن هدير العربات العسكرية كان يدوي في الشوارع، وقال مواطن يمني انه رأى «٤ اشخاص اصيبوا بالرصاص».

واضافة الى عدد الضحايا الذين سقطوا أمس الأول في تعز، وذهب البعض الى انهم بلغوا ٧ من القتلى و١٥ جريحاً، قال مصدر ان عدد ضحايا امس بلغ ١١١ شخصاً في تعز و٨ في صنعاء و٣ في الجديدة بين قتيل وجريح. ومع حلول مساء أمس نقل شهود العيان ان الهدوء عاد الى المدن اليمنية بعد تدخل قوات الأمن بكثافة، حيث سيطرت على الموقف منذ ما بعد الظهر وتمكنت من تفريق المتظاهرين. وكانت القوى السياسية اليمنية قد تبادلت الاتهامات بشأن المسؤولية حول اعمال العنف. وقالت احزاب المعارضة ان الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني) يقفان وراءها، لايجاد ذريعة «للانقضاض» على الديمقراطية والتهرب من اجراء الانتخابات في شهر ابريل (نيسان) المقبل، للمحافظة على بقائهما في السلطة. وأضافت ان عجز الحكومة عن حل مشكلات تدهور الأحوال الاقتصادية وتردي مستوى المعيشة يعتبر سبباً آخر، اضافة إلى تهاون أجهزة الأمن في مواجهة التخريب منذ البداية. ولكن الحزبين الحاكمين ألقيا بالمسؤولية على المعارضة، وقالا انها كانت وراء التحريض على العنف، واتهما «قوى مدبرة» بأنها تقف وراء الأحداث. ويتفق المراقبون مع رأي الحكومة والمعارضة في ان الأحداث لم تكن عفوية على الرغم من وجود أسباب مشروعة للتذمر الشعبي ضد الأوضاع السيئة.

وتوقعت مصادر مسؤولة أن يشهد عدد من المدن اليمنية اليوم مظاهرات متجددة وأحداث شغب بعد صلاة الجمعة، امتداداً للأحداث التي وقعت اليوم وأمس. وقال المصدر ـ القريب من الحكومة في عدن ـ أن «مجموعات لم يكشف عن هويتها بعد تقوم بالتحريض لاثارة الشغب في عدن».

وأبلغ احد اعضاء مجلس النواب اليمني «الشرق الأوسط» ان الحكومة تتحمل مسؤولية الأحداث التي جرت في تعز وصنعاء والحديدة، لأنها تركت الحبل على الغارب للتجار، فعم الانفلات الاقتصادي البلاد».

ودعت صحيفة «الزمان» العدنية الى تشكيل حكومة جديدة قادرة على انتشال اليمن من الأوضاع المتردية، تضم خبراء أمناء واكفاء «بعيدين عن الانتماءات السياسية». واوضحت ان ذلك يعتبر قضية حياة او موت بالنسبة لليمن. وقال المراقبون السياسيون أن ذلك يمثل صدى لعدد كبير من التوجهات السياسية منذ فترة، مما يشير الى زعزعة موقف حكومة العطاس الحالية.

وبينما تشير بعض الاتهامات الى وقوف الحزب الاشتراكي اليمني ـ احد الشريكين في الحكم ـ وراء الأحداث، يربط مراقبون بين ذلك وتحذير الرئيس اليمني مساء امس الأول من العودة الى الديكتاتورية، ويخلصون الى أن اجراء الانتخابات اليمنية في موعدها يعتبر أمراً مستبعداً حالياً، بعد ان بدأت البلاد تنزلق نحو هاوية الحكم السلطوي والاجراءات الاستثنائية، ويتحول التوازن لصالح حزب الرئيس علي عبد الله صالح.



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ [illegible] ١٩٩٢

القوى السياسية تتبادل الاتهام بالمسؤولية

لقاء تشاوري موسع للأحزاب اليمنية وإدانة للسلطة بسبب وقف صحيفة «الوحدة»

صنعاء ـ عدن: «الشرق الأوسط»

تتصاعد الاتهامات بين القوى السياسية في اليمن بشكل معلن وغير معلن، حيث تؤكد مصادر المعارضة ان الحزبين الحاكمين يقفان وراء أعمال العنف والتخريب والسلب والنهب، بغية دفع البلاد الى مرحلة اعلان الطوارئ والأحكام العرفية، بينما تلقي المؤسسات الحاكمة مسؤولية الاحداث على أحزاب المعارضة، وتقول انها تقف وراءها.

ويشير المراقبون الى ان هذه الاحداث لا يمكن ان تقع بصورة عفوية، لأنها تحولت على الفور الى تخريب منظم، يقود البلاد الى هاوية خطيرة، ويهدد بالقضاء على الديمقراطية قبل اجراء الانتخابات، بينما تقول دوائر حزبية عامة ان ما يحدث أمر طبيعي نتيجة لسوء الاحوال المعيشية والتدهور الاقتصادي.

ويرى المواطنون في تخاذل أجهزة الأمن والشرطة، واستمرار المواجهة مع السلطات الرسمية طوال اليوم، وردود أفعالها الفاترة مؤشرات خطيرة تنم إما عن عجزها، أو عن وقوفها وراء التطورات الجارية في البلاد، بهدف التذرع بها لالغاء الديمقراطية.

وكان أول اجراء في هذا الاتجاه هو توقيف صحيفة «الوحدة» شبه الرسمية، الصادرة عن مؤسسة الثورة، بعد ان كان قد تسربت منها بعض الاعداد الى مكاتب التوزيع في صنعاء. وفي تصريح خاص ادلى به أحمد محمد الحبيشي رئيس تحرير الصحيفة، وعضو مجلس النواب لـ «الشرق الأوسط»، ان وقف صدور صحيفته تزامن مع الاحداث الجارية في البلاد دون مبرر معلن، سوى انها مثلت في مسيرتها منبراً لكل الآراء الديمقراطية في البلاد، وكانت ساحة تلتقي فيها كل القوى والأحزاب لتعبر عن آرائها، سواء الحاكمة أو غير الحاكمة.

واضاف ان «هذا الاجراء مهما بلغت عنجهيته واستبداديته، فإنه لا يمكن ان يعود الى عهود تحكيم القوة، وتكميم الافواه، ومصادرة الآراء وتحويل الصحافة إلى كلب حراسة لمصالح المتسلطين».

وأكد انه سيشارك في المؤتمر الصحافي الذي ستعقده أحزاب المؤتمر الوطني صباح غد في دار الحكمة بصنعاء، لشرح موقفها من التطورات الجارية في البلاد، وسيشرح وجهة نظره في المؤتمر حول وقف صدور صحيفته، وسيوزع المواد الصحافية التي تم ايقاف توزيع العدد بسببها.

واوضح ان عدداً من الاحزاب والصحف الحزبية والقوى السياسية اعلنت تضامنها مع صحيفة «الوحدة» وأيدت استعدادها لاعادة نشر المواد التي اوقفت الصحيفة بسببها، في حين شنت صحيفة «٢٢ مايو» المعبرة عن المؤتمر الشعبي العام حملة على «الوحدة»، وأتهمتها بالطائفية والعنصرية والملكية، وبالعمالة لأمريكا، وانها تتسلم تمويلاً «بالدولار» مباشرة من واشنطن.

وفي تحرك سريع من جانب احزاب المعارضة الممثلة في المؤتمر الوطني لاحتواء الموقف، عقدت هيئة التنسيق والمتابعة للمؤتمر الوطني اجتماعاً طارئاً صباح امس، وشكلت غرفة عمليات لمتابعة التطورات والاحداث على الساحة اليمنية، واصدرت في ختام اجتماعها بياناً ادانت فيه أعمال العنف والاضطرابات وأعمال التخريب والنهب في المدن ضد عشرات المؤسسات والمحلات التجارية، وحملت السلطات الرسمية مسؤولية ذلك، في ضوء رفضها الحوار مع بقية القوى السياسية لحماية البلاد من الانهيار.

وأدان البيان السياسات الاقتصادية للحكومة، وقال انها السبب الرئيسي الذي أوصل البلاد الى الوضع الخطير الذي تمر به.

ودعا المؤتمر الوطني القوى السياسية الوطنية في البلاد للاتفاق الفوري على اسس وطنية فورية لمعالجة الأوضاع ومنع وقوع الانهيار، والتأكيد على العودة للشرعية وحماية الديمقراطية.

ودعا البيان القوات المسلحة والأمن لحماية اليمن وأستقلالها وسيادتها، وعدم التدخل في الصراعات السياسية والحزبية، كما دعا كافة الاحزاب والمنظمات السياسية بما فيها المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني للمشاركة في اللقاء التشاوري الموسع صباح غد، للبحث عن مخرج عملي لحماية البلاد من وقوع الكارثة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

التاريخ : ١١ أ... ١٩٩٢

واكـد في نهـايتـه على رفض الاحزاب والمنظمات الجماهيرية لقوى الهيمنة والتسلط، الساعية الى تشويه الديمقراطية، وارجاع البلاد الى الحكم الدكـتـاتوري الشـمـولي، ووأد الديمقراطية.

وأصدر التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري بياناً أمس في تعز اتهم فيه السلطات الرسـمـيـة بالفشل في اقامة العدل، وتوفير القوت الضروري لافراد الشـعب باسـعـار تتناسب مع دخـول الناس وقدرتهم الشرائية، فاختل بذلك امن المواطن، واستقرار المجتمع، وهو نتيجة طبيعية لانحرافات السياسة الاقتصادية، وغياب اهتمام السلطات الرسمية باحوال الناس ومعيشتهم.

واكد ان الموقف السلبي للحكومة والسلطات المحلية في المحـافظات من صـرخات التحذير التي كانت تطلقها الاحزاب والمواطنون، بالاضافة الى عدم اهتمامها بحماية الممتلكات العامة، حيث وجهت اهتمامها لحماية مبنى المحافظة فـقط، وقـمعت بشراسة كل من حاول الاقـتـراب منه، مما ادى الى سـقـوط العديد من القتلى والجرحى.

واشـار البـيـان الى ان سلطات محـافظة تعز رفضت أمس الأول دعوة الاحزاب لها للتشاور وتدارس الوضع، ووضع المعالجـات السـريعـة لايقاف الاضطرابات، واتهم السلطات الرسمية بانها تسعى للدفع بالاوضاع الى حالة من التردي، والانفلات الأمني، ليتسنى لها خلق الذرائع والمبررات التي تيسر لها الوصول الى اعلان الاحكام العرفية والانقضاض على الديمقراطية، «بعد ان امعنت في إفساد الحياة السياسية».

وأدان الوحدوي الناصري ما حدث من تخـريب وعنف، وإضـرار بالمنشآت والممتلكات العامة والخاصة، وندد في الوقت نفسه بتراخي السلطات الرسمية وتهـاونهـا في حـفظ الأمن وحـمـاية المواطنين، وأهاب بالمواطنين والقـوى الوطنيـة الالتـزام بوسـائل التـعـبـيـر السلمـيـة، وعـدم اللجـوء الى العنف والفوضى وتقييم الموقف، وعدم تحميله اكـبـر مما هو عليـه، أو تحـويله الى تصفية مواقف سياسية على حساب الوطن والمواطنين.

واكـد رفـضـه لجـعل خـلافـات الحزبين الحاكمين ذريعة لتمديد بقائهما في السـلطة دون وجـــه حق من الديمقراطية والشرعية الدستورية.



مظاهرات فى اليمن احتجاجا على غلاء المعيشة

صنعاء وكالات الانباء - شهدت العاصمة صنعاء أمس عددا من المظاهرات احتجاجا على غلاء الاسعار، وقد تصدت شرطة مكافحة الشغب للمتظاهرين مستخدمة قنابل الدخان.

وكانت مدينة تعز اليمنية قد شهدت امس الاول اعمال شغب أسفرت عن مقتل أحد رجال الامن واصابة ٣٩ اخرين بجراح.

المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ١١ ... ١٩٩٢

الاضطرابات امتدت الى العاصمة والحديدة

هدوء في صنعاء بعد تظاهرات و٣٤ قتيلاً وجريحاً في تعز وذمار

□ صنعاء – من عبدالرحمن الحيدري:

■ ساد هدوء حذر صنعاء بعد ظهر امس بعدما امتدت اليها اعمال العنف والشغب التي اندلعت يوم الاربعاء في تعز التي تبعد عنها نحو ٢٦٠ كلم جنوباً. وشهدت شوارع العاصمة مواجهات بين رجال الامن ومتظاهرين اسفرت عن سقوط اربعة جرحى.

وتمركزت قوات الامن اليمنية عند المداخل الرئيسية المؤدية الى وسط صنعاء وسيطرت على الوضع، الامر الذي اتاح للمواطنين التحرك طبيعياً بدءاً من الثانية بعد الظهر بالتوقيت المحلي.

وكذلك ساد الهدوء تعز التي تجددت فيها الاضطرابات قبل ظهر امس قبل ان تستعيد قوات الامن السيطرة على الوضع. وافادت مصادر في المدينة اتصلت بها «الحياة» هاتفياً من صنعاء ان الاحداث التي تخللتها مواجهات بين قوات الامن والمتظاهرين اسفرت عن سقوط سبعة قتلى واصابة ١٥ شخصاً بجروح. واشارت الى وصول تعزيزات عسكرية كبيرة.

واضافة الى تعز وصنعاء وقعت امس اضطرابات خطيرة في ذمار التي تبعد نحو ١٠٠ كلم جنوب العاصمة وقالت مصادر امكن الاتصال بها في المدينة ان عدد الضحايا فيها وصل الى ١٢ بين قتيل وجريح.

ودفع تطور الاحداث القيادة السياسية الى عقد اجتماعات مفتوحة بغية الخروج من الازمة التي تمر بها البلاد والتي يمكن ان تكون لها انعكاسات خطيرة في حال تفاقمها واستمرارها.

وكانت تظاهرات تحركت امس في مدينة الحديدة وهي ميناء على البحر الاحمر، وذكرت مصادر في المدينة ان المتظاهرين اشتبكوا مع قوات الامن الا انها لم تحدد عدد الضحايا من جراء تبادل اطلاق النار. واضافت مصادر اخرى ان متظاهرين نهبوا مخازن التجارة الخارجية والمؤسسة الاقتصادية قبل ان تتمكن قوات الامن من تفريقهم.

وقبل عودة الهدوء الى صنعاء خرجت في المدينة تظاهرات عارمة طافت شوارعها الرئيسية مثل شارع التحرير وشارع جمال وشارع الزبيري وهو اكبر شارع تجاري في المدينة.

وردد المتظاهرون شعارات ضد الحكومة وموجة الغلاء، وقذفوا بالحجارة نوافذ المحلات التجارية واشعلوا النار في سيارات عدة. واتجهوا نحو مجلس النواب، فيما حطم آخرون النوافذ الزجاجية لوزارة المال واضرموا النار في عدد من السيارات الحكومية المتوقفة امام الوزارة ومصلحة الجمارك.

وطالب المتظاهرون بتوفير المواد الغذائية التي ارتفعت اسعارها ارتفاعاً جنونياً في الاسواق من دون رقابة حكومية وقانون يضبط الاسعار في



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ ديسمبر ١٩٩٢

البلاد. وتوجه غاضبون الى الشارع المؤدي الى دار الرئاسة جنوب العاصمة الا ان قوات الامن شكلت حاجزاً بشرياً لاعاقة التظاهرة المتجهة الى الرئاسة وسمعت طلقات نارية وتصاعد الدخان من جراء اطلاق القنابل المسيلة للدموع.

وفي اول اشارة من الصحف الصادرة صباح امس الى احداث تعز، قالت صحيفة «الثوري» الاسبوعية الناطقة باسم اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي ان الاحداث التي شهدتها مدينة تعز الاربعاء اسفرت عن تخريب عدد من المنشآت العامة والخاصة ومقتل ما لا يقل عن اربعة من المدنيين والعسكريين وجرح عدد كبير من الاشخاص. واضافت: «ان المنشآت التي تعرضت للاعتداء لم تتوافر لها حماية امنية كافية ولم تقم السلطات المحلية والاجهزة الامنية بدورها المطلوب في صورة سليمة».

ورأت «الثوري» ان احداث تعز بدأت بتحرك عفوي اثر ارتفاع اجرة المواصلات العامة، الا ان الاوضاع تطورت بسبب ما وصفته باندساس «عناصر فوضوية» استغلت عفوية التحرك. ونتجت من ذلك «عمليات تخريب ونهب طاولت محلات ومقرات عامة وخاصة وسيارات حكومية، واشعلت اطارات في الشوارع بعد وضع الحواجز فيها ومنع السيارات من المرور والقاء القمامة في الطرق».

واعرب مجلس الرئاسة اليمني مساء اول من امس عن اسفه لهذه الاعمال التي وصفها بانها «غير مسؤولة وغير وطنية تسيء الى النهج الديموقراطي وتضر بالمصلحة العامة وتحقق اهداف المتربصين بالوطن ووحدته وتجربته».

وكان المجلس اكد في اجتماعه «حق الجميع في التعبير عن آرائهم باسلوب سلمي وديموقراطي وحضاري بعيداً عن اعمال العنف والشغب التي لا تخدم قضايا الوطن ولا تقدم حلولاً لها».

وحمل الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية الحكومة تبعة تردي الاوضاع الاقتصادية في البلاد. واكد في بيان اصدره امس ان غياب الاستراتيجية الاقتصادية انعكس في ضعف القوة الشرائية للعملة المحلية تجاه العملات الاجنبية مما اثر تأثيراً مباشراً وخطيراً في معيشة المواطن اليمني ومستقبل اسرته.

واشار بيان الاتحاد العام للغرف الى ان طبع ١٠٠ بليون ريال من العملة الوطنية من دون تغطية هز الاقتصاد الوطني.

واصدرت «هيئة التنسيق والمتابعة للمؤتمر الوطني» وهي تضم مجموعة من الاحزاب اليمنية في مقدمها حزب رابطة ابناء اليمن بياناً حذرت فيه المواطنين من «ان قوى الهيمنة والتسلط تسعى جاهدة الى دفعكم الى العنف في محاولة لافساد المناخ الديموقراطي وتشويه مسيرته، ولكي تهيىء المناخ لاعلان حالة الطوارئ ووأد الديموقراطية والعودة الى الحكم الديكتاتوري الشمولي المتخلف لكننا على ثقة بان كل المحاولات لوأد الديموقراطية مصيرها الفشل امام ارادة الحياة الحرة والكريمة والديموقراطية.

ومن منطلق الاحساس بالمسؤولية الوطنية فان هيئة التنسيق والمتابعة للمؤتمر الوطني تدعو الاحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية والمؤتمرات الوطنية، والشخصيات الاجتماعية الى لقاء تشاوري في دار الحكمة اليمنية الساعة التاسعة من صباح السبت الموافق ١٩٩٢/١٢/١٢».

على صعيد آخر اكد الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة اليمني «قطع اشواط كبيرة في اطار دمج القوات المسلحة واعادة تنظيمها». واشار الرئيس اليمني، الذي كان يتحدث في مقابلة تلفزيونية مع القناة الثانية التي تبث من عدن، الى ان التعددية السياسية مكسب كبير، لكن السؤال هو كيف نحافظ عليها ولا نجعلها الباب المخلوع؟ وقال: «ربما استغل بعضهم الديموقراطية استغلالاً سيئاً وذلك للحؤول دون استمرار الديموقراطية وبعض النقد غير المسؤول يهدف الى تضييق الديموقراطية».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢-١ يناير ١٩٩٢

قتيلان في العاصمة ومعلومات عن اشتداد الخلافات بين الحزبين الحاكمين

اشتباكات في صنعاء تلاها هدوء ومخاوف من تجدد العنف اليوم

□ صنعاء – من عبدالرحمن الحيدري:

■ تجددت التظاهرات واعمال العنف صباح امس في صنعاء خصوصاً حي الجامعة وطريق تعز ومنطقة الحصبة وتردد صدى الطلقات النارية قبل صلاة الجمعة. لكن الوضع ما لبث ان عاد هادئاً وسط مخاوف من تجدد الاضطرابات اليوم.

وعلمت «الحياة» ان قتيلين سقطا امس في اثناء تبادل اطلاق النار عند تقاطع شارعي وزارة المال وشارع تعز. ونزلت قوات من الامن المركزي بطواقمها الآلية وطوقت المداخل الرئيسية المؤدية الى وسط المدينة.

وفي اتصال هاتفي بتعز، افاد مواطنون ان الحال هادئة في المدينة بعد يومين من العنف ونهب المتاجر واحراق عدد من السيارات والحافلات. وقال هؤلاء ان السلطات الامنية فرضت حظر التجول ليلة امس الخميس من السادسة مساء حتى السادسة صباحاً، ولا يزال القرار سارياً حتى اشعار آخر. وافادت مصادر في عدن ان شيئاً لم يحدث في المدينة.

ويعتبر المراقبون في صنعاء ان استمرار اعمال العنف في العاصمة تحول تحدياً للبيان الذي اصدرته وزارة الداخلية وتضمن انذاراً بان اجهزة الامن «لن تتهاون امام اية محاولات او تصرفات تضر بالحقوق او الممتلكات العامة والخاصة، وانها ستواجه هذه التصرفات بكل حزم وقوة، وستتصدى لاي تصرفات غير قانونية وغير مسؤولة حماية للامن والاستقرار وحماية لامن الوطن والمواطنين».

وذكر بيان الداخلية الذي اذيع في ساعة متقدمة مساء اول من امس ان اعمال الشغب اسفرت عن سقوط كثير من الضحايا بلغت ١١ قتيلاً و٤٨ جريحاً من المواطنين ورجال الشرطة. واعتقل اكثر من ٢٥٠ شخصاً من المتسببين في هذه الحوادث سيحقق معهم ثم يحاكمون. لكن مصادر مستقلة قالت ان العدد الحقيقي للضحايا يتجاوز الارقام الرسمية.

واعرب الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن عن «ادانته واستنكاره اعمال العنف والتخريب والشغب بكل اشكالها وانواعها في مدينة تعز وفي اية مدينة اخرى، لأن مثل هذه الاعمال يلحق الضرر بالاقتصاد الوطني ولا يفيد منه الا اعداء الوطن واعداء الوحدة».

وقال الاتحاد في بيان امس: «في الوقت الذي يدور حوار لمحاولة الخروج من الازمة الاقتصادية وتحسين معيشة الجماهير والعمل بنفس واحد من اجل الحفاظ على الوحدة الوطنية والديموقراطية، يظهر على الساحة من يحاولون استغلال مطلب الجماهير في تحسين الاوضاع الاقتصادية والمعيشية بغية تحقيق ماربهم غير الوطنية واجهاض التجربة الديموقراطية وخلق المصاعب والعراقيل امام المحاولات الدؤوبة لايجاد الحلول الفعالة لمجمل القضايا الماثلة امام المجتمع».

وطالب «الجماهير اليمنية بالتصدي بكل حزم لمثل تلك الاعمال التخريبية التي شهدها بعض المدن اليمنية والتي يرفضها كل الشرفاء وكل من تهمهم مصلحة هذا الوطن».

ودعا «الدولة والحكومة الى تحمل مسؤولياتها التاريخية والعمل سريعاً على معالجة الاوضاع الاقتصادية وتلبية طلبات الجماهير، وكذلك دعا العمال والموظفين وكل من تهمهم مصلحة الوطن «الى تشمير السواعد من اجل العمل لازدهار الوطن والدفاع عن المكتسبات الثورية والوطنية واحلال الامن والاستقرار في ربوع الوطن».

خلافات بين الحزبين

وفي لندن أبدت مصادر عربية تخوفها من ان يكون وراء اتساع رقعة الاضطرابات التي كانت في اساسها ذات طابع اقتصادي اشتداد الخلافات بين الحزبين الحاكمين، اي المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي. وقالت ان اوساطاً حزبية في صنعاء تعتقد بان الحزب الاشتراكي شجع اعمال العنف التي بدأت الاربعاء الماضي في تعز.

وأوضحت ان اكثر ما يضايق هذا الحزب الذي تعتقد هذه الاوساط بانه لا يحبذ اجراء الانتخابات

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ [illegible] ١٩٩٢

في ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل تخوفه من قيام تحالف عريض بين الاحزاب المنافسة له وهي: المؤتمر الشعبي العام وحزب التجمع اليمني للاصلاح الذي يتزعمه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر شيخ مشائخ قبائل حاشد وحزب البعث العربي والحزب الناصري الديموقراطي والجبهة الوطنية الديموقراطية والحزب الجمهوري والتنظيم السبتمبري الديموقراطي. وكل هذه الاحزاب يضمها تحالف مشترك يسمى «مؤتمر الاحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات الجماهيرية».

وتعزو المصادر الحزبية التي لا تتعاطف مع الحزب الاشتراكي موقفه الى عدم رغبته في اجراء الانتخابات النيابية «اذ يخشى ان يفقد مواقعه الحالية في السلطة». ومعروف ان قيادات الاشتراكي تتولى مواقع حساسة مثل نيابة مجلس الرئاسة، اضافة الى رئاسة الحكومة والبرلمان ووزارة الدفاع.

وترى هذه المصادر ان الاشتراكي «هو المستفيد من اعمال الشغب والعنف التي جرت في البلاد والتي من شانها ان تؤدي الى حال من الفوضى والانهيار التام مما قد يسفر عنه اعلان حال الطوارئ او الاحكام العرفية في البلاد، الامر الذي يسيء الى التجربة الديموقراطية التي تعيشها».

اشتعال «انتفاضة الخبز» فى اليمن

الشعب اليمنى يتحدى تهديدات النظام الحاكم .. واندلاع المظاهرات وسط صنعاء

صنعاء ـ وكالات الانباء : تزايدت امس ، حدة تدهور الاوضاع فى اليمن . واصلت قوات الامن اليمنية ، اطلاق النيران على الاف المتظاهرين المطالبين بتحسين ظروف المعيشة . وكان عشرات الالاف من اليمنيين قد تحدوا امس ، انذار السلطات اليمنية بعدم التظاهر والتجمهر . تجمع المتظاهرون فى صنعاء ، ورددوا الهتافات المنددة بالسياسات الحكومية . فتحت قوات الامن لليوم الثانى على التوالى النار على المتظاهرين . اكدت مصادر دبلوماسية ، مصرع واصابة العشرات برصاص قوات الامن . كما اكدت حدوث تبادل لاطلاق النار بين المتظاهرين ورجال الامن . اشارت المصادر الى تجمع المتظاهرين قبل صلاة الجمعة فى وسط صنعاء بالقرب من منطقة الاسواق المركزية . كما اشارت الى قيام المتظاهرين برشق السيارات الحكومية بالحجارة . وصفت المصادر ، الاضطرابات فى اليمن بانها «انتفاضة الخبز» فى بلد يعانى من تدهور الاوضاع الاقتصادية والسياسية .

وكانت وزارة الداخلية اليمنية قد

(البقية ص ٢)



المصدر : الوفد
القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ مصر ١٩٩٢

اعلنت امس الاول ، مصرع ١١ واصابة ٤٨ اخرين ، خلال المظاهرات العنيفة التى جرت فى مدن صنعاء وتعز والحديدة . كما اعلنت اعتقال واستجواب ٢٥٠ متظاهرا بتهمة التحريض على العنف واثارة الاضطرابات . هدد بيان الوزارة «بالضرب بيد من حديد ضد اى محاولة لتخريب الممتلكات العامة او الخاصة» . دعا البيان ، الشعب اليمنى الى احترام القانون والتعاون مع السلطات لاعادة الاستقرار ، ومواجهة المؤامرات الخارجية ضد الوحدة والديمقراطية فى اليمن !!. واتهمت احزاب المعارضة ، الحكومة بتحمل مسئولية انفجار احداث العنف . كما اتهمت النظام الحاكم بتبنى سياسات ادت الى حدوث انهيار اقتصادى خطير . ودعت المعارضة ، الجيش اليمنى الى حماية الشعب والحفاظ على امن البلاد ، وحذرت من محاولات الحكومة لدفع الشعب اليمنى الى ارتكاب احداث عنف ، «حتى تتمكن من فرض حالة الطوارىء» . وصلت نسبة التضخم فى اليمن ١٠٠٪ سنويا ، وبلغ العجز فى الميزانية ١,٦٧ مليار دولار . تجاهلت وسائل الاعلام الرسمية ، احداث العنف . واكتفت بنشر واذاعة التصريحات والبيانات الرسمية . زعم مصدر رسمى ، تورط جهات اجنبية فى الاضطرابات الاخيرة . كما زعم انقسام احزاب المعارضة على نفسها .



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ ١٩٩٢

رجل أعمال يمني يرحب بقرارات الحكومة

العطاس يلقي اللائمة على التجار وجار الله عمر ينفي مسؤولية «الاشتراكي»

صنعاء ـ عدن: «الشرق الاوسط»

قال المهندس حيدر ابو بكر العطاس ـ رئيس الوزراء اليمني ـ ان الاضطرابات التي وقعت في مدن صنعاء وتعز والحديدة وذمار والقاعدة والبيضاء ورادع وعدن «اعمال مؤسفة، لا تعبر عن الممارسة الديمقراطية»، ووصفها بانها «لا تراعي المصلحة الوطنية، ولا ترعى حق المواطن اليمني، لانها استهدفت الإضرار بالاقتصاد الوطني ومصالح المواطنين».

وأكد في حديث ـ أجرته معه القناة الاولى للتلفزيون اليمني في صنعاء ـ ان «الحكومة اتخذت عدداً من الاجراءات لضمان الاستقرار الامني وحماية حرية التعبير بالاساليب السلمية»، واوضح ان المضاربة في اسواق العملات هي التي ادت الى ارتفاع سعر الدولار مقابل الريال اليمني، وذلك في تعبير عن حالة القلق التي يعيشها الشعب اليمني في المرحلة الانتقالية.

وذكر ان ذلك هو سبب ارتفاع الاسعار المفاجئ دون ضوابط، وقال ان مجلس الوزراء اتخذ مجموعة من الاجراءات والقرارات سيناقشها ـ في اجتماع مشترك ـ مع مجلس الرئاسة خلال الايام القليلة المقبلة، لتحقيق استقرار اسعار السلع الاساسية.

واشار الى ان اجهزة التموين والتجارة تعكف على دراسة الاسعار الراهنة، للعمل على اعادتها الى مستواها الطبيعي، ودعا اتحاد الغرف التجارية الى تجنب الجري وراء المضاربات والالتزام بالاسعار التي تحددها وزارة التموين والتجارة ووزارة الصناعة.

وكشف عن وجود الف و٤٠٠ مخالفة اسعار اقترفها التجار، واهاب السلطات القضائية سرعة التحقيق مع المخالفين وعدم التساهل معهم. واشار الى الاسراع باصدار اللائحة المنظمة لتنفيذ قانون البنك المركزي في مجال تداول الصرف الاجنبي، لتنظيم سوق الصرافة، والاشراف عليه.

ورد محمد عبده سعيد أنعم ـ رجل الاعمال اليمني المعروف ـ على رئيس الوزراء وقال ـ في تصريحات خاصة لـ «الشرق الاوسط» ـ ان اعضاء مجالس ادارات ١٨ غرفة تجارية في انحاء الجمهورية سيجتمعون يوم الاثنين المقبل في صنعاء، ويدعون الاحزاب والمنظمات الجماهيرية ورجال الاعلام لتوضيح حقيقة الموقف الاقتصادي في البلاد في ضوء خلاصة ما توصل اليه رجال الأعمال والتجار.

و رد محمد عبده سعيد بان التجار ورجال الاعمال هم اكثر الناس تضرراً من موجة الغلاء بسبب تقلب اسعار العملات، واتهم السلطات الرسمية بعدم السيطرة على الاسواق.

واوضح ان الحكومة لا تقبل المشورة من جانب التجار ورجال الاعمال، لا سيما بالنسبة لرغبتهم في حظر استيراد السلع الكمالية وغير الضرورية، ومظاهر الترف غير المالوفة.

واكد ان الاجراءات التي اتخذتها الحكومة «ايجابية»، وعبر عن امله في حسن تنفيذها.

وقالت مصادر ان اعمال العنف يوجهها الحزب الاشتراكي اليمني بهدف تاجيل الانتخابات والدفع بالبلاد الى حالة فوضى، لاعلان حالة الطوارئ. وفسرت دوافع الحزب من وراء هذه الاحداث برغبته في الاحتفاظ بمواقعه الحالية في السلطة، وخشيته ان يفقدها في الانتخابات النيابية المقبلة. وكشفت المصادر ان الحزب وزع اسلحة على عدد من العناصر الموالية له في تعز، وقدم اموالاً لبعض المتظاهرين ـ خاصة سائقي الحافلات ـ الذين بدأوا باشعال اعمال العنف في المدينة. ولكن جار الله عمر ـ عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني ورئيس الدائرة السياسية بالحزب نفى ان يكون لحزبه اي ضلع في الاحداث الدامية التي جرت في بعض المحافظات اليمنية.

ووصف في تصريح لـ «الشرق الاوسط» الانباء التي حملت حزبه مسؤولية الاحداث، واضاف ان «الحزب يرعى الديمقراطية، ويحرص على المصلحة الوطنية، ولا يمكن ان يدفع الى مثل هذه الاعمال التي تلحق الضرر بالجميع».

وادان جار الله تلك الاعمال، وقال «لا ينبغي ان يتحول التعبير عن المطالب الى تدمير المؤسسات وتعطيل العملية الاقتصادية، او الحاق الضرر بالسلامة الاجتماعية»، واضاف: ان المظاهرات كانت عفوية وغير منظمة، وكانت نتيجة انفعال تلقائي ولم تنه اسباب المعاناة التي دفعت لذلك، ولكنها خلقت اضراراً بالاقتصاد الوطني والحقوق الفردية والعامة.

وعلل جار الله قيام تلك الاحداث وباشكال عنف في المحافظات الشمالية، وليس في المحافظات الجنوبية بان الصدفة وحدها لعبت دورها في ذلك، وان عدن شهدت بعض الاحتجاجات السلمية وعملت على تفريغ تراكم الشحنة العاطفية والمعاناة الموجودة عند الناس بالتدريج، اضافة الى ان المجتمع في عدن معتاد على اساليب الاحتجاجات السلمية. كما ان درجة الوعي اعلى، وان تعز لا تقل وعيا عن عدن، لكن الموقف تفجر بشكل غير متوقع.

واوضح ان علاقة الحزب الاشتراكي بشريكه في الحكم (المؤتمر الشعبي العام) لا تزال تراوح مكانها، وليس هناك اي تقدم الى الامام، يمكن ان يكون عامل تفاؤل، وهذه العلاقة تتأثر بالعديد من الظروف المحيطة، ودعا الى تحسينها وتطويرها، والبحث عن السبل لجعلها اكثر استقامة وموضوعية لانها ضرورية للاستقرار والامن.

١٠٤

تجدد المظاهرات فى اليمن احتجاجا على الغلاء والحكومة تسيطر على الموقف

صنعاء ـ وكالات الانباء ـ تجددت المظاهرات امس فى صنعاء لليوم الثانى على التوالى احتجاجا على غلاء المعيشة وتصدت لها شرطة مكافحة الشغب مستخدمة قنابل الغاز

ولم يعرف بعد حجم الخسائر التى نتجت عن تجدد المظاهرات خاصة مع ورود انباء غير مؤكدة عن تبادل لاطلاق النار بين المتظاهرين وقوات الشرطة

وكانت وزارة الداخلية اليمنية قد اعلنت امس الاول ان قوات الامن تمكنت من السيطرة على الوضع بعد ان ادت المظاهرات العنيفة الى مقتل احد عشر شخصا واصابة ٤٨ اخرين بجراح فى المدن الكبرى

ويذكر ان التنظيمات النقابية والاحزاب اليمنية كانت قد استنكرت اسلوب التظاهر ودعت الى حل المشاكل عن طريق التفاوض

وقد اوضح مصدر بالداخلية اليمنية ان احداث الامس نتج عنها اصابة ١٣ شخصا باصابات مختلفة

وتحطم عدد من سيارات المواطنين ومهاجمة عدد من المتاجر الخاصة وبعض المؤسسات العامة .

وقال المصدر ان وزارة الداخلية تكرر تحذيراتها بانها ستواصل التعامل بقوة ضد منفذى حوادث الشغب هذه كما انها ستتسلم المحتجزين الذين بلغ عددهم اليوم ٣٧ شخصا الى النيابة والقضاء لمحاكمتهم بعد ان تم القبض عليهم فى احداث الشغب خلال اليومين الماضيين .

وصرح حيدر العطاس رئيس الوزراء اليمنى بان بلاده تسعى الى الحصول على قروض اجنبية لمحاربة التضخم الرهيب الذى ادى الى اندلاع اعمال الشغب الاخيرة .



انتشار واسع للأمن وهدوء في المحافظات

صنعاء: التجار هم المسؤولون

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

- ألقى المهندس حيدر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء اليمني مسؤولية أحداث الشغب والاضطرابات التي انتشرت في شوارع المحافظات الشمالية على التجار، وقال إنهم تجاوبوا مع المضاربات في أسعار العملات الأجنبية، ورفعوا أسعار منتجاتهم مع انخفاض قيمة الريال اليمني مقابل الدولار، التي بلغت ٥٦ ريالاً للدولار أمس الأول.

واوضح العطاس - في حديث اجرته معه القناة الأولى للتلفزيون اليمني في صنعاء - ان الحكومة اتخذت عدداً من القرارات لمعالجة الموقف، واوضح انها ستناقشها في اجتماع مشترك مع مجلس الرئاسة خلال الأيام القليلة المقبلة.

وفي الوقت الذي حاولت فيه الحكومة استخدام أجهزة الاعلام لتهدئة الموقف، كثفت قوات الأمن تجودها في شوارع صنعاء وتعز والمدن الأخرى، وأطلقت النار في الهواء منذ الصباح الباكر لتفريق متظاهرين تجمعوا في شارع التحرير ومنطقة الصافية وشارع تعز في العاصمة اليمنية، تفادياً لتجدد أعمال العنف نتيجة لتجمع الناس بعد صلاة الجمعة أمس.

وكذلك كانت الأحوال هادئة في مدينة تعز، حيث فرضت قوات الأمن تدعمها وحدات من الجيش، حظر التجول منذ الساعة السادسة مساء امس الأول، كما احتلت مواقع رئيسية في المدينة، وطافت في شوارعها طوال امس الأول.

ورد رجل الأعمال اليمني محمد عبده سعيد على رئيس الوزراء - في تصريحات لـ «الشرق الأوسط» - فقال إن السبب في تدهور قيمة الريال اليمني يرجع الى عدم تنظيم ممارسة مهنة الصرافة، في ظل قانون البنك المركزي. ودعا الى تعزيز الرقابة، حتى لا يعاني التجار أية خسائر، يضطرون لتفاديها الى رفع الأسعار.

واوضح ان اتحاد غرف التجارة اليمنية سيعقد اجتماعاً بعد غد لشرح الموقف أمام الاحزاب والمنظمات الجماهيرية ورجال الإعلام، واعرب عن استعداد التجار للتجاوب مع الاجراءات الحكومية الجديدة بمجرد صدورها ودخولها حيز التنفيذ.

ومن ناحية أخرى نفى جار الله عمر، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني ورئيس دائرة الشؤون السياسية - أي مسؤولية للحزب عن الأحداث، وفسر وقوع الاضطرابات في المحافظات الشمالية بعدم وجود خبرة سياسية للتعبير عن الاحتجاج بالطرق السلمية. واوضح ان عدن شهدت احتجاجات في إطار القانون.

وقال ان حالة التذمر ربما كانت راجعة الى عدم فعالية الحكم الناشئة عن توتر العلاقة بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي - شريكي السلطة - واكد انه لا يوجد حالياً أي مؤشر للتفاؤل على هذا الصعيد.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٩٢

رفع الحصار عن منزل نائب يمني

كثافة وجود قوات الأمن تعيد الاستقرار لصنعاء وتعز

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

عادت مظاهر العنف الى شوارع العاصمة اليمنية لفترة قصيرة صباح أمس، حيث تبودل اطلاق النار في شارع تعز وحي الصافية القريب من قصر الرئاسة في جنوب صنعاء، كما شهد شارع حدة بعض أعمال التخريب، وتهشيم واجهات المحال التجارية، ونوافذ العمارات الكبيرة والمؤسسات.

ولكن العشرات من أطقم الشرطة والأمن المركزي ـ التي احتلت مواقع في تقاطعات الطرق الرئيسية منذ الساعات الأولى من الصباح ـ تمكنت بسرعة من تفريق المتظاهرين الذين تزايدت أعدادهم في شارع التحرير أكبر شوارع صنعاء. وكانت قوات الأمن قد استعدت تحسباً لاحتمالات تجدد المظاهرات وأعمال الشغب عقب صلاة الجمعة أمس، وأطلقت منذ بداية اليوم نيران الدافع الرشاشة ـ من عيار ١٢,٧ مليمتر ـ في الهواء، تنفيذاً للتهديد الذي تضمنه بيان بثه تلفزيون صنعاء مساء أمس الأول، جاء فيه ان قوات الأمن «ستضرب بيد من حديد جميع أولئك الذين سيحاولون تخريب الممتلكات العامة أو الخاصة، أو المساس بأمن الدولة».

وقد أصيب الناس بحالة من الفزع في الأسواق، وهرب الباعة الذين احتلوا أماكنهم قبل ان تمنع الشرطة بقيتهم، وعادوا الى منازلهم، بينما أخذت دوريات الشرطة تطوف بالشوارع، وتمكنت من استعادة السيطرة على زمام الأمور، ومنعت استمرار العنف لليوم الثالث على التوالي.

وأوضحت المصادر ان المواقع التي تعرضت للاعتداء والتحطيم أمس الأول في العاصمة صنعاء تضمنت مقار المؤتمر الشعبي العام وحزب الاصلاح وحزب البعث والحزب الناصري والحزب الديمقراطي، التي تشكل اطاراً تنظيمياً تحت تسمية «مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية»، وهو الاطار الذي تتهم دوائر حزبية المؤتمر الشعبي العام بالوقوف وراءه، وتقديم الدعم له.

وعلى الصعيد نفسه توفي أمس أحد المصابين من المشاركين في أحداث العنف في محافظة الحديدة الساحلية، متأثراً بجروحه التي أصيب بها أمس الأول، عندما كان ضمن مجموعة هاجمت أحد مخازن البقالة الكبيرة، مما دفع بصاحبها بالدفاع عن نفسه وأطلاق الرصاص على المهاجمين ـ الذين تقول المصادر انهم كانوا ينوون نهب المخزن ـ وأدى ذلك الى اصابة عدد منهم، ويبلغ عمر الشاب المتوفى ٢٥ عاماً.

وأبلغت مصادر حكومية «الشرق الأوسط» ان كبار التجار يواصلون مشاوراتهم مع الحكومة للتوصل الى مبادرة تطرحها الغرفة التجارية والصناعية اليمنية، يلتزم فيها التجار بالاسعار السابقة على اندلاع موجات العنف في المحافظات اليمنية، استنكاراً لموقف الحكومة المتسامح مع جشع التجار، وتدهور العملة المحلية، تمهيداً لاصدار بيان يضع حداً لزيادة الاسعار، التي طرأت أخيراً بصورة مخيفة. وأكدت مصادر حكومية في تعز لـ «الشرق الأوسط» ان الهدوء قد عاد الى المدينة بعد يومين من المظاهرات وأعمال العنف، وان المحال التجارية فتحت أبوابها أمس بصورة طبيعية، بعد اعلان حظر التجول خلال الليلة السابقة، واحتفظت قوات الأمن بوجود مكثف. من جانب آخر علمت «الشرق الأوسط» ـ من مصادر موثوقة في تعز ـ ان قوات الشرطة تحاصر منازل كل من سلطان السامعي ـ عضو مجلس النواب ورئيس تحرير صحيفة «الحدث» الاسبوعية، وعضو الهيئة التنفيذية لمؤتمر تعز ـ والشيخ صادق الضباب، والصحافي المعروف عبد الحبيب سالم عضو الهيئة التنفيذية للمؤتمر الجماهيري في تعز. وأكدت المصادر ان محاولات حثيثة تجري لرفع الحصانة البرلمانية عن النائب سلطان السامعي تمهيداً لاعتقاله، وقد جرت اتصالات مساء أمس الأول مع الدكتور ياسين سعيد نعمان ـ رئيس مجلس النواب اليمني. والمهندس حيدر أبو بكر العطاس ـ رئيس الوزراء ـ لإنهاء وجود الشرطة بجوار منازل المذكورين.

وذكرت آخر المعلومات من تعز ان الحصار رفع عن منزل عبد الحبيب سالم، وصادق الضباب في وقت متأخر أمس، وأكد مصدر حكومي موثوق لـ «الشرق الأوسط» ان الدكتور نعمان اتصل بمحافظ تعز وأبلغه انه لا توجد ظروف استثنائية في البلاد حتى يقبض على النائب سلطان السامعي، وذكره بضرورة الاتصال بهيئة رئاسة المجلس لابلاغها بالموضوع، وطلب سحب الجنود من جوار منزل النائب السامعي.



المصدر : المجالس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٩٢

مزيد من التوتر في اليمن..

■ منذ بضعة شهور يشهد «اليمن السعيد» مزيداً من التوتر بعد ان تزايدت احداث الاغتيال والتنكيل التي تمارسها السلطة ضد اليمنيين الذين يقومون بتحركات واسعة من اجل اعادة الديموقراطية الى اليمن وابعاد المتسلطين الذين يتحكمون بالناس. وتهدف المعارضة من حركة التغيير الديمقراطي التي تطالب بها الي جعل العبارة المعروفة بـ«اليمن السعيد» حقيقة واقعة بعدما تحول برأيهم الى «اليمن التعيس».

ويزيد من الامور تعقيدا الصراعات القائمة بين ارباب السلطة نفسها لخلافات كبيرة على اقتسام مغانم الحكم، الامر الذي ادى الى تعرض اليمن لأزمات اقتصادية خانقة.. ولقد حصل تحول كبير في الراي العام اليمني ضد سياسة السلطة نتيجة لمواقفها المؤيدة للاحتلال العراقي للكويت ومعاداتها لدول مجلس التعاون الخليجي مما ادى الى انعكاسات كبيرة دفع ثمنها ابناء اليمن المقيمون في هذه الدول والتي كانت تحويلاتهم الى بلدهم تقدر بمئات الملايين من الدولارات.

وتلاقي مسالة تاجيل الانتخابات العامة خلافات كبيرة بين اليمنيين والسلطة، ويصر هؤلاء على ان تكون الانتخابات معبرة عن الراي الشعبي، وليست انتخابات للاتيان بممثلين للحزبين الحاكمين هناك، وتطالب القوى الشعبية بأن تكون الحرية متاحة لجميع الاحزاب في المشاركة بالترشيح، وان تعطي لها فرصة طرح افكارها وبرامجها في اجهزة الاعلام الرسمية وبالذات التليفزيون أسوة بالحزبين اللذين يتقاسمان السلطة.

اما على الصعيد الاقتصادي فإن الاوضاع السيئة التي يواجهها العمال بعدم قبض مرتباتهم، يشابه الى حد كبير ما يواجهه المعلمون. وبعد الاضراب العام الذي نفذه المعلمون قامت النقابات العمالية هي الاخرى بإضراب عام احتجاجا على غلاء الاسعار وعجز الحكومة عن السيطرة على التدهور الاقتصادي وتدهور قيمة العملة اليمنية، فضلا عن عجزها عن بسط سيادة القانون للحيلولة دون وقوع مزيد من الاغتيالات السياسية بين اركان الحكم ومعظمها موجهة الى معارضي السلطة. ولاتزال قضية مقتل «لينا مصطفى عبدالخالق» البالغة من العمر تسعة عشر عاما بعد خطفها والاعتداء عليها بصورة وحشية تتفاعل في الاوساط الشعبية نظرا لبشاعتها.. ويعتقد اليمنيون ان اثارة هذه القضية من جديد تهدف الى تحويل انظار الراي العام عما يتم ترتيبه بشأن ابعاد المعارضة عن الانتخابات، غير ان المعارضة تنبهت للمسالة، وعمدت الى استغلال القضية مجددا في الحملة الانتخابية.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٩٢

نقطة البداية في اليمن

■ ليس سهلاً القول ان الاحداث التي يشهدها اليمن تعتبر احداثاً عابرة تدخل في اطار الازمة الناجمة عن الوضع الاقتصادي السيىء في البلد. فما يحصل في اليمن خطير اذ انها المرة الاولى منذ اعلان الوحدة يخرج الناس الى الشارع على خلفية ان الوضع المعيشي لم يعد يطاق وأن لا سبيل الى اصلاح الاعوجاج الا سبيل العنف.

الواقع ان الرموز التي استهدفها المتظاهرون تعطي فكرة عن طريقة تفكيرهم، فهم حاولوا إلحاق اضرار بكل ما له علاقة بالدولة ثم بكبار التجار، وكأن ضرب مؤسسات الدولة وكبار التجار هو الحل لمشاكل البلد. انه قصر نظر يعكس عملياً الحال المأسوية التي وصل اليها الناس الذين باتوا على استعداد لعمل اي شيء بغية لفت النظر الى وضعهم، فاليأس يولّد العنف.. والعنف لا يولّد بدوره الا العنف اي الحلقة المفرغة التي يصعب الخروج منها.

لكن تصرف الناس لا يعفي القيادة السياسية من مسؤولياتها. فعلى رغم انه لا بد من ان تؤخذ في الاعتبار الظروف التي تمت فيها الوحدة قبل سنتين وسبعة أشهر، وهي ظروف استثنائية بكل معنى الكلمة، الا ان الواضح ان القيادة السياسية لم تنفذ المطلوب منها بغية تمكين البلد من الانتقال الى وضع طبيعي، اي الى الشرعية الدستورية.

هل من نقطة يمكن الانطلاق منها لمعالجة الوضع اليمني؟ الجواب بكل بساطة هو نعم. ونقطة البداية هي عقد اجتماع تنسيقي بين الحزبين الحاكمين، اي المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي، بغية وضع خطة لمعالجة ما يمكن معالجته والقول للشعب ان ثمة اموراً يستحيل عمل شيء بالنسبة اليها في المدى المنظور. ثمة من يقول ان مثل هذه الاجتماعات عقدت، الا ان الجواب هو بكل بساطة ان هذا صحيح الا ان عقد الاجتماعات لم يوقف تبادل الضربات المنوعة. وهذا النوع من الضربات هو الذي يجب ان يتوقف.

ان العودة الى علاقة صحية بين الحزبين الحاكمين اقله من الآن الى موعد الانتخابات في نيسان (ابريل) المقبل لا يمكن الا ان تؤدي الى هدنة تفسح في المجال امام طرح اسئلة من نوع: هل ان البلد في حاجة الى حكومة جديدة تتمثل فيها كل القوى السياسية، فلا يعود مجال امام هذا الطرف ليحمل طرفاً غيره مسؤولية التدهور الحاصل في البلد؟ وربما كان الاهم من ذلك ان علاقة صحية تؤدي الى نوع من التوحيد للقوات المسلحة في غياب القدرة على دمجها في سرعة تجعل من هذه القوات اداة فعالة في حماية الوحدة. ففي النهاية لا يمكن ان يستمر اي نوع من الاضطرابات في حال تبين ان الجيش موحد بالفعل. وحتى اشعار آخر لا بد من الاعتراف بأن الحاجة هي الى مثل هذا الجيش لحماية مؤسسات الدولة، هذا اذا كان المطلوب بناء مؤسسات حقيقية في المستقبل.

على اليمنيين ان يتذكروا في الايام الصعبة التي يمرون بها أن مدخل البحث عن حلول هو المصارحة. وبكلام آخر، على اليمنيين ان يتأكدوا ان لا بديل في الوقت الراهن من علاقة صحية بين الحزبين الحاكمين حتى ولو كانت هذه العلاقة من نوع الطلاق بينهما. فمن الافضل ان يتنافس الحزبان بعد اتفاقهما على الطلاق من ان يتنافسا وهما في الحكم، اي وهما يتظاهران بانهما يحاولان معالجة اوضاع البلد فيما ينصرف كل منهما الى محاولة اضعاف الآخر. وفي كل ازمة، يبدو منطقياً البحث عن حلول عملية، ونقطة البداية في اليمن تصحيح العلاقة بين الحزبين الحاكمين اضافة بالطبع الى عدم محاولة القاء المسؤولية على آخرين. ففي البلد ازمة عميقة والمعالجات الاقتصادية لا يمكن ان تكون ناجعة من دون معالجات سياسية.

خيرالله خيرالله

اشتباكات باليمن لليوم الرابع

صنعاء ـ وكالات الانباء ـ تجددت أعمال العنف بين المتظاهرين ورجال الامن فى صنعاء وعدد من المدن اليمنية امس لليوم الرابع على التوالى. وتبادل الجانبان اطلاق النار مما أدى الى سقوط جندى قتيلا، فى الوقت الذى انتشر فيه الجنود فى الشوارع الرئيسية والفرعية بالعاصمة.

ووصف شهود العيان المتظاهرين فى صنعاء بانهم قليلو العدد.

وكانت الاشتباكات التى تفجرت يوم الاربعاء الماضى قد ادت الى مصرع ١٣ شخصا واصابة ٩٠ آخرين اثناء الاحتجاج على ارتفاع الاسعار والبطالة.

وقد أصدر مجلس علماء اليمن ـ الذى يضم القادة الدينيين فى البلاد ـ بيانا جاء فيه أن من حق الشعب التعبير عن مشاعره إزاء ارتفاع الأسعار ولكن بشكل سلمى ومن خلال صناديق الانتخاب.

ويذكر أن اليمن تعانى من معدلات تضخم تصل إلى ١٠٠٪ سنويا فى الوقت الذى تنخفض فيه إلى حد كبير الرواتب وفرص العمل. وقد فقد اليمن نحو ١,٤ مليار دولار من تحويلات اليمنيين فى الخليج بعد طردهم لموقف حكومتهم المساند للغزو العراقى للكويت.



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣-١-١٩٩٢

استمرار حظر التجول ليلاً في تعز

الحرس الجمهوري يشارك في مواجهة الشغب

صنعاء: «الشرق الأوسط»
عدن: من لطفي شطارة

تجددت الاضطرابات وأعمال الشغب والعنف في صنعاء وعدد من المدن اليمنية الاخرى صباح امس، رغم كثافة وجود قوات الشرطة والجيش في الشوارع وعند مداخل المدن، بينما ظل الوضع هادئاً في عدن ما عدا ظاهرة اغلاق محلات الصرافة منذ مساء أمس الاول، بعد ان توقفت عن تداول العملات الاجنبية عقب تصريحات المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء، لوقف تدهور الريال اليمني مقابل الدولار.

وقد حدثت مصادمات عنيفة بين المتظاهرين وقوات الامن في منطقة باب اليمن، وشارع تعز، وشارع الزبيري، وشارع الرياض وبعض الاحياء الاخرى في صنعاء، حيث نزلت فرق من الحرس الجمهوري للمساعدة على تطويق الموقف، والسيطرة على الوضع في باب اليمن وشارع تعز على وجه الخصوص.

وقد بدأت احداث الشغب والإعتداء على المحلات التجارية وبعض المنشآت في الساعة العاشرة صباحاً، ونزل الجنود بالهراوات وأطلقوا الرصاص، فحدثت المصادمات، وظلت الشوارع مليئة بالجنود، والأطقم العسكرية تجوب ارجاء المدينة، حتى تمت السيطرة على الموقف عند الظهر.

وذكر شهود عيان ان عدداً من المواطنين اصيبوا برصاص الجنود - لم يقدر عددهم بعد - نقلوا الى المستشفى القريب من المنطقة، بينما تعرض البعض الآخر للضرب بالهراوات. وبعد تبادل اطلاق الرصاص والقذف بالحجارة بين المتظاهرين والجنود، بدأت قوات الامن حملة اعتقالات واسعة في مناطق وشوارع الاضطرابات.

وذكرت مصادر رسمية في مدينة البيضاء ان احداث عنف واضطرابات مشابهة حدثت امس هناك، اجبرت المسؤولين على اغلاق المكاتب الحكومية، وتعرضت المحلات التجارية الخاصة والعامة للقذف بالحجارة واشعلت الحرائق في بعضها.

وبينما عادت الحياة في مدينة الحديدة الى حالتها الطبيعية، ذكر مواطنون في تعز ان الحياة مازالت مشلولة، حيث فتحت بعض المحلات التجارية ابوابها، وظل معظمها مغلقا خشية النهب والسلب، وعودة حالة الفوضى التي عاشتها المدينة خلال الايام الثلاثة الماضية، الا ان افرادا من الجيش والشرطة ما يزالون منتشرين في ارجاء المدينة، ويتمركزون في التقاطعات الرئيسية للشوارع، بعد الليلة الثالثة من حظر التجول.

واكدت مصادر صحافية في المدينة لـ «الشرق الاوسط» انها شاهدت صباح امس عشرات العربات العسكرية والمصفحات، متجهة نحو المدخل الغربي للمدينة، واخذت مواقعها عند منطقة «بئر باشا» تحسباً لهجوم من رجال القبائل في الضواحي الشمالية للمدينة.

وذكرت انباء غير مؤكدة ان مدينتي عمران وريدة شهدتا اعمال عنف واضطرابات امس ايضا، هاجم فيها المتظاهرون المنشآت الحكومية والمحلات التجارية العامة والخاصة، وحدث نهب لمحتوياتها بشكل كبير. ورجحت الانباء سقوط عشرات الضحايا بين قتيل وجريح خلال المصادمات بين الشرطة والمتظاهرين.

وابدت اللجنة العليا للانتخابات اليمنية تعاطفها مع مطالب ابناء الشعب، التي دفعتهم للخروج الى الشوارع للتنديد بالغلاء في مظاهرات سلمية، ولكنها استنكرت - في بيان اصدرته - اعمال الشغب والعنف التي وقعت بواسطة عناصر «يستهويها تقويض الامن وتفتيت الوحدة الوطنية».

وناشدت الحكومة سرعة اتخاذ الحلول العملية الناجعة لتجنيب اليمن الدخول في متاهات هي في غنى عنها. ودعت الجميع الى تحمل مسؤولياتهم في هذا الشأن، والتعجيل بإحالة العناصر التي ارادت جر البلاد الى الفتنة للمحاكمة العادلة، لينالوا جزاءهم على ما ارتكبوه في حق الوطن والمواطن.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٣ . ١ . ١٩٩٢

انباء عن استقالة حكومة العطاس

اليمن: لجنة لمصالحة الحزبين

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:
□ لندن - «الحياة»:

■ عاد الهدوء الى صنعاء ظهر امس بعدما سيطرت قوات الامن على الوضع اثر تظاهرة صغيرة تخللها اطلاق نار في الهواء لمنع اقتراب المتظاهرين من باب اليمن الذي تقع قبالته مخازن المؤسسة العسكرية الاقتصادية. وتحوي هذه المخازن كميات كبيرة من المواد الغذائية. واقتصر عدد المشاركين في التظاهرة على ما بين ٢٠٠ و٣٠٠ شخص ما لبثوا ان ساروا في اتجاه آخر.

في غضون ذلك علمت «الحياة» من شخصية سياسية يمنية امكن الاتصال بها من لندن ان لجنة من عشرة اشخاص شكلت برئاسة الشيخ سنان ابو لحوم للمساهمة في ايجاد حلول سياسية للوضع المتردي في البلد. واوضحت هذه الشخصية ان من بين مهمات اللجنة التي تضم مجموعة من الشخصيات المستقلة وضع حد لاحتدام الخلافات بين الحزبين الحاكمين وهما المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي.

وترددت في صنعاء امس انباء عن استقالة رئيس الحكومة السيد حيدر ابو بكر العطاس وعن اعتكاف السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للحزب الاشتراكي مجدداً. لكن مصادر الحزب الاشتراكي رفضت تاكيد نبأ استقالة الحكومة.

وكان عدد كبير من مشايخ اليمن يمثلون مختلف المحافظات في مقدمهم الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر والشيخ محمد بن ناجي الشايف عقدوا اجتماعاً في «حديقة الثورة» شمال العاصمة صنعاء يوم اول من امس الجمعة لمناقشة الاوضاع الامنية في الجمهورية.

وعلمت «الحياة» ان المؤتمرين خرجوا بقرار يقضي بتشكيل لجنة برئاسة الشيخ محمد بن ناجي الشايف وعضوية كل من السادة علي ناصر طريق، عضو مجلس النواب وحميد عبدالله العذري والشيخ علي ابو حليقة، نائب رئيس مصلحة القبائل وفيصل العطاس ومحمد احمد شحاخ ومحمد سالم بن عكوش والشيخ زيد السفغي.

وستقدم اللجنة التي عقدت اول



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢ [illegible] ١٩٩٤

اجتماع لها امس في منزل الشايف تصوراتها وتحليلها للوضع في تقرير ترفعه غداً الاثنين الى مجلس الرئاسة.

وكانت شوارع صنعاء خلت منذ الصباح الباكر من زحمة المرور المعتادة، وظلت المصالح الحكومية والشركات والمصارف مفتوحة الا ان نسبة عالية جداً من المحلات التجارية الخاصة اغلقت ابوابها تحسباً لأي اعتداء عليها ونهب ما فيها كما حصل في الايام الماضية في صنعاء وتعز.

ونقلت وكالة «فرانس برس» عن مصادر مطلعة في صنعاء ان المعارضة اليمنية المنضوية في اطار «المؤتمر الوطني» اعلنت في اجتماع عقد أمس في صنعاء مع ممثلين عن الحزبين الحاكمين تاييدها تشكيل حكومة ائتلافية.

واضافت المصادر نفسها ان مسؤولين في «المؤتمر الوطني» الذي يضم نحو عشرين تنظيماً معارضاً التقوا ممثلين عن المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي. وحضر اللقاء ايضاً مندوبون عن التجمع اليمني للاصلاح.

وصرح مسؤول في «المؤتمر الوطني» بان الاجتماع كان عبارة عن «اتصال اولي» وقال ان اجتماعاً آخر سيعقد صباح اليوم وستقدم المعارضة خلاله رسمياً طلبها المتعلق باستقالة الحكومة وتشكيل «حكومة ائتلافية» تتمثل فيها احزاب المعارضة.

واوضح المصدر نفسه ان مهمة هذه الحكومة ستكون محاولة التوصل سريعاً الى حلول للمشكلات الاقتصادية في البلاد. وستتولى الحكومة الجديدة ايضاً الاشراف على الانتخابات المقررة في ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل وضمان اجرائها في أجواء طبيعية.



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ / ١ / ١٩٩٢

محمد الحبيشي عضو مجلس النواب اليمني لـ «الشرق الأوسط»

انتفاضة الجائعين وفاقدي الأمل تعبير شعبي

انقسام الجيش يعوق الانقلاب على التعددية

لندن: «الشرق الأوسط»

اهتمت الدوائر السياسية اليمنية باستقالة محمد أحمد الحبيشي عضو مجلس النواب اليمني عن الحزب الاشتراكي من رئاسة تحرير صحيفة «الوحدة»، بسبب تدخل وزارة الاعلام لحذف واستبدال الأخبار التي نشرتها الصحيفة عن المؤتمر الجماهيري لمحافظة تعز، الذي سبق الاضطرابات السياسية وأعمال الشغب التي تنتشر في اليمن حالياً.

ولا يختلف المراقبون على أنه اذا كان السبب الأساسي للاضطرابات الحالية يكمن في عجز الحكومة عن معالجة المشكلات الاقتصادية وتدهور أحوال المعيشة، فان ما يقوله الحبيشي من أن الخلاف في صفوف الحكومة وعلى مستوى القيادة الموحدة يعتبر سبباً أساسياً لذلك العجز. و لا يوجه الحبيشي اللوم في هذا الشأن الى أحد الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني) دون الآخر، ويشن هجوماً مكثفاً على الدكتور محمد أحمد جرهوم وزير الاعلام ـ الذي يشترك مع الحبيشي في عضوية الحزب الاشتراكي ـ بسبب استمرار وزارته في ممارسة «النظام الشمولي» في السيطرة على وسائل الاعلام.

وقد أجرت «الشرق الأوسط» ـ من لندن ـ لقاء صحافياً مع الحبيشي عبر الهاتف، حول الأحداث الحالية في اليمن، ونظرته الى الموقف كمراقب سياسي ـ صحافي يعايشها من الداخل، وفرضت عليه الظروف ان يكون طرفا فيها. وفي ما يلي نص الحديث:

● ما هو تقييمكم لمسار الأحداث والتطورات التي تجري على الساحة اليمنية في الوقت الراهن؟

ـ واقع الحال ان الاحداث «الدراماتيكية» المشوبة بالعنف، والتي يلعب فيها عنف السلطة دوراً اكبر، تدل على وجود أزمة مزدوجة، الجانب الأول منها تتعلق بالسلطة التي تتسم ببنية استبدادية لم تتخلص بعد من الشمولية في هياكلها الأساسية، ونمط الادارة والقيادة «الاوامرية»، بينما ترفع خطاباً ديمقراطياً على الصعيد النظري. وفي حالة كهذه فان البنية الاستبدادية التسلطية للدولة لا تمكنها من تحويل خطابها الديمقراطي الى منظومة من القيم، وطرائق العمل الجديدة.

وفي الوقت نفسه، فان هذه السلطة لم تعد أيضاً قادرة على ادارة البلاد بالآليات الاستبدادية الشموليتين، التي كانت تشتغل قبل الوحدة في الدولتين الشموليتين سابقاً.

ولعل عجز الدولة عن ممارسة هذه الآليات بامتياز ـ كما كانت تفعل في الماضي ـ يعود الى المناخ الديمقراطي الذي فرض نفسه بعد الوحدة، وكذلك الى المتغيرات الهائلة التي يشهدها العالم باتجاه الديمقراطية.

أما الجانب الثاني من الأزمة فيتعلق بالمعارضة، فقد دلت التطورات الأخيرة على أن بعض الأحزاب ـ التي كانت تدعي معارضتها للحزبين الحاكمين ـ اصبحت ملحقة بالسلطة وجزءاً من دولابها، واعني على وجه الخصوص التجمع اليمني للاصلاح وحزب البعث (جناح العراق)، بينما انفردت احزاب أخرى بقيادة المعارضة ضد هيئات السلطة القائمة، خصوصاً بعد اعلان تأجيل الانتخابات.

لكن هذه الأحزاب الأخيرة ـ رغم معارضتها القوية ـ تفتقر للقاعدة الجماهيرية الواسعة، مما يجعلها اشبه بالأصوات السياسية، اما الجماهير الشعبية فقد اتضح انها تفتقر الى القيادة الطليعية التي تعبر عن مصالحها.

فالسلطة بنظامها الاستبدادي الشمولي وبرصيدها الهائل من الفساد والمظالم، وانتهاكات حقوق الانسان، ليست محل ثقة الجماهير، اما الاحزاب فعلى الرغم من انها اكثر قرباً من الجماهير، لكنها لا تجيد قيادتها، وما زالت أسيرة البنى الفكرية والتقاليد التنظيمية القديمة. ولذلك يمكن ان نفهم الظواهر الجديدة في ساحة العمل الجماهيري، ومثل المؤتمرات القبلية، والمحلية التي اتسمت مطالبها بابعاد وطنية وديمقراطية، تدل على ان التحرك الاجتماعي باتجاه المجتمع المدني، اكبر من قدرة سلطة الدولة على تجاوز المجتمع التقليدي.

فعلى سبيل المثال نجد القبائل في مؤتمراتها تطالب بدور اكبر للدولة في تأكيد سيادة القانون، والمساعدة على وقف الخلافات القبلية بسبب غياب سلطة الدولة وسلطة القانون، التي تطبق قواعد الشريعة واحكام القانون في حق القتلة، ولكن الدولة لا تسلم بعض مسؤوليها المتهمين بجرائم القتل الى القضاء، وتلجأ الى مفاوضة القبائل للتوصل الى حلول ودية طبقاً للأعراف التقليدية. وبتعبير آخر فان الدولة في اليمن تتحول الى قبيلة، والقبيلة تصر على حضور الدولة.

كل هذه التفاعلات ـ بالاضافة الى تفاعلات أخرى مثل اشتداد الأزمة الاقتصادية، واتساع نطاق آثارها الاجتماعية السلبية على معيشة الناس، وغياب الأمن والاستقرار، وشعور الناس بالقلق وحالة انعدام الأمل التي تعيشها البلاد ـ كل ذلك ادى الى انفجار الاضطرابات الأخيرة، وما شابه من اعمال العنف، وفي هذا الصدد علينا ان نتأمل جيداً ما تنشره الصحف، وما يتداوله الناس عن الدور المشبوه لبعض اجهزة الدولة في استغلال هذه الأحداث لممارسة أعمال النهب والسرقات والتخريب، بهدف الاساءة الى المعارضة السياسية للسلطة.

● ولكن السلطة تتهم احزاب المعارضة بالوقوف وراءها لتقويض الحكم، والمعارضة تتهم احزاب السلطة بانها وراء الاضطرابات بهدف ايجاد المبررات لاعلان حالة الطوارئ، وهناك من يرى انها انتفاضة الجائعين، ما رأيكم في ذلك؟

ـ بالنسبة لاتهامات السلطة التي وردت في السؤال اسمح لي ان اقول بأنه من السهل على أي سلطة ذات بنية شمولية استبدادية ان تتهم خصومها بشتى التهم، بما في ذلك تهمة العمالة لقوى الخارجية، وبتنفيذ مخططات خارجية لزعزعة الأمن والاستقرار، ومثل هذا الاتهام ـ الذي يرد على لسان ممثلي السلطة ـ جدير بالتجاهل التام وعدم الالتفات اليه، وأرجو أن تعفيني من الاهتمام باتهامات السلطة لخصومها، لأنني لا اكترث لها.

اما بالنسبة لاتهامات احزاب المعارضة للسلطة بأنها تسعى الى خلق ذرائع لاعلان حالة الطوارئ، فان هذه المسألة تحتاج الى نظر، فالسلطة في بلادنا عاجزة عن اعلان حالة طوارئ، والانقلاب على الديمقراطية في الظروف الراهنة، بسبب وجود حزبين رئيسيين يمسكان بمفاصل السلطة، وبسبب وجود جيشين لم يندمجا بعد، في هذه الظروف ـ حيث يفتقر الحزبان الحاكمان الى التحالف الراسخ بينهما، وحيث يحاول كل واحد منهما ان يزايد على الآخر بالشعارات الديمقراطية ـ فان أي انقلاب على الديمقراطية يصبح امراً غير ممكن، الا اذا حدث تطابق تام في مواقفهما وتوجهات باتجاه معاداة الديمقراطية، وهو ما استبعده تماماً بسبب انتشار الميول الديمقراطية في أوساط واسعة من الحزبين الحاكمين، بالاضافة الى ان مارد الديمقراطية بشكل عام انطلق من قمقمه في مجتمعنا، و من الصعب اعادته من جديد.

اما ما يتعلق بأن ما يحدث في البلد هو انتفاضة جائعين، اود الاشارة



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ سبتمبر ١٩٩٢

الى ان هذا الوصف غير دقيق، وان كان جزء كبير من المشاركين في المظاهرات الاخيرة من الفقراء والعاطلين، ذلك لأنه من المهم مراعاة حقيقة ان جزءاً كبيراً من الناس - الذين شاركوا في تلك المظاهرات وراح عدد كبير منهم ضحايا لها - كانوا من الطلاب الجامعيين، وطلاب الثانوي، بمعنى انهم يرمزون الى جيل يجد القوت في منزله، ولكنه لا يجد الأمل في حياة أفضل من تلك التي يعيشها.

● **تتردد بعض الأنباء عن انتهاكات لحقوق الانسان، وتجاوزات اجهزة الأمن في حق المواطنين هذه الايام، ما مدى صحة هذه الانباء؟**

- اود الاشارة - بصفتي نائباً برلمانياً - الى ان سجل الحياة في بلادنا مشوه، بصدد انتهاكات حقوق الانسان، واعرف مسبقاً ان ابواق الشمولية ستعتبر هذا الكلام تشويها لوجه الوطن، لأن مثل هذه الأبواق تختزل الوطن في شخص حكامها. وعندما يتم تسليط الضوء على السلبيات - التي تحدث في ظل مثل هذه النظم الحاكمة - تتسارع هذه الأبواق الى القول بأن نقد السلبيات وانتهاكات حقوق الانسان تعتبر تشويها لسمعة الوطن.

فعلى سبيل المثال قمت اليوم (اي امس) بزيارة للمحامين المعتصمين في محكمة الاستئناف في صنعاء، والذين وضعوا هدفاً لاعتصامهم «ايقاف انتهاك سيادة القانون»، وقد تأثرت خلال هذا اللقاء عندما احضر المحامون، طفلا دون العاشرة من عمره، اعتقلته السلطات وكسرت عظامه، وعلقته من رجليه - ولا اخفيك ان كل من شاهد هذا المنظر وجد نفسه يبكي، وتدمع عيناه بطريقة تلقائية.

ووزع المحامون علينا بيانا اشاروا فيه الى وقائع خطيرة تمارس فيها مراكز القوى انتهاكات يصعب وصفها لاحكام الدستور والقانون، والخروج على قواعد وأحكام الشريعة الاسلامية، وفي ظل وضع كهذا لا استطيع ان استبعد المخاوف التي عبرت عنها في السؤال.

● **الى اي حد وصلت مسالة حرية التعبير في اليمن مع انتفاضة الجائعين وفاقدي الأمل في المستقبل؟**

- لحرية التعبير مظاهر متنوعة في بلادنا بعد قيام الوحدة اليمنية في ضوء ما كفله الدستور ومن هذه المظاهر حرية الصحافة وحرية التظاهر وحرية الاضرابات وحرية الاجتماعات، وحرية التعبير عن الرأي.

والحقيقة أن السلطة تتباهى امام الصحافيين الاجانب بأن لديها هذه الحريات، ولعل ذلك يعود، الى الرغبة في تحسين الوجه، لكن واقع الحال يطرح عدداً من التساؤلات.

فالصحف الاكثر شعبية والأكثر نقداً لمظاهر الظلم والفساد كثيراً ما تتعرض للهجوم من قبل بعض ممثلي السلطة، وطالما سمعنا على السنتهم بعض العبارات التي تعود الى الخطاب القديم للنظم الشمولية، مثل وصفها بالصحافة الصفراء، واتهامها بالعمالة، واثارة الفتن.

وبالمقابل فإن السلطة تسكت امام اجتماعات حاشدة تمت في بعض المحافظات، مقرونة بالمظاهر العسكرية، وبالتحدي الصريح لسلطة الدولة، دون ان تسمع كلمة واحدة في نقد هذه التجمعات المخالفة للدستور، بينما بعض ممثلي السلطة يرفعون عقيرتهم عالياً تجاه اي فعاليات جماهيرية سلمية، وتطرح بعض المطالب المحلية والوطنية.. مثل هذه الظواهر تطرح تساؤلات على واقع ممارسة حرية التعبير.

● **هل تجاوزت صحيفة «الوحدة» - التي كنت رئيساً لتحريرها - حدود السلطة حتى اوقف العدد الأخير منها؟**

- اولا اود ان اوضح نقطة هامة بهذا الصدد، لقد حرصنا في هيئة تحرير صحيفة «الوحدة» على ان نخلق منها نموذجاً للوظائف الجديدة التي ينبغي ان تضطلع بها الصحافة الحكومية في ظل النظام الديمقراطي، باعتبار ان النظام السياسي الديمقراطي يقوم على التداول السلمي للسلطة، وباعتبار ان السلطة ملك للمجتمع، ولذلك حرصنا على ان نجعل من الصحيفة منبراً مفتوحاً لتأصيل الحوار الفكري والسياسي، والانفتاح لنشر نتاج مختلف التيارات الفكرية والسياسية في المجتمع. لكننا فوجئنا بأن القائمين على وزارة الاعلام ما زالوا يحملون ارثاً ثقيلاً من العادات الشمولية، التي تعودوا عليها عندما كانوا يسيرون أجهزة اعلام الشطرين سابقاً بالطرق «الاوامرية»، واضفاء البعد الواحد على محتوى عملها في مجتمع كان يفتقر الى اي معلومات عن الرأي الآخر، المغاير للسلطة.

لقد تعرضت صحيفة «الوحدة» لضغوط شتى بسبب نهجها المتميز، وليتهم يعلمون اننا كنا نعمل على تجميل صورة الجهاز الاعلامي الرسمي، الذي كان في معظمه يعمل على تسويق خطاب السلطة باتجاه واحد فقط. ولقد صمدنا في وجه هذه الضغوط حتى وصل الأمر الى حد خطير باقدام وزير الاعلام على مصادرة العدد الأخير من صحيفة «الوحدة» بطريقة القرصنة، من خلال تكليف بعض الجهات المتنفذة بالقيام بهذا العمل بدون اي اساس قانوني.

وليت الأمر وقف عند هذا الحد، فبعد يومين من مصادرة العدد قام وزير الاعلام ورقباؤه السريون بتزوير بعض محتويات العدد، ونفذوا فيها مجزرة مرعبة، حيث فوجئنا بنزول عدد مزور الى الأسواق، يحمل بصمات العقلية العقيمة التي تخلو من كل شيء، الا بعض النصوص الستالينية، والتي تشير الى ضرورة مكافحة «الأفكار المعادية»، والحفاظ على نقاوة المناخ الايديولوجي، وغيرها من قوالب الدعاية الشمولية.

● **هل هذه هي الاسباب التي دفعت الى الاستقالة من الصحيفة؟**

- نعم استطيع ان اقول ان هذه هي القشة التي قصمت ظهر البعير - كما يقول المثل العربي - فأنا - والله على ما اقوله شهيد - ضقت ذرعاً بالعيش وسط الوان الضغوط والمضايقات التي تعرضت لها طوال الأشهر الثلاثة الماضية، بهدف اعادة صحيفة «الوحدة» الى حظيرة الاعلام الشمولي، ولقد صبرت كثيراً في الماضي طالما أن الأمر في حدود الضغوط والمضايقات، اما وقد وصل الحال الى درجة القرصنة والتزوير، فذلك أمر لا يطاق، ولذلك قررت الاستقالة وبتعبير أدق، قررت التحرر من قيودي.



ثـــــورة الخـــبز واليمـن السـعيد

وكأن باليمن السعيد ديمقراطية فعلا !! فقد حملت أحزاب المعارضة هناك - هكذا تسمى نفسها - الحكومة مسئولية أحداث العنف التى راح ضحيتها بعض القتلى على يد الشرطة . فأية مسئولية تلك التى ستتحملها حكومة على عبد الله الصالح المعروفة بسوء التقدير السياسى والتى تلهث وراء مغامرات القوى الاقليمية فى المنطقة .

ان الحكومة والمعارضة فى اليمن يخدعان أنفسهما ، إذا تصورا ان النظام الحالى يطبق الديمقراطية ، وإذا تصورا أن المعارضة تقوم فعلا بالدور المنوط بها .

ولو كانت الحكومة اليمنية ديمقراطية وتفهم أصول اللعبة لانحلت أمام تيار الغضب الشعبى الذى يعم البلاد بسبب تدهور الاقتصاد ، والبطالة ، والعجز فى الميزانية ، وارتفاع نسبة التضخم .

ان عمليات الاعتقال الواسعة التى قامت بها سلطات اليمن بعد اندلاع ما أطلق عليه مؤخرا « ثورة الخبز » يكذب أى ادعاءات ديمقراطية تفاخرت

بها الحكومة اليمنية على دول الخليج . وكانت لن تخسر كثيرا لو انها سمحت لآلاف المتظاهرين بالتنفيس عن غضبهم بدلا من اصدار

البيانات العتيقة التى علاها الصدأ وأشارت فيها إلى الضرب بيد من حديد على أيدى المتظاهرين الجائعين .

والمشكلة فى اليمن انه لن يتم السماح للبخار المكتوم ببعض الخروج بدلا من الضغط المتواصل ولن يتعلم الشعب هكذا ممارسة دوره الديمقراطى أبدا .

وأكثر من ذلك ربما يتم اعلان فرض حالة الطوارىء ويبقى اليمن أشد شعوب العالم تخلفا وفقرا وحيدا فى مستنقع البدائية الذى يطبق عليه منذ عصور سحيقة .

عربى أصيل



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد القاهرة

التاريخ : ٣ | ١ | ١٩٩٢

شعب اليمن يواصل تحدى الديكتاتورية

صنعاء ـ وكالات الأنباء : استمرت امس احداث «انتفاضة الخبز» فى اليمن . واصل مواطنو صنعاء مظاهرات المطالبة بتحسين ظروف المعيشة ، فى تحد جديد وواضح لتهديدات النظام الحاكم . تظاهر آلاف اليمنيين وسط صنعاء ، ورددوا الهتافات المنددة بالسياسات الحكومية

وقعت مصادمات بين قوات الامن والمتظاهرين قرب كلية الشرطة جنوب صنعاء ، وفى منطقة باب اليمن قرب مركز عسكرى اقتصادى شرق المدينة . اقام المتظاهرون الحواجز فى شوارع صنعاء ، واخرقوا مئات الاطارات ، لعرقلة هجمات الشرطة ضدهم . أكدت المعارضة اليمنية ، اندلاع المظاهرات بصورة عفوية . كما اكدت ، ان ارتفاع معدلات البطالة ، والاسعار وتدهور قيمة العملة وراء نزول المواطنين الى الشوارع للتعبير عن احتجاجهم . نفت احزاب المعارضة ، مزاعم الحكومة ، بالسعى الى زيادة التوتر فى البلاد . اضطرت الحكومة امس ، تحت ضغط الانتفاضة الشعبية ، الى عقد اجتماع مع قادة احزاب المعارضة ، لبحث الازمة ، استمر الاجتماع حتى مثول «الوفد» للطبع .

على عبدالله صالح



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ / ١ / ١٩٩٢

البيض يطلب اجتماعات رسمية للرئاسة اليمنية

استقالة العطاس «مشروطة» لتعزيز موقف الحكومة

لندن: من عبد الله حموده
صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

اكد مصدر يمني رفيع المستوى ان المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء طلب عقد اجتماع مشترك اليوم لمجلس الرئاسة والحكومة، لمناقشة الاستقالة «المشروطة» التي تقدم بها بسبب عجز حكومته عن معالجة الاختلالات الاقتصادية، وخاصة بين الاجور والاسعار، التي ادت الى موجة المظاهرات الاخيرة في عدد من المدن الرئيسية في اليمن، اضافة الى تفاقم المشكلة الامنية، مما ادى الى تحول المظاهرات الى اعمال شغب وعنف.

ونفى المصدر وجود اي علاقة بين استقالة الحكومة والدعوة التي وجهتها احزاب المؤتمر الوطني لتشكيل حكومة ائتلافية لمعالجة مشكلات اليمن. وقال انه ليس من المنطقي تشكيل مثل هذه الحكومة لفترة قصيرة، لانها لن تكون اكثر قدرة على معالجة المشكلات، التي نشأت اساسا عن تداخل الاختصاصات بين مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء، في تضارب يعوق تسيير شؤون الدولة.

ويؤكد المصدر ان تشكيل حكومة ائتلافية قد يقدم مبرراً لـ «شرعية غير حقيقية»، تساعد اولئك الذين يرغبون في تعطيل اجراء الانتخابات على تحقيق هدفهم. واوضح ان المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني اتخذ قرار تقديم استقالة الحكومة «المشروطة» منذ وقت مبكر.

ورداً على سؤال حول اعتكاف جديد لعلي سالم البيض - نائب الرئيس اليمني - في صنعاء، ومقاطعته اجتماعات مجلس الرئاسة، قال المصدر ان البيض يصر على عقد اجتماعات رسمية للمجلس بالقصر الجمهوري وتدوين مناقشاتها في محاضر مكتوبة لتحديد المسؤولية، بدلا من المشاركة فيها بشكل عفوي في الجلسات الاجتماعية، لان «اليمن تمر بمرحلة تاريخية»

وكانت تكهنات قد ثارت اخيراً بشأن سبب الاضطرابات الاخيرة، تقول ان ذلك يرجع الى الخلافات بين الرئيس اليمني ونائبه. واشارت الى ان لجنة مصالحة جديدة برئاسة الشيخ سنان ابو لحوم تسعى لاقناع الرجلين بالالتقاء عاجلاً، لمواجهة المشكلات الطارئة، ولا سيما مناقشة استقالة الحكومة. واوضحت المصادر ان العطاس كان قدم استقالة اخرى قبل ٤ ايام، ولكن مجلس الرئاسة رفضها.

وعلى الصعيد الاقتصادي ادى استمرار اغلاق محال الصرافة الى تحسين قيمة الريال اليمني، حتى وصلت قيمته في العمليات - التي تتم خفية - الى حوالي ٣٠ ريالاً للدولار، بعد ان كانت وصلت الى ٥٦ ريالاً للدولار قبل ٣ ايام في تعز. وبينما أغلقت المحال التجارية في عدن عصر أمس، تحسباً لوقوع أحداث شغب، بعد ان انتشرت شائعة أدت الى تجمع المواطنين في منطقتي كريتر والشيخ عثمان، أعلنت نقابة المهن التعليمية تعليق اضرابها المفتوح - الذي استمر اكثر من ٣ أسابيع - والعودة الى العمل اعتباراً من غد..



المصدر : الشرق الأوسط (لندنة)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ ـ ١٩٩٢

استنكار شعبي للشغب والعنف وإدانة لتسيب إجراءات الحكومة

صنعاء ـ عدن: «الشرق الاوسط»

اصدر الاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية والمشائخ والاعيان في مختلف المدن التي شهدت مظاهرات خلال الايام القليلة الماضية بيانين ادانوا فيهما اعمال العنف والشغب، والقوا باللائمة بشأن نشوبها ـ في المقام الاول ـ على التسيب الحكومي والاداري، وطالبوا بفرض اجراءات حاسمة لمعالجة الاوضاع وتدهور قيمة الريال اليمني.

وادان بيان الاحزاب والمنظمات الجماهيرية في محافظة الحديدة اعمال الشغب وقال « نظرا لما شهدته الساحة الوطنية من احداث مؤسفة ومؤلمة راح ضحيتها العديد من الارواح البريئة واتلفت فيها الكثير من الممتلكات الشخصية والمختلطة والعامة التي هي بحق جزء من الثروة القومية للمجتمع بكامله..

وانطلاقا من ايمان الاحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات الجماهيرية والابداعية من ان الحقوق المشروعة لكل المواطنين مكفولة دستوريا، وبالتالي فإن حق المطالبة بها مشروع بالوسائل السلمية والحضارية وفقاً للدستور والقوانين المستمدة منه..

فإن الاحزاب المجتمعة تدين اعمال الشغب والتحريض عليه من قبل أي كان.. واتفقت مجتمعة على كشف الجهات التي تقف وراء ذلك سواء كانت خارجية او داخلية.

كما اتفقت على ما يلي:

١ ـ الادانة والشجب والاستنكار لكل ما حدث في محافظات الجمهورية.

٢ ـ مطالبة الدولة والحكومة بمعالجة الاوضاع الاقتصادية وتثبيت الاسعار واعادة هيكلة الاجور ورفع القيمة الشرائية للريال اليمني.

٣ ـ مطالبة الجهات الامنية بسرعة التحقيق مع من تم القاء القبض عليهم في احداث الشغب وتقديم من ثبتت ادانته للعدالة وإخلاء وإطلاق من لم تثبت ادانته فوراً.

٤ ـ التزام الاحزاب المجتمعة بالقيام بدور التوعية لقواعدها وكوادرها والجماهير للاستنكار بالاساليب الصحيحة للممارسة الديمقراطية الحقة عبر الوسائل المشروعة».

ونص بيان اللقاء الموسع للاحزاب والتنظيمات والمشايخ والاعيان بمحافظة حجة على انه ليس هناك من فساد اعظم من هذا الذي تسفك فيه الدماء ويعتدى فيه على الممتلكات وتخرب فيه المنشآت.

والتقت التنظيمات والاحزاب السياسية ومشايخ وأعيان محافظة حجة ليعبروا عن موقفهم من الاوضاع الاخيرة التي وصلت اليها البلاد.. تلك الاوضاع التي اصبحت حجة لتجار الفتن والاضطرابات ومروجيها..

وقال« وحرصا من الحاضرين على سلامة المحافظة من ان تنتقل اليها شرارة الفوضى والشغب فإنهم يوجهون نداء لكافة المواطنين بعدم الاستجابة لمثل تلك الدعوات الهدامة. وتهيب بهم في انتهاج الوسائل المشروعة للتعبير عن آرائهم وهمومهم بالقاعدة الشرعية للحرية في ديننا الحنيف (لا ضرر ولا ضرار)، كما رفض الحاضرون كل الممارسات والاساليب التي تتيح الفرصة لاجهاض الوسائل المشروعة للتعبير عن الرأي وتحقيق العيش الكريم لكل مواطن، نطالب بما يلي:

١ ـ نطالب الحكومة بتوفير المواد الغذائية الاساسية وتوفير العلاج وتثبيت الاسعار للمواد الاساسية الاخرى كمواد البناء ونحوها.

٢ ـ نطالب الحكومة بايجاد الرقابة اليقظة على المؤسسات والتجار وضبط المتلاعبين واشراك الجهود الشعبية في ذلك.

٣ ـ نطالب بوضع حد للتدهور السريع للعملة اليمنية وذلك باجراء دراسات اقتصادية جادة تعيد للعملة اليمنية قيمتها.

٤ ـ نطالب بوضع حد عاجل للتسيب الاداري والعبث بالمال العام وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب.

٥ ـ نطالب بتطبيق ما جاء في الاعلان الدستوري والرسالة الموجهة من مجلس الرئاسة الى الحكومة تطبيقاً عملياً وصادقاً وعدم افتعال الازمات للتخلي عن تلك الوعود والالتزامات.

اخيراً فإننا نؤكد وقوفنا صفا واحدا امام كل من يريد المساس بأمن وسلامة البلاد ووحدتها ومنجزاتها العظيمة».



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ ديسمبر ١٩٩٢

تصاعد الاتهامات المتبادلة بين الحزبين الحاكمين

البيض يعتكف في صنعاء ويقاطع مجلس الرئاسة الحزب الاشتراكي يهدد باستقالة قياداته من السلطة

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

تحولت احداث الشغب والاضطرابات التي شهدتها المدن اليمنية خلال الأيام القليلة الماضية الى ازمة سياسية بين شريكي الحكم (الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام)، اذ عاد نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض الى الاعتكاف في صنعاء منذ اكثر من ٥ ايام، وقاطع الأجتماع الاستثنائي - الذي عقده مجلس الرئاسة يوم الأربعاء الماضي. وفي الوقت ذاته قدم المهندس حيدر ابو بكر العطاس - رئيس الوزراء - مساء امس الاول استقالة الحكومة، في رسالة وجهها الى مجلس الرئاسة مشفوعة بالمبررات التي ادت الى اتخاذ هذا القرار، عقب الاحداث والاضطرابات التي نشبت احتجاجاً على ارتفاع الاسعار وتدني قيمة العملة المحلية.

واكد سالم صالح محمد، عضو مجلس الرئاسة الأمين والعام المساعد اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، في تصريح خاص لـ «الشرق الاوسط»، أن هناك لجنة وطنية برئاسة الشيخ سنان ابو لحوم تسعى للتقريب في وجهات النظر بين الرئيس ونائبه، اثر تبادل الاتهامات بين الحزبين الحاكمين بشأن من يقف خلف الاحداث الاخيرة في اليمن.

وذكرت مصادر مطلعة لـ «الشرق الاوسط» ان المؤتمر الشعبي العام يتهم الحزب الاشتراكي بالوقوف وراء احداث الشغب والأضطرابات التي حدثت، بهدف ايصال البلاد الى مرحلة يصعب فيها اجراء الانتخابات، وهو ما تزعم مصادر المؤتمر ان الحزب الاشتراكي يرغب فيه. إلا ان البيض رد على هذا الاتهام بتحد، وطالب بسرعة تشكيل لجنة وطنية من عناصر محايدة وشريفة للتحقيق في صحة هذه الاتهامات، والكشف عن العناصر التي تقف وراء الاحداث او شاركت فيها او حتى شجعت على نشوبها.

وأكدت المصادر ان البيض قال انه اذا ما ثبت ان الاشتراكي متورط في مثل تلك الاحداث، فإن جميع قياداته وأعضائه سيستقيلون من جميع المناصب الحكومية ومن السلطة بشكل كامل. وعلى نفس الصعيد تساءل سالم صالح محمد «ما هي مصلحة الحزب في هذه الاحداث؟». ثم قال: «على الرغم من الاتهامات التي تنتجها الخصومات في الوسط السياسي ضد الحزب الأشتراكي، فإن الحزب على أتم الاستعداد لأن يشكل لجنة وطنية محايدة لمعرفة المتسببين في الاضطرابات، والعناصر المشاركة فيها»، وأضاف انه لا يشرفه «كعضو في هذا المستوى القيادي ان تكون لحزبه علاقة بمثل هذه الاعمال».

وأشار الى ان هناك تحريضاً على الاساءة للحزب الاشتراكي والنيل منه في هذه المرحلة بالذات. واعترف عضو مجلس الرئاسة بوجود تباينات بين شريكي الحكم، تتركز معظمها في الجانب السياسي والاقتصادي هذه الأيام وحول المعالجات السريعة للوضع الراهن، وقال: «علينا ان نتوقع مثل هذه الاحداث ما دمنا لم نحسم امرنا في السياسة الاقتصادية، ولكن الأهم من ذلك كله هو ان نتعاون وان نعمل معاً، ونحاول حل المشكلات. وعلينا ان نكون في مستوى المسؤولية في معالجة الأوضاع الراهنة، لأن هناك خللاً دون شك، وهناك صعوبات، وهناك مضاربات في سوق العملة، وهناك عدم شعور بالمسؤولية لدى البعض، ومنهم التجار».

وعن علاقة الحزبين الحاكمين وانعكاساتها على الاوضاع العامة في البلاد، نفى سالم صالح ان تكون العلاقة بالصورة التي تصورها احزاب المعارضة، وقال ان أحزاب المعارضة ذاتها تعرض التعقيدات القائمة على هذا المستوى، ولكن ليست بالقدر الذي يصورونه مختزلاً ومختصراً الى حدوده الدنيا. وأكد ان العامل الذاتي في العلاقة بين الحزبين الحاكمين يلعب الدور الرئيسي في التأثير على الحياة العامة في البلاد، ولكن ليس الدور كله.

وشدد على ضرورة توفر الارادة السياسية الموحدة، والعمل على تماسك الساحة الوطنية ككل، وشدها لمواجهة اية صعوبات. واعترف بوجود نوع من التعصب الحزبي والتحزب بين الحزبين وانعكاسه على اعضاء الى الرئاسة بالنسبة لعدد من القضايا. ثم قال: «ولكن هذا لا يمنع من تحقيق مستوى افضل من العلاقة المستقبلية بينهما».

وأكد الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني ان المكتب السياسي للحزب الأشتراكي اليمني ناقش في اجتماع طارئ عقده امس ومساء امس الاول الاوضاع والمستجدات الراهنة، ومنها موضوع استقالة الحكومة، ولكنه لم يعلق تفصيلاً على هذا الموضوع، وأشار الى ان المكتب السياسي ناقش الاوضاع الحالية، واستخلص الدروس



العاجلة من الاحداث لمعالجة الوضع الراهن، واصدر بياناً اوضح فيه موقفه مما حدث، ونفى اية مشاركة للحزب في المسيرات، وقال: «مثل هذه المسيرات لنا موقف منها، اذ اننا نحرص على المال العام».وكرر مناشدة المكتب السياسي لكل اعضائه واصدقائه وكل القوى الوطنية اليقظة، والحفاظ على المسلك الديمقراطية لان مثل تلك الاعمال التي حدثت تتنافى مع التوجه الديمقراطي. واكد على ضرورة وقوف كل الاطراف في الدولة والحكومة والاحزاب لتحمل مسؤوليتها في مواجهة الاسعار المرتفعة.

ومن جانب آخر كشفت مصادر مقربة من الحكومة لـ «الشرق الاوسط» ان المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني طلب من المهندس حيدر ابو بكر العطاس ـ بصفته عضواً في المكتب السياسي ـ تقديم استقالته من الحكومة، للضغط على مجلس الرئاسة لمنحه صلاحيات واسعة، وحتى لا يتحمل الاشتراكي اي مسؤولية للاوضاع التي تمر بها البلاد، ولكن يحيى الشامي ـ عضو المكتب السياسي للحزب ـ نفى ذلك.وقد اعتبر الكثير من المراقبين الاحداث التي اندلعت خلال الايام الثلاثة الماضية في مدينة تعز ـ اكبر المحافظات اليمنية سكاناً (٢.٤ مليون نسمة) ـ والعاصمة صنعاء ـ المركز السياسي لليمن حيث يتركز تجمع المقار الرئاسية والحكومية والحزبية ـ وعدد من المحافظات الاخرى، التي لا تشكل ثقلاً سياسياً او اجتماعياً، يعكس مدى تأثير تلك الاحداث التي انفجرت بصورة مفاجئة.

وبينما كان حدوثها امراً متوقعاً في الشارع العام، نظراً لتفاقم حدة الغلاء وتراخي الحكومة في اجراءاتها ـ التي باتت لا تشكل تهديداً للتجار المتلاعبين بقوت الشعب ـ اعتبر المراقبون ذلك ابرز حدث سياسي شهدته اليمن منذ توقيع اتفاقية الوحدة بين الشطرين في ٣٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٨٩، وقيام الوحدة بينهما في ٢٢ مايو (ايار) ١٩٩٠، وابلغ رسالة تمكن الشارع من ايصالها للسلطة، لتعيد حساباتها في كثير من الامور التي ادت الى تأزيم الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

وقد سارع الحزب الاشتراكي اليمني ـ المشارك في اهم مواقع السلطة ـ الى مطالبة الجميع بتصحيح العلاقات في ما بينهم، حتى يتمكنوا من ايجاد الاشكال المناسبة من التعاون، وتضافر الجهود لمواجهة المشكلات العامة حتى لا تصبح عامل تأجيج وتعقيد للأمور، واعتبرت بعض الانباء التي تتهم الحزب بضلوعه في هذه الاحداث بانها محاولات لجر الاشتراكي الى «مماحكات سياسية»، لإغفال الدوافع والاسباب الحقيقية للمشاكل، والبحث الجاد عن حلول مناسبة لها.

وفي هذا السياق كشفت صحيفة «المستقبل» الناطقة بلسان الحزب الاشتراكي اليمني عن ان حملات اعتقال عشوائية لمئات الاشخاص وقتل مجموعة من المتظاهرين وجرح العشرات منهم كانت نتيجة لإطلاق النار بطريقة عشوائية من قبل رجال الامن، واضافت ان جهات سياسية ـ لم تكشف عنها اتهمت «بعض العناصر» التي شاركت في اعمال الشغب والعنف ـ بأنها تنتمي الى جهاز الامن الوطني السابق، وان هذه العناصر هي التي حولت المظاهرات من مسيرات سلمية الى ممارسة للشغب والفوضى، ونهب الممتلكات الخاصة والعامة.

وحذرت الصحيفة من ان «البلاد تسير بخطوات متسارعة نحو اضطراب عاصف، يدفعه الجوع ويذكيه السخط على الفساد، اذا لم تقدم السلطة الحلول والمعالجات العملية والمقنعة».

وكشفت مصادر حزبية مطلعة لـ «الشرق الاوسط» ان السلطة السياسية تدرس بدائل عديدة للسيطرة على الوضع، ولجم الغضب الجماهيري من الاوضاع التي وصلت بها البلاد التي كان اخطرها التدهور الاقتصادي والارتفاع الفاحش للأسعار بصورة جنونية وغير معتادة. وان هناك بديلين يتم التشاور حولهما في اطار قيادتي الحزبين الحاكمين للخروج من الازمة الحالية يتمثلان في ما يلي:

اولاً: توسيع دائرة المشاركة في السلطة، ودعوة احزاب المعارضة للمشاركة في صنع القرار داخل مجلس الرئاسة الذي يتقاسمه الحزبان الحاكمان.

ثانياً: تشكيل حكومة ائتلافية من مختلف الاحزاب السياسية، لتسيير امور البلاد في الفترة المتبقية حتى اجراء الانتخابات النيابية العامة في ٢٧ ابريل (نيسان) المقبل.وتوقعت تلك المصادر ان يستقر الرأي على البديل الثاني خلال الاجتماع المرتقب بين مجلسي الرئاسة والوزراء، لتبقى سلطة القرار والحكم في يد الشريكين.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٤ ١ [illegible] ١٩٩٢

اعتقال مجموعة مسلحة في عدن كانت تخطط لاثارة الشغب

العطاس يقدم استقالته وانباء عن اعتكاف البيض

[illegible] -
من عبد[illegible]رحمن الحيدري:
[illegible] تعز -
من [illegible] علي عبدالله:

■ [illegible] الحكومة [illegible] حيدر ابو بكر [illegible] الوزراء قدم [illegible] بعد هل [illegible] رفضها.

[illegible] «الحق» [illegible] امس الاحد [illegible] الى مجلس [illegible] «الاوضاع [illegible] على ادارة [illegible] صراع على [illegible] السياسي [illegible] عقد [illegible] لمعالجة هذا الموضوع [illegible] ان السيد [illegible] الرئيس [illegible] المركزية [illegible] في منزله ولم تعرف [illegible] الاعتكاف.

[illegible] الاشتراكي، احد [illegible] السبت [illegible] التي جرت في [illegible] الاحزاب السياسية الى «ضبط النفس».

واستنكر في بيان بثه التلفزيون «الافعال التخريبية التي تتعارض مع النجاح الديموقراطي والعقيدة الاسلامية ونضال الشعب».

ودعا الحزب الاشتراكي اليمني الاحزاب السياسية الاخرى الى الكفاح ضد «كل محاولة تستهدف تصعيد التوتر واعمال العنف» والعمل على تهيئة «المناخات المناسبة لاجراء الانتخابات النيابية في ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٩٣». كما دعا الى «ضبط النفس».

وعقدت هيئة التنسيق والمتابعة للمؤتمر الوطني اجتماعاً مساء السبت قالت في بيان اصدرته امس انها درست «الاوضاع المؤلمة والصعوبات التي يواجهها المواطن في معيشته والتي تفجرت في ظاهرة الاضرابات بسبب عجز السلطة وفشلها. وعلى رغم ان الدستور يكفل لهم حق الاضراب الا ان المعلومات المؤكدة تشير الى دور حزبي السلطة في تحويلها احداث شغب راح ضحيتها العشرات اضافة الى اهدار المال الخاص والعام».

وناشدت الهيئة الجيش وقوى الامن «عدم الانصياع لاوامر الطغاة والفاسدين باطلاق النار على المتظاهرين».

واضافت ان المؤتمر قرر ان يتبنى «تحقيقاً في الاحداث الدموية ومحاكمة الاطراف التي تسببت في قتل الابرياء وتخريب الممتلكات، واعتبار القتلى شهداء ومنح اسرهم المعاش المستحق وتعويض المواطنين المتضررين».

وشكلت لجنة التحقيق برئاسة السيد عبدالله محمد الفسيل، عضو البرلمان عضو المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديموقراطية.

وأهاب البيان بعلماء اليمن الوقوف على ما يجري. وناشد المشايخ «الوقوف بحزم في وجه الاخطار التي تهدد البلاد بسبب ظلم السلطة وفسادها مما إدى الى معاناة المواطنين».

وناشد المؤتمر الوطني ابناء اليمن «عدم الانجرار وراء مواجهات عنف وتخريب لا تحمد عقباها، وان يعبروا عن حقهم الدستوري بأسلوب حضاري بعيداً عن التخريب والعنف من اجل تفويت الفرصة على المتامرين على منجزاتنا الوحدوية والديموقراطية».

التتمة في الصفحة (٤)

العطاس يقدم استقالته

تتمة الصفحة الاولى

واصدرت الهيئة التحضيرية لـ «مؤتمر الوحدة والسلام» بياناً، تسلمت «الحياة» نسخة منه، وجاء فيه ان العلماء «حذروا من مغبة الوقوع في ما بدانا نراه اليوم من فساد مستشر وظلم جائر وغلاء فاحش وامن مفقود وبطالة مستحكمة وابتزاز لثروة الأمة وتفريق لوحدتها واضعاف للجيش والامن وسعي الى تحطيم مقومات الدولة والبلاد وخضوع للطامعين في ديننا وارضنا وثرواتنا وعبث بالعقول والوقيعة بين الجيش والامن من جهة وابناء الشعب من جهة اخرى».

وقال البيان: «لقد افزعتنا الاحداث الاخيرة في بلادنا، غير اننا لا نقبل ان تكون هذه الاحداث مبرراً لمصادرة حرية الناس واخذهم بغير حق. ولذا نطالب الدولة بان تنزع فتيل الفتنة وتوقف غول الغلاء الفاحش وانخفاض قيمة العملة. كما نطالبها بان تكف عن البذخ والعبث باموال الامة وان تعمل على تعويض المتضررين من هذه الاحداث في الاموال والدماء».

ودعا البيان قادة الامة من العلماء واساتذة الجامعة ومشايخ القبائل وتيارات النقابات والمنظمات الجماهيرية وغيرهم من اهل الرأي في اليمن الى الاجتماع في مؤتمر شعاره «القران والسنّة فوق الدستور والقانون» لدرس «الحلول العلمية الكفيلة بالخروج بالشعب اليمني من كل ازماته».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم القاهرية



التاريخ : ٤-١-١٩٩٢

بعد تصاعد اشتباكات الشوارع

القوات المسلحة اليمنية.. البديل الجاهز

□ تقرير يوسف الشريف:

وصف الرئيس اليمني على عبد الله صالح القوات المسلحة اليمنية بأنها الضمانة الأساسية للمسيرة الوحدوية وأنها حزب اليمن الكبير في حزب الأحزاب جميعها.. جاء ذلك خلال تفقده لعدد من ألوية القوات المسلحة اليمنية في أعقاب تدهور الأوضاع الامنية في اليمن.

قال المراقبون ان على عبد الله صالح يلوح من خلال هذه التصريحات الواضحة المعنى بأن القوات المسلحة اليمنية هي الملجأ الوحيد أو البديل الجاهز فيما لو فشلت المحاولات الرامية لاستيعاب المعارضة وحل المشكلات الصعبة التى أدت الى الاشتباكات الدامية التى شهدتها المدن اليمنية خلال الايام الاخيرة.

والأسباب التى أدت الى الاحداث الدامية في اليمن مازالت تتفاعل واخذت التطورات غير المحسوبة أو المكبوتة تتصاعد يوما بعد يوم على نحو خطير ينذر بعواقب وخيمة بعد مضى أقل من شهر واحد على اتفاق الحزبين الحاكمين على تأجيل الانتخابات النيابية ومد الفترة الانتقالية لمدة ستة شهور إضافية.

فإلى جانب ارتفاع الاسعار وتدنى الاجور والمرتبات هناك موجة الاضرابات التى عمت اليمن الاثنين الماضي ثم اشتباكات الشوارع التى اصابت العديد من المدن اليمنية بالشلل الكامل وتخريب بعض المؤسسات الحكومية والمحلات التجارية كما حدث في تعز وفشل المفاوضات بين الحكومة ورئيس اتحاد النقابات راجح صالح ناجى حول صيغة تفاهم لزيادة الاجور والمرتبات بنسبة ٨٥٪ وضبط الاسعار ووضع اجراءات جادة للرقابة على الاسعار ومنع تهريب العملة ووقف تدهورها.

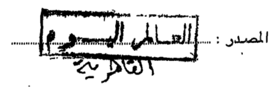
وواجهت حكومة اليمن مشكلة اخرى حادة تتعلق بإرضاء مشايخ منطقة الجوف وتعويضهم عن الخسائر المادية وعن القتلى إثر المعارك العسكرية التى نشبت بين هذه القبائل والقوات المسلحة اليمنية يوم ٢٢ نوفمبر الماضى خلال تعقب العصابات التى ارتكبت حوادث السرقة والنهب في المنطقة.

وعلى الساحة السياسية.. احزاب المعارضة نددت بأسلوب اجهزة الامن في قمع المظاهرات النقابية التى راح ضحيتها احد عشر مواطنا وإصابة العشرات ومقتل احد جنود قوات مكافحة الشغب واصابة ١٩ جنديا آخرين.. ولايزال احتمال تكرار المظاهرات قائما فيما لو فشلت الحكومة في التغلب على الاوضاع الاقتصادية المتدهورة.

وزارة الداخلية اليمنية بعد أن وضعت يدها على بعض المتهمين بارتكاب حوادث الانفجارات والاغتيالات السياسية التى شهدتها اليمن على مدى الشهور الثلاثة الماضية وزعت نشرة بصور وأسماء اخرى للمطلوبين في هذه الحوادث ورصدت مليون ريال يمنى مكافأة لمن يقبض على احد المتهمين.

مصادر المعارضة اليمنية قالت إن الحكومة لجأت الى هذا الاسلوب تحسبا لمخاطر تعقب المطلوبين في المناطق الوعرة التى لجأوا اليها في الوقت الذى نفى فيه بعض المتهمين المطلوبين عبر مقابلات صحفية أن تكون لهم أدنى صلة بحوادث الاغتيالات والتفجيرات وقال بعضهم





المصدر : العالم اليوم القاهرية

التاريخ : ١٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أنهم كانوا خارج اليمن خلال فترة وقوع هذه الاحداث. أو أن الصور المنشورة لهم هى لأشخاص آخرين وقد شكلت لجنة من قبيلة خولان ضمت عددا من المشايخ لمتابعة المشكلة مع الحكومة والبحث عن حلول سلمية تضمن إعادة التحقيق مع المتهمين سواء فى غيابهم أو بعد تسليمهم لجهات الأمن.

من جهة اخرى فسرت احزاب المعارضة إثارة قضية الطالبة الجامعية لينا كريمة الدكتور مصطفى عبد الخالق نائب وزير الشئون القانونية والتى اكتشفت جثتها فى منزل الداعية الاسلامى الشيخ عبد المجيد الزندانى بصنعاء بأنها محاولة رسمية لشغل الرأى العام بعيدا عن مشكلات الساحة السياسية والاقتصادية.

وكانت جريدة «الصحوة» لسان حال القاعدة الاصولية فى حزب الاصلاح القبلى الدينى بزعامة الشيخ عبد الله الأحمر قد نشرت نص خطاب المدعى العام الى الزندانى حول اغلاق التحقيق فى حادث الطالبة لينا وقيده ضد مجهول ونشرت خطابين وجهتهما الفتاة الى والديها تعلن فيهما عزمها على الانتحار إلا أن والدها طالب بإعادة التحقيق مدعيا أنها ماتت مقتولة بعد أن رفض تهديد «الاصوليين» له بالموافقة على زواجها بأحد عناصرهم البارزة.



المصدر : الأهرام القاهرية

التاريخ : ١٤ ١ ١٩٩٣

المؤتمر الوطنى اليمنى يدعو الجيش والشرطة لعصيان الاوامر

اليمن - ر : حث المؤتمر الوطنى المعارض باليمن قوات الجيش والشرطة على عصيان الاوامر الصادرة لهم باطلاق النار على المتظاهرين واتهم المؤتمر - فى بيان له امس - الحزبين الحاكمين بتعمد تحويل المظاهرات السلمية الى إحداث عنف دموية، راح ضحيتها عشرات المواطنين، فيما وصف بأنها اعنف احداث عنف تشهدها اليمن منذ اعلان الوحدة فى مايو عام ١٩٩٠.

واكد البيان ان المؤتمر الوطنى - الذى يضم تحالفا من ٥ احزاب معارضة ، و٢٠ جماعة سياسية - قد قرر التحقيق فى هذه الاحداث، ومحاكمة المسئولين عن قتل الابرياء.

وذكرت وكالات الانباء ان الهدوء ساد امس العاصمة ، والمدن التى شهدت اعمال عنف خلال الايام الاربعة الماضية.

الأحزاب السياسية تؤيد الاحتجاجات على تجاوزات أجهزة الأمن

تضارب موقف النيابة من المتهمين بالشغب

استمرار إضراب المحامين اليمنيين لليوم السادس

صنعاء ـ عدن: «الشرق الأوسط»

تضاربت الارقام الرسمية وغير الرسمية بشأن اعداد المعتقلين ـ الذين ألقي القبض عليهم في احداث الشغب ـ في المدن اليمنية.

واختلف موقف وكلاء النيابة العامة بشأنهم من محافظة الى اخرى. وابلغت مصادر صحافية «الشرق الأوسط» ان عدد المعتقلين حتى مساء الجمعة الماضي بلغ ١٨٧ معتقلا في تعز.

وكانت النيابة العامة بدأت التحقيق مع ٣٧ شخصا، أصدر وكيل النيابة بعد ذلك قرارا باطلاق سراح ٣٦ منهم، وقرر الاحتفاظ بمعتقل واحد لدى الشرطة، بسبب اتهامه بحيازة سلاح دون رخصة رسمية، إلا ان اجهزة الامن رفضت قرار النيابة، وأصرت على الاحتفاظ بالمعتقلين في السجن.

بينما اعلنت وزارة الداخلية ان عدد الذين تم اعتقالهم يوم الجمعة الماضي في صنعاء بلغ ٣٨ شخصا، أكد عدد من الذين اطلق سراحهم في نفس اليوم ان عدد الذين تم اعتقالهم عشوائيا من الشوارع يصل الى ٢٠٠ شخصا، حققت معهم الشرطة في منتصف نفس الليلة، واطلق سراح معظمهم، وتم التحفظ على المشتبه بهم.

وقال شاب كان ضمن المعتقلين ان الانتماءات الحزبية للذين اعتقلوا تتوزع بين المؤتمر الشعبي العام و«الاصلاح» والاشتراكي والناصريين والبعثيين، اي انهم من جميع الفئات السياسية في اليمن.

في صنعاء واصل المحامون اليمنيون امس اعتصامهم لليوم السادس على التوالي في مقر نيابة صنعاء، احتجاجا على الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان، والتي يرتكبها بعض مسؤولي اجهزة الامن في البلاد.

وكان المحامون بدأوا الاعتصام يوم الاربعاء الماضي، عقب تعرض زميلهم محمد علاو للاعتقال بواسطة العقيد العوامي قائد أمن المنطقة الجنوبية من صنعاء، وهو يراجع السلطات بشأن موكله المسجون في سجن المنطقة، حيث واجهه قائد المنطقة العقيد العوامي بالشتائم وأمر بادخاله السجن، وبعد أن دخل السجن اكتشف المحامي علاو قضايا افظع من تلك التي كان يترافع فيها.

ويطلب المحامون مثول العقيد العوامي امام المحكمة لمقاضاته في ٧٩ قضية مرفوعة ضده، تدور جميعها حول انتهاك حقوق الانسان، وكانت آخرها الاعتداء على المحامي محمد ناجي علاو نفسه.

ودعا المحامون المعتصمون ـ في بيان وزعوه امس الاول ـ في صنعاء وحصلت «الشرق الأوسط» على نسخة منه، جميع الاحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية ورجال الشريعة والقانون الى التضامن معهم في مواجهة كل الانتهاكات للقانون وسيادته.

قال البيان ان ابسط الواجبات تجاه المقبوض عليهم هو الذهاب الى مقرات الاعتقال، وأماكن الاحتجاز، وابلاغهم ـ او أهاليهم ـ بحقهم بعدم الادلاء بأية اقوال امام ضباط الشرطة او النيابة العامة الا بحضور محام عنهم، وان هذا من حقهم الشرعي. ولا تستطيع الشرطة، والنيابة لا تملك اجبارهم على ذلك.

على نفس الصعيد قام زعماء الاحزاب ورؤساء المنظمات الجماهيرية المنضوية في المؤتمر الوطني ظهر امس بزيارة المحامين في مقر اعتصامهم في نيابة صنعاء، وأكدوا تضامنهم معهم في سبيل الحق والعدل، وفي الاثناء وجدوا طفلا في العاشرة من العمر، ابى ـ بعد خروجه من السجن ـ إلا ان ينضم الى المحامين المعتصمين، واعتصم معهم في النيابة من أجل قضيته، بعد ان تعرض للتعذيب في السجن. وعقب الزيارة قام عدد من رؤساء الاحزاب والمحامون باقناعه بإنهاء اعتصامه والمغادرة، وفي نهاية المطاف غادر بصحبة عبد الرحمن الجفري رئيس حزب رابطة ابناء اليمن «رأي» الذي أخذه الى منزله للعيش مع اولاده.

ومع استمرار تواجد قوات الامن بكثافة في شوارع المدن الرئيسية، استمرت الاوضاع هادئة امس، وفتح عدد كبير من المحلات أبوابه، وأكدت مصادر مسؤولة لـ «الشرق الأوسط» ان تجار محافظة إب ـ القريبة من تعز ـ قرروا الالتزام بالاسعار الرسمية، التي كانت تباع بها المواد الغذائية في شهر سبتمبر (ايلول) الماضي.

واستمر اغلاق محلات الصيرفة وتجارة العملات الاجنبية ترقبا للاجراءات الحكومية الجديدة، واعترف احد الصيارفة ـ في تصريح خاص لـ «الشرق الأوسط» في عدن ـ انه استغل غياب رقابة الدولة على مهنته، واستطاع المضاربة في العملات.

وكان التلفزيون اليمني ـ بقناتيه: الاولى في صنعاء والثانية في عدن ـ عرض مساء امس الاول صورا لبعض المظاهرات واعمال الشغب للمرة الاولى، تبين فيها ان بعض المشاركين في العنف أطلقوا رصاص مسدساتهم على رجال الشرطة وقوات الامن. واتهم تقرير التلفزيون من أسماهم «قوى داخلية وخارجية» بالوقوف وراء هذه الاحداث.



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩١

الأحزاب والمنظمات اليمنية تتبادل الاتهامات بالتسبب في أحداث العنف والاستفادة منها

عدن: من لطفي شطارة
صنعاء: من حمود منصر

اتهم حزب التجمع الوحدوي اليمني السلطة في اليمن بأنها تتحمل مسؤولية احداث العنف التي عمت البلاد منذ اسبوع وان تلك الحوادث وقعت بتخطيط منظم من قبل السلطة التي اعلنت عن المظاهرات في بعض صحف الاحزاب يوم الثلاثاء الماضي.

وقال بيان اصدره الحزب امس الاول ان التجمع لاحظ كثيرا من التحركات المريبة حتى قبل الاعلان الدستوري وحذر من مغبة عدم الشرعية والتحايل على الرأي العام باسم الاجماع الذي لم يحدث حتى هذه اللحظة.

واضاف ان غلاء المعيشة وتدهور قيمة العملة اليمنية ليسا كل الاسباب رغم جسامة وطأتها على المواطنين. غير ان وجود سلطة تغرق الاسواق بمزيد من أوراق العملة الجديدة وتستهتر بأرواح المواطنين وتسمح بتكديس الاسلحة في المدن وتبقي فيها المعسكرات ولا تعاقب القتلة من الاسباب المؤثرة في انتشار الفزع واستمرار حالة التدهور بين المواطنين.

ودعا حزب التجمع الى حوار سريع لوقف ما وصفه بالنزيف وحرق الوطن عن طريق ايجاد وضع شرعي يرضى عنه الجميع لإدارة البلاد مؤقتا لإجراء الانتخابات في وقت مبكر.

وكانت المعلومات قد كشفت ان الشريكين يجريان اتصالات مع احزاب المعارضة بغية التوصل الى صيغة مشتركة تضمن مشاركة واسعة للأحزاب السياسية في السلطة خلال الفترة المتبقية على الانتخابات او تشكيل حكومة ائتلافية تتسلم فيها احزاب المعارضة اكثر من ٦٠ في المائة من الحقائب الوزارية، استنادا لمعلومات تشير لجدية رئيس الحكومة حيدر ابو بكر العطاس في تقديم استقالته ونية البرلمان مناقشتها في مستهل دورته امس.

غير ان علي مقبل غثيم عضو هيئة رئاسة مجلس النواب ـ البرلمان ـ اوضح في تصريح لـ «الشرق الاوسط» ان البرلمان لن يتسلم اية مذكرة بشأن استقالة العطاس من منصبه بسبب الوضع الذي تمر به البلاد.

وأكد غثيم ان البرلمان قد طالب الحكومة في اطار أعمال دورته الاعتيادية التي بدأها امس بسرعة تقديم تقرير مفصل حول الاوضاع الاقتصادية والمشاكل التي تعاني منها وكذا الاجراءات والمعالجات التي تقترحها الحكومة للخروج من هذا المأزق. واضاف غثيم ان نواب الشعب طالبوا في اجتماعهم امس بتوضيح مفصل من الحكومة حول الاسباب التي أدت الى اندلاع اعمال العنف في عدد من المحافظات، والتدابير التي اتخذتها بشكل يضمن عدم تكرار مثل هذه الاعمال مستقبلا.

على نفس الصعيد عقد امس اجتماع مشترك لأعضاء مجلسي الرئاسة والوزراء لبحث المستجدات والتطورات على الساحة الداخلية واعمال العنف التي تفجرت في بعض المحافظات والدوافع التي وقفت وراء هذه الاعمال.

وقالت دوائر حكومية لـ «الشرق الاوسط» ان اجتماع مجلسي الرئاسة والوزراء جاء استجابة لطلب رئيس الحكومة حيدر العطاس لاتخاذ القرارات بصورة مشتركة بين السلطتين السياسية والتنفيذية ومناقشة الوضع الاقتصادي بشكل عام والقضايا المتعلقة بالارتفاع المفاجئ للأسعار وتدهور العملة المحلية أمام العملات الاجنبية وكيفية مواجهة التضخم في موازنة الدولة التي ستنتج عن الزيادة المتوقعة للأجور والمرتبات للعاملين في الجهاز الاداري للدولة وفي القطاعين العام والمختلط.

وذكر المصدر ان اجتماع المجلسين اللذين يتقاسمهما الحزبان الحاكمان (الاشتراكي والمؤتمر) قد اكد على ضرورة تنقية المناخ السياسي بين الشريكين والبحث عن آليات مناسبة لتعزيز الوفاق السياسي بينهما. وهو ما يعتبره المراقبون تأكيداً لمسؤولية (الاشتراكي والمؤتمر) وتحملهما الاسباب التي دفعت الى اعمال العنف، وحرصهما على تجنب المماحكات والاختلافات المستمرة بينهما.

على صعيد آخر شهد يوم امس في صنعاء مناقشة واسعة للأوضاع الاقتصادية والتجارية التي ادت الى أحداث الشغب وكيفية الحيلولة دون تجددها وكذلك للرد على اتهامات الحكومة للتجار بالتسبب فيها، وذلك في الاجتماع الموسع الاستثنائي للجمعية العمومية للاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية في اليمن والذي تشارك فيه ١٨ غرفة.

وقد وجه نائب رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية محمد الزبيري اتهامات مباشرة الى مختلف اجهزة الدولة والحكومة ورجالاتها والسياسات التي اعتمدتها، وقال «انها السبب الاساسي الذي أدى الى التدهور الاقتصادي، فضلا عن عدم الاستقرار السياسي والأمني وتفشي ظاهرة المزايدات السياسية والحزبية التي افقدت الناس الثقة بالاقتصاد اليمني، وأستنتج من ذلك تطورات الاحداث المؤسفة التي شهدتها المدن اليمنية اخيرا».

وقال «ان شهود عيان من التجار الذين قدموا الى صنعاء من تعز وذمار اكدوا بأن اطقم الشرطة كانت تتقدم المسيرات والمظاهرات وتحرض الناس



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ ... ١٩٩٢

على التظاهر». واشار الى غياب دور اجهزة الامن اثناء احداث الشغب، وقال انها لم تتدخل في تعز لمنع اعمال النهب والتخريب الا بعد مرور ١٣ ساعة من بداية الاضطرابات.

وفي الوقت نفسه اكد العقيد حسين المسوري، امين العاصمة صنعاء، ان سلطات الامن في مدينة صنعاء احكمت سيطرتها على الموقف منذ البداية، وانه لم تحدث اعمال نهب وتخريب للمؤسسات التجارية كالتي حدثت في المدن الاخرى. وقال ان ما اخذ من بعض المؤسسات التجارية الخاصة قد استعيد من المنازل بسرعة. واشار الى ان عدد الضحايا الذين سقطوا في صنعاء ٨ ضحايا فقط بينهم طفلان اصيبا بطلقات طائشة و٥ من جنود الشرطة.

ونفى ان تكون اعمال الشغب عفوية، متهما بعض القوى السياسية - التي لم يسمها - بالوقوف وراءها، وانها كانت محكمة التخطيط والتنفيذ حيث كان يوجد في المدينة ٢٠ مظاهرة متفرقة في آن واحد. وطالب التجار بعدم المغالاة في رفع الاسعار مؤكدا بأن السلطات تجري التحقيقات مع المقبوض عليهم تمهيدا لاحالتهم الى النيابة ومحاكمتهم وكشف القوى التي كانت وراء الاحداث.

وقدم محمد الزبيري في جلسة افتتاح الاجتماع الاستثنائي للاتحاد تقريرا مفصلا عن الجهود التي بذلها الاتحاد العام للغرف التجارية مع الحكومة في الفترة الماضية لبحث الاوضاع الاقتصادية ومنع الوصول الى المأزق الذي تعيشه البلاد حاليا، مشيرا الى انه رغم اللقاءات والمشاورات بين التجار ورجال الاعمال والحكومة والقيادة السياسية في البلاد لم يمكن التوصل الى حلول ملموسة، وكل المقترحات التي تقدم بها القطاع الخاص بعد مناقشتها مع اللجان البرلمانية لم تأخذ بها الحكومة عند وضع مشاريع القوانين الاقتصادية «بل لقد اهملت بسبب الرفض الكامل الذي ابداه الجانب الحكومي وصدرت هذه القوانين بصيغة اسوأ من القوانين السابقة، وتبنت الحكومة فلسفة العصا الغليظة ضد القطاع الخاص».

واشار التقرير الى ان القطاع التجاري رفع برقية الى رئيس واعضاء مجلس الرئاسة قبل الاحداث الاخيرة ناشدهم فيها اتخاذ الاجراءات الجادة لمعالجة تدهور اسعار العملة المحلية خوفا من زيادة الاسعار والتسبب في مشاكل اجتماعية، ولكن التظاهرات كانت اسرع.

ولخص التقرير وجهة نظر الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية اليمنية من الاوضاع الراهنة في:

● ان الاتحاد يؤكد تعزيز حق الشعب في التعبير عن رأيه في الاطار السلمي. ولكنه لا يقر عملية النهب والسلب والتخريب والقتل. ويؤكد بأن ما حدث من تظاهرات لا يعبر عن رأي الشعب، ولكنه كان عمليات مدبرة سياسيا بهدف تخريب التجربة الديمقراطية واجهاض التنمية وعرقلة الانتخابات العامة.

وعبر عن خيبة الاتحاد العام في القوى السياسية اليمنية التي تلعب بمشاعر الجماهير، وتثيرها ضد القطاع الخاص وسعيها الدائم لخلط الاوراق السياسية ومن المعارض منها.

● ان القطاع الخاص يستغرب التقاعس الملحوظ من قبل الاجهزة الامنية والذي اتضح خلال عمليات التظاهرات والسلب والنهب والتخريب، إذ لم تتدخل الاجهزة الامنية الا بعد فوات الأوان في مدينة تعز، اما في باقي مدن الجمهورية فلم تتخذ الاجراءات الوقائية لحماية الممتلكات العامة والخاصة وخصوصاً حماية المتاجر.

والامر الاهم من ذلك ان الوقائع المعتمدة على اقوال شهود عيان تتهم قوات الامن والجيش بالمشاركة والتهاون مع المخربين، مما جعل المواطن يسأل عن دور قوات الامن والجيش اللذين يدفع المواطن مرتباتهما من لقمة عيشه.



المصدر : الأهرام القاهرية

التاريخ : ١٥ مصر ١٩٩٢

المؤتمر الوطنى اليمنى يطالب الحكومة بالاستقالة

صنعاء ـ وكالات الانباء ـ دعا المؤتمر الوطنى اليمنى الذى يضم عشرين حزبا وجماعة معارضة للحكومة اليمنية الى الاستقالة او تشكيل ائتلاف يضم مختلف التيارات قبل الانتخابات المقررة فى شهر ابريل القادم. كما طالب المؤتمر بضمانات من الحزبين الحاكمين وهما مؤتمر الشعب العام والحزب الاشتراكى اليمنى بعدم تاجيل الانتخابات وحل الأزمة السياسية والاقتصادية فى البلاد.

اليمن : لجنة مصالحة الحزبيين لم تحقق نتائج ايجابية

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ علمت «الحياة» ان لجنة وساطة من كبار رجال الثورة والضباط تبذل مساعي بين الحزبين الحاكمين، المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اللذين يتزعمهما رئيس مجلس الرئاسة الفريق علي عبدالله صالح ونائبه السيد علي سالم البيض.

وعقدت اللجنة التي يرأسها الشيخ سنان ابو لحوم لقاءات عدة بين الطرفين ولم تتوصل الى نتائج ايجابية الا انها ستواصل مساعيها الحميدة حفاظاً على المصلحة العليا لليمن.

وقال مصدر مسؤول في اللجنة انه يخشى ان تصل لجنة المساعي الحميدة الى طريق مسدود لأن «الثقة غير متوافرة» لدى الطرفين كونهما «يلتقيان ويتبادلان المجاملات فيما تستمر الخلافات بينهما على ارض الواقع».

وعقد مجلس الرئاسة اليمني امس اجتماعا شارك فيه اعضاء الحكومة فيما كشفت شخصية سياسية لـ «الحياة» في اتصال من لندن ان القبائل كانت مستعدة للتدخل في صنعاء ومدن اخرى في حال استمر الوضع الامني في التدهور ولم يستطع الجيش السيطرة على الامن.

وعلمت «الحياة» من مصدر مطلع ان السيد محمد الجائفي، وزير التربية والتعليم، عضو اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام استقال امس «احتجاجا على السياسة التي تنتهجها الحكومة ومعالجتها للاوضاع الاقتصادية التي أدت الى ارتفاع الاسعار». واعرب عن «احتجاجه على السياسة التي قادت البلاد الى الوضع الحالي».

وعقد مجلس النواب امس جلسة القى فيها الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس المجلس كلمة عن الاوضاع في البلد، وطلب من النواب تلاوة الفاتحة على ارواح ضحايا الاحداث.

ودعت هيئة رئاسة مجلس النواب اعضاء الحكومة الى الحضور لمناقشة القضايا الاقتصادية والاحداث الاخيرة في عدد من المحافظات، كما دعت الى تشكيل لجنة لتقصي الحقائق ولجنة تدعو الى اجتماع يعقد مع كل الاحزاب والمنظمات السياسية لدرس الاوضاع. وطالب عدد من النواب بأن تعطى لجنة تقصي الحقائق صلاحيات كاملة.

وطلب رئيس مجلس النواب من الكتل البرلمانية التشاور في ما بينها لدرس هذه المقترحات. وسيواصل

- التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ اكتوبر ١٩٩٢

المجلس اجتماعاته اليوم.

ووجهت سكرتارية «مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية» الذي يضم عدداً كبيراً من الاحزاب بما في ذلك التجمع اليمني للاصلاح والمؤتمر الشعبي العام (احد الحزبين الحاكمين) والحزب الجمهوري رسالة مفتوحة الى رئيس مجلس الرئاسة واعضائه جاء فيها: «ان سكرتارية الاحزاب والمنظمات الجماهيرية، وهي تؤكد حق جماهير الشعب في التعبير السلمي والديموقراطي في المطالبة برفع معاناتها وايجاد الحلول العملية لها، لتبدي أسفها الشديد لما تخللها من اضطرابات وحوادث مؤلمة، ومما لا شك فيه ان انشغال الحزبين الحاكمين بخلافاتهما لعب دوراً في شل الدور الفاعل للدولة، وذلك بتادية المهمات الموكلة اليها في كل نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وعليه فإن سكرتارية الاحزاب والمنظمات الجماهيرية تؤكد الآتي:

١ - الاسراع في المعالجات الجادة لتثبيت اسعار المواد الغذائية، وحماية العملة الوطنية ومنع تدهورها.

٢ - الحد من العبث بالاموال العامة.

٣ - الاسراع في اجراء التحقيق السريع والعاجل مع من قبض عليهم في اثناء الحوادث الاخيرة، بما يتفق مع التوجه الديموقراطي واطلاق من تثبت براءته واطلاع الشعب على نتائج التحقيق اولاً باول.

٤ - ان حاضر البلاد ومستقبلها مسؤولية تضامنية وطنية يتحملها الجميع، وما حدث يستدعي في الضرورة عقد لقاء موسع يضم مجلس الرئاسة وهيئة رئاسة مجلس النواب والحكومة وقيادات الاحزاب والمنظمات الجماهيرية وبعض الشخصيات الاجتماعية واتحاد الغرف التجارية، وذلك لدرس الاوضاع وايجاد الحلول السريعة والعملية الكفيلة باخراج البلاد من الحالة الراهنة.

لذلك نقترح ان يعقد الاجتماع في موعد اقصاه يوم ١٩٩٢/١٠/٢٠م، ومن هذا المنطلق فإن سكرتارية الاحزاب والمنظمات الجماهيرية تدعو كل الاحزاب والمنظمات الجماهيرية وعلى رأسها الحزبان الحاكمان الى تجاوز الخلافات وتغليب المصلحة الوطنية العليا على كل المصالح والاهواء الذاتية حفاظاً على الوفاق الوطني بغية تجاوز ما تمر به البلاد من ظروف صعبة».

ودانت امس اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام «اعمال العنف والتخريب ومن تسبب في اشعالها». وقال بيان صدر عنها ان اللجنة الدائمة «تركز على ان تتحمل الحكومة واجهزتها المسؤولة معالجة كل الاختلالات والتجاوزات في مجمل اوضاعنا المعيشية والادارية والامنية معالجة سريعة وصادقة. ان الحكومة مسؤولة مسؤولية كاملة امام اي تصعيد خطر مستقبلاً يدفع اليه بعض القوى، وعن تقديم العناصر التي يثبت ارتكابها اعمال العنف الى محاكمة سريعة وعادلة». ومعروف ان الحكومة يرأسها السيد حيدر ابو بكر العطاس.

وابدت اللجنة الدائمة «استعدادها لكل حوار بناء ومسؤول مع كل القوى السياسية للوصول بالبلاد الى بر الامان، وبقاء دولة النظام والقانون». واشادت بدور القوات المسلحة والامنية في حماية الوحدة والديموقراطية والدفاع عن حقوق المواطنين في مواجهة المؤامرات والتخريب».

وعقد المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني اجتماعاً موسعاً ضم سكرتارية اللجنة المركزية في حضور عدد من اعضاء اللجنة المركزية ناقش فيه «الاوضاع الحالية في البلاد واعمال الشغب المؤسفة التي اضرت بالمصالح العامة والخاصة وسببت الكثير من الخسائر البشرية والمادية».

حرب بيانات واتهامات في اليمن

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

واصلت مختلف القوى السياسية والاقتصادية في اليمن تبادل الاتهامات حول المسؤولية في احداث الشغب الأخيرة وما اسفرت عنه من خسائر. فقد أصدر التجار بيانا يردون فيه على اتهامات الحكومة لهم في الوقت الذي تضاربت فيه الأنباء حول استقالة المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الحكومة احتجاجاً على أسلوب معالجة الوضع السياسي والاقتصادي.

ففي الوقت الذي اكدت فيه بعض فصائل المعارضة اليمنية نبأ استقالة العطاس، حيث صرح عبد الرحمن الجفري زعيم رابطة أبناء اليمن لوكالة «رويتر» للانباء ان العطاس استقال وان مسؤولين حكوميين يحاولون اقناعه بالرجوع عن قراره، صرح علي مقبل غثيم عضو هيئة رئاسة مجلس النواب لـ «الشرق الأوسط» ان البرلمان ـ الذي بدأ امس دورته العادية ـ لم يتسلم أي مذكرة بشأن الاستقالة المذكورة.

واضاف غثيم ان نواب الشعب طالبوا في اجتماعهم أمس بتوضيح مفصل من الحكومة حول اسباب اندلاع اعمال الشغب والتدابير التي اتخذت لمنع تكرارها.

وكان العطاس قد شارك أمس الاول في اجتماع مشترك لمجلسي الرئاسة والوزراء لبحث الأحداث الأخيرة واسبابها وكيفية مواجهتها خاصة على الصعيد الاقتصادي.

واشارت مصادر حكومية لـ «الشرق الأوسط» ان الاجتماع اكد ضرورة تنقية المناخ السياسي بين الحزبين الحاكمين (الاشتراكي والمؤتمر) والبحث عن آليات مناسبة لتعزيز الوفاق بينهما في اعتراف ضمني بأن الخلافات بينهما قد أسهمت في التسبب في الأزمة التي تمر بها البلاد.

وكان عبد الوهاب الآنسي الأمين العام لحركة الاصلاح التي تعبر عن قبائل الشمال الاساسية قد ذكر امس لوكالة الأنباء الفرنسية إن الحزبين الحاكمين يجتازان حالياً «ازمة ثقة متبادلة خطيرة» وان حركة الاصلاح، التي يقودها الشيخ عبد الله الأحمر، تبذل جهوداً كبيرة لانهاء هذه الأزمة.

في الوقت نفسه رد التجار اليمنيون على الاتهامات التي وجهتها الحكومة وعدد من الاحزاب السياسية لهم بالتسبب في اعمال الشغب والعنف من خلال المغالاة في رفع الأسعار خاصة بالنسبة للسلع الضرورية وزيادة معاناة المواطنين.

وجاء الرد من خلال الاجتماع الاستثنائي للجمعية العمومية لاتحاد الغرف التجارية والصناعية الذي بدأ امس الاول بمشاركة ١٨ غرفة والذي شهد هجوماً حامياً على ممارسات الحكومة والأحزاب وكبار المسؤولين شمل فشل الحكومة في اعتماد سياسات اقتصادية ناجحة، ومضاربة عدد من كبار المسؤولين في سوق العملة، وارتفاع النفقات الحكومية بشكل يتجاوز امكانيات البلاد. بل اتهم بعض التجار الحكومة بانها كانت وراء تنظيم عمليات الشغب لتغطية فشلها الاقتصادي. وقال بعض تجار تعز وذمار ان اطقم الشرطة كانت تتقدم بعض المظاهرات وتحرض الناس على المشاركة فيها.

واشار تقرير الاتحاد العام للغرف التجارية الى ان ما حدث كان عملية مدبرة لتخريب الديمقراطية واجهاض التنمية وعرقلة اجراء انتخابات عامة، وحذر الحكومة من التقاعس في حماية أموال الناس وطالب بإطلاق التجار المعتقلين وتشكيل لجنة اقتصادية لمعرفة اسباب الانهيار الاقتصادي واتخاذ اجراءات للقضاء على الفساد وتعزيز قيمة العملة المحلية وتحرير التجارة وخفض الانفاق العام وتطبيق مبدأ «من أين لك هذا» على الجميع.

من ناحية أخرى، صدر بيان مشترك من الجبهة الثورية لشعب الجنوب والبعث العربي حمل الحكومة مسؤولية الاحداث الأخيرة وادان اداء الحكومة والبرلمان والأحزاب وطالب باطلاق المعتقلين وتنحي السلطة وسحب قوات الجيش من المدن ويؤكد رفضهما لفكرة تشكيل حكومة ائتلافية.

كذلك اصدر مؤتمر سبأ للقبائل اليمنية بيانا ذكر فيه ان الموقف الغامض لحزبي السلطة ازاء ما يجري في البلاد يزيد الموقف تعقيداً وخطورة، ويطالبهما بوضع الشعب أمام الصورة الحقيقية وتوضيح موقفهما مما حدث واسبابه.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨ ١٩٩٢

سنان ابو لحوم: الانتخابات اليمنية مفصلة على قياس الحزبين الحاكمين

□ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيدري:

■ نشرت صحيفة «السبعين» الاسبوعية الناطقة باسم الحزب الجمهوري (يرأسه محمد علي ابو لحوم) حواراً مستفيضاً مع الشيخ سنان ابو لحوم، عضو المجلس الاستشاري والمحافظ السابق لمحافظة الحديدة في مطلع السبعينات، والمشارك في محادثات الوحدة اليمنية عام ١٩٨٩، واحد رموز ثورة ١٩٦٢.

قال الشيخ سنان: «اتمنى ان تتم الانتخابات على ما يرام، ولكن ما يظهر تناقض داخل اللجنة العليا للانتخابات او عدم الصدقية في قول الحق، وما يظهر من بوادر في تقسيم الدوائر، دليل على انهم يفصلون قميصاً مخصصاً للحزبين الحاكمين ومن ينتمي اليهما، والموقف كما نسمع لا يطمئن ولا يدل على حسن نية... مما يعطي الانطباع بانه لن تكون هناك انتخابات نزيهة».

واضاف: «نحن كنا مشاركين في الوحدة... ولم نزل نحرص عليها، ولكن الحزبين الحاكمين فقدا الصواب وانشغلا بنفسيهما وتركا ما يخص الامة ولم يتعاملا بصدقية مع المجتمع... فعندما يلتقون يظهرون الود وعندما يختلفون نجد المشاكل متراكمة».

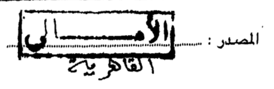
وتابع: «لو استغلت الفترة الانتقالية من قبلهم وتركوا انفسهم وفكروا في بناء المجتمع لكانت ذات فائدة ولأنارت لنا الطريق. فقد اكتشفنا اشياء كثيرة في خلال هذه الفترة... وعلى الرغم من بعض القصور، او عدم الفهم لدى الشعب، لكننا نحمد الله ان الناس واعون ويستفيدون من اخطائهم... فالشعب بدا يدرك التناقضات ويفهم عدم شعور المسؤولية نحو المواطنين، وأرى ان البناء دائماً يقوم على اساس، ولم أر انهم حفروا اساساً للبناء حتى نطمئن انه قام على ارض صلبة، بل كلاماً في الهواء».

وقال الشيخ ابو لحوم «لو كنت في موقعهم لتعاملت مع الديموقراطية على اساس انها لمصلحة الشعب كما هي لمصلحتهم. لقد سجلوا تاريخ وحدة اليمن فما كان عليهم الا تجليل هذا الحدث الضخم بصفاء النفوس وبالاخلاص للشعب».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي القاهرية



التاريخ : ١١ ١٩٩٢

الوجه الآخر

احداث اليمن

احداث العنف التي تجرى في اليمن تدعو للقلق ، وتتطلب قدرا كبيرا من الحكمة في معالجتها .

واخشى ما اخشاه أن ينتصر دعاة الديكتاتورية في اليمن ، وينجحوا في تكميم الصحف ، واسكات كل صوت معارض ، بدعوى ان الديمقراطية ، هي التي أدت الى الاحداث العنيفة .

وليس سرا ان القدر الكبير من الحرية التي حصلت عليه الصحافة اليمنية لاتجد قبولا من جانب الاجهزة الحكومية ، وبعض المسئولين الذين لم يعتادوا على تقبل النقد ..

ولقد سعدت عندما زرت اليمن في اكتوبر الماضي ، ولاحظت ان الصحف تنتقد الحكومة دون ان تتدخل الرقابة ، وتوقعت ان تجد هذه الحرية الوليدة معارضة شديدة من جانب الذين لم يعتادوها .

والصحف اليمنية لم تتوقف عن التصدى للظواهر السلبية التي تدفع المواطنين الى السخط ومن بين هذه الظواهر ارتفاع الاسعار بصورة غير مسبوقة وبعض مظاهر الانفلات الامني ، وما يتردد عن الرشاوي والبطالة التي يعاني منها الشباب

وهذه الظواهر كانت موجوده في المجتمع اليمني ، قبل ان تتاح للصحافة حرية تناولها والتغيير الذى حدث ان السكوت عنها اصبح مستحيلا ..

وقد كنت اتوقع ان تقوم الحكومة اليمنية باتخاذ اجراءات سريعة لحل هذه المشاكل لكن يبدو ان التطورات الداخلية حالت دون ذلك مما دفع المواطنين للقيام بمظاهراتهم وكان من الطبيعى ان تواكبها بعض التجاوزات .

والدعوة التي وجهها الحزب الاشتراكي اليمنى الى مختلف القوى السياسية من أجل اجراء الحوار الشامل الذى يهدف الى الخروج بحلول ملموسة تتفق مع برنامج البناء الوطنى ، تشكل خطوة هامة في التصدى للازمة الراهنة ..

رياض سيف النصر



المصدر : الشرق الأوسط (الدولية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ١ / ١٩٩٣

الأحمر: عمليات الشغب في اليمن سياسية

الأرياني: ما حدث سحابة صيف

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة
امستردام: «الشرق الأوسط»

قال وزير الخارجية اليمني عبد الكريم الارياني ان ما شهدته بلاده في اليومين الأخيرين من احداث عنف هو سحابة صيف وان الشعب اليمني حريص على الحفاظ على المكاسب التي تحققت بعد الوحدة.

وأكد في محاضرة القاها في امستردام أمس حول الديمقراطية والوحدة اليمنية ان الانتخابات التشريعية ستجرى في الموعد المقرر وهو ٢٧ ابريل (نيسان) المقبل.

وجاء ذلك في الوقت الذي أعلن فيه الشيخ عبد الله الاحمر، شيخ مشايخ حاشد وزعيم حركة الاصلاح، ان «من اهداف اثارة مشاكل الشغب الاخيرة في اليمن تأجيل الانتخابات، بل حتى إلغاءها». وأوضح الشيخ الاحمر ان الحزبين الحاكمين في صنعاء (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني) عملا على تأجيل الانتخابات.

ورداً على سؤال للوكالة الفرنسية حول موقف حركته في حالة تأجيل الانتخابات مرة أخرى، أكتفى الشيخ عبد الله الاحمر بالقول «سيكون لكل حادث حديث»، مضيفا «نأمل ان يحافظ الحزبان الحاكمان على مصداقيتهما».

في الوقت نفسه أصدر وزير الاعلام اليمني الدكتور محمد احمد جرهوم قراراً ينظم عمل اجهزة الاعلام الحكومية خلال الفترة السابقة للانتخابات، خاصة بالنسبة لإمكان استخدام الاحزاب لأجهزة الاعلام الرسمية، حيث نص القرار على ان تتناول تلك الاجهزة نشاط الاحزاب والتنظيمات السياسية بما فيها الحزبان الحاكمان بما يؤكد حيادها ويؤمن عدالة المعاملة في استخدامها للدعاية الانتخابية وشرح مواقف الاحزاب تجاه القضايا الوطنية الرئيسية كما الغى القرار تراخيص ١٤ صحيفة ومجلة لعدم صدورها خلال المهلة المقررة.

وكان الاتحاد العام للغرف التجارية اليمنية قد ادان في ختام اجتماعه الاستثنائي امس تقاعس المسؤولين واجهزة الأمن في مكافحة الشغب، وعدم أخذ الحكومة بمقترحات التجار وتحذيراتهم في الماضي من تدهور الوضع الاقتصادي.

وأشار الاتحاد الى ان الازمة نتجت عن اسباب سياسية واقتصادية تمثلت في الصراع على السلطة وضخامة الإنفاق العام، وأسباب أمنية تتمثل في التسيب وعدم احترام دولة النظام والقانون، اضافة الى دخول عدد من الوجهاء والضباط والمسؤولين للقطاع التجاري واستغلال مواقعهم في الاثراء مما أوجد حالة من الفوضى وانتشار الرشوة والمحسوبية.

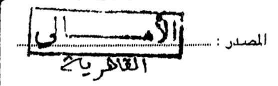
كذلك وزع اتحاد الغرف الصناعية والتجارية في عدن بيانا امس أدان فيه اعمال السلب والنهب التي تعرض لها التجار في صنعاء وتعز، وناشد المواطنين عدم الانقياد وراء محاولات تحميل التجار مسؤولية ارتفاع الاسعار التي ارجعوها الى تدهور قيمة العملة المحلية والمضاربة في العملات الاجنبية.

وعلمت «الشرق الأوسط» ان وفدا يمثل الغرفة التجارية العمانية قد ارجأ زيارة الى عدن بسبب احداث العنف.

على صعيد آخر شن بيان باسم «المعارضة اليمنية في البلاد العربية» هجوما حادا على النظام القائم في اليمن، ودعا امس الى تنحية اعضاء المجلس الرئاسي واستقالة الحكومة وتصفية المؤسسة الاقتصادية العسكرية وتشكيل لجنة من اهل الحل والعقد لتصريف شؤون البلاد لفترة انتقالية يعقبها اجراء انتخابات حرة. كما دعا البيان للتحقيق في مصير ايرادات النفط والجمارك، واطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإلغاء قرارات المصادرة والتأمين. ووقع البيان اللواء عبد الله جزيلان وعبد الله الاحنج والعقيد عبد الله عبد العالم ومحمد علي العبيدي والدكتور محمد علي الشامي والدكتور احمد العديني.

على صعيد آخر اشارت مصادر صنعاء الى ان نائب الرئيس علي سالم البيض قد عاد للاعتكاف في عدن بسبب خلافه مع الرئيس علي عبد الله صالح وانه لم يشارك امس الأول في الاجتماع المشترك للمجلس الرئاسي ومجلس الوزراء.





المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ ديسمبر ١٩٩١

الحزب الاشتراكي اليمني يدعو الى وقف المظاهرات

اصدر المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني بعد اجتماع موسع عقده السبت الماضي لمناقشة المظاهرات التي جرت خلال الايام الاخيرة ، واقترنت ببعض اعمال العنف والتخريب ، والتي راح ضحيتها بعض المواطنين أصدر بيانا دعا فيه كافة المواطنين الى التوقف عن المظاهرات والاضرابات في هذه الظروف الصعبة .

واوضح البيان ان الحزب الاشتراكي دعا مرارا الى ادانة اعمال العنف والتخريب ومعاقبة مرتكبيها والى ضرورة تعزيز الامن والاستقرار ، ضمانا للبناء والتنمية وتوطيدا لدولة الوحدة ومسيرتها الديموقراطية .

واكد البيان على ضرورة الحوار الشامل بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية للتوصل الى حلول ملموسة للمشكلات وخاصة في مجال الاسعار وأعلن ان المهام الملحة والعاجلة تكمن في الحفاظ على الديموقراطية والتحضير لاجراء الانتخابات النيابية في موعدها المقرر وهو ٢٧ ابريل ١٩٩٣ .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

التاريخ : ١٦ [illegible] ١٩٩٢

الاضطرابات امتداد للخلاف بين الحزبين الحاكمين والرئيس ونائبه

العودة الى التشطير تهدد اليمن

لندن:
من مركز الدراسات السياسية

حقيقة الاوضاع المتفاقمة في اليمن تؤكد ان ما يجري هناك غير مرشح لنهاية سعيدة قريبة، فمع ان الاوضاع الاقتصادية المتازمة ربما تكون السبب المباشر للاضطرابات التي هزت ولا تزال تهز صنعاء وتعز وبعض المدن اليمنية الأخرى، فإن الاسباب الحقيقية تكمن في العلاقات المتوترة بين الحزبين الحاكمين، والمؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، وبين الرئيس علي وعبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض، ولذلك فإنه من غير المستغرب أن نسمع انباء عن عودة البيض الى الاعتكاف، وعن استقالة غير معلنة تقدم بها رئيس الوزراء حيدر ابو بكر العطاس.

في نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي وتحت ضغط القوى والاتجاهات الحزبية غير المشاركة في الحكم التي تشارك على نحو غير فعال، اضطر الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض الى مصالحة شكلية وغير كاملة، عندما التقيا في مدينة الحديدة على البحر الاحمر وعادا معاً الى صنعاء وسط انباء التفاهم على تأجيل الانتخابات التي كان مقرار اجراؤها في الحادي والعشرين من هذا الشهر نفسه، اي نوفمبر الى ابريل (نيسان) المقبل.

وكما هو معروف فان علي سالم البيض كان قد غادر قبل نحو ثلاثة شهور الى حضرموت - مسقط راسه - اولاً ثم الى عدن العاصمة الاقتصادية والتجارية لدولة الوحدة، وعاصمة جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية التي كان رئيسا لها قبل الوحدة وقبل ان يجري تخفيض مرتبته ليصبح نائبا لرئيس دولة الوحدة.

ولعل من المفيد التذكير مرة أخرى بالاسباب التي دفعت علي سالم البيض لمغادرة صنعاء التي هي عاصمة الدولة التي يحتل فيها موقع نائب الرئيس ويتوجه اولاً الى مسقط راسه حضرموت ثم الى عدن عاصمة دولته قبل الوحدة، مع اننا وعلى صفحات «الشرق الأوسط» تطرقنا الى هذه الاسباب اكثر من مرة.

ولعل اهم هذه الاسباب، التي دفعت علي سالم البيض الى مغادرة صنعاء والاعتصام في عاصمة دولته السابقة احساسه بأنه وضع على الرف، ولم يعد يتمتع بالصلاحيات التي تمتع بها في البداية عندما كانت تجربة الوحدة لا تزال جديدة.

وقال علي سالم البيض لمسؤولين عرب حاولوا التوسط بينه وبين الرئيس اليمني ولمسؤولين يمنيين ايضاً إنه بات يشعر ان علي عبد الله صالح يحاول الانفراد بالسلطة، وانه يخطط لازاحته حتى عن موقع نائب الرئيس او تحويل هذا الموقع الى موقع شكلي، وانه استطاع التخريب عليه وزعزعة نفوذه حتى داخل الحزب الاشتراكي الذي امضى حياته في بنائه والذي يحتل فيه منصب الأمين العام.

وبالطبع فإن علي سالم البيض الذي يعتبر نفسه الاكثر خبرة وحنكة لم يتوان عن تغليف هذه القضايا الشخصية بقضايا عامة من بينها ان امور دولة الوحدة اصبحت سائبة، وان الفساد استشرى اكثر من السابق، وان علي عبد الله صالح يدير شؤون البلاد بطريقة قبلية وعشائرية بعيدة عن روح العصر.

ومن الانتقادات التي وجهها علي سالم البيض الى الرئيس اليمني، انه سيطر على اموال النفط ولم يدخلها خزينة الدولة، وانه يستخدمها لشراء النعم والمحاسيب، وانه هو الذي يتستر على التفجيرات التي نفذت ضد عدد من المسؤولين اليمنيين، وانه هو المسؤول عن عدم توحيد الجيش اليمني حتى الآن، وعدم توحيد الاجهزة الامنية، وعدم تنفيذ اهم شروط الوحدة التي من بينها نقل دوائر ومؤسسات الدولة ومقر الرئاسة الى عدن طوال شهور فصل الشتاء الثلاثة.

ومن مآخذ علي سالم البيض على الرئيس اليمني ايضاً انه بمساعدة المقربين منه وضع قانوناً للانتخابات سيؤدي في حال تطبيقه الى تحويل جمهورية اليمن الديمقراطية السابقة الى مجرد منطقة هامشية، وانه من خلال هذا القانون اراد حصر النفوذ في الشمال عموماً وفي صنعاء والمناطق المجاورة لها على وجه التحديد.



وبالطبع فان الرئيس علي عبد الله صالح يقول بالمقابل ان نائبه غير مقتنع بهذا الموقع الذي هو موقع شكلي في جميع الدول التي تمارس نفس النظام، وانه في حقيقة الأمر يريد ان تكون دولة الوحدة برأسين، وان تكون دولة الوحدة نفسها دولتين منفصلتين بعاصمتين وجيشين، وحزبين مختلفين احدهما حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم في الشمال، والحزب الاشتراكي اليمني الحاكم في الجنوب.

ويقول الرئيس اليمني ان للرئيس السوري حافظ الاسد نائبين بدل النائب الواحد، لكن أياً منهما لا يتطلع الى ما يتطلع اليه علي سالم البيض، وان في العراق نائب رئيس «له فم يأكل وليس له فم يتكلم»، وان عبد الناصر كان له نائب رئيس، وان نائب رئيس الولايات المتحدة الامريكية لا يطالب بما يطالب به نائب الرئيس اليمني في دولة الوحدة.

ورداً على ما يقوله علي سالم البيض حول سعي الرئيس اليمني لتقزيم الجنوب من أجل تعزيز نفوذ الشمال، فان علي عبد الله صالح يقول، ان البيض والجنوبيين عموما يريدون الحفاظ على مكتسباتهم ومواقعهم السابقة، وانهم يريدون وحدة شكلية وصورية، وانهم في حقيقة الامر اضطروا الى هذه الوحدة اضطراراً للتخلص من الأزمة التي خلفتها مذبحة يناير (كانون الثاني) المعروفة، والمذابح السابقة بين رفاق الأمس الذين انتحروا ونحروا البلاد من اجل السلطة.

ويتهم المقربون من علي عبد الله صالح نائب الرئيس اليمني والجنوبيين عموماً بأنهم احد الاسباب الرئيسية للأزمة الاقتصادية المستفحلة لانهم اغرقوا دولة الوحدة بمناطق فقيرة مدمرة وبنحو مليونين ونصف من الفقراء والجوعى، وبطوابير من موظفي القطاع العام الذين اصبحوا موظفين في دولة الوحدة واستنزفوا ميزانيتها برواتبهم الملكفة والمرتفعة

المصالحة الهشة!

لكن ورغم هذه الاتهامات المتبادلة العنيفة فان الحزبين الحاكمين، اضطرا الى الضغط على الرئيس ونائبه ليصطلحا ولو شكليا، بعد ان شعرا بالخطر الفعلي الذي نجم عن تحالفات جديدة، في الأوساط القبلية والحزبية المتنفذة، والمعروف ان الحزبين اللذين يحتلان المرتبة الثالثة والرابعة، بعد الحزب الاشتراكي اليمني، وحزب المؤتمر الشعبي العام هما حركة الاصلاح التي يتزعمها فعلياً الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر شيخ مشايخ قبائل حاشد»، وحزب البعث (جماعة العراق) الذي يستمد نفوذه من مجاهد ابو شوارب أحد شيوخ قبيلة «حاشد» والمتروج من شقيقة الأحمر، ومن علي ابو اللحوم، ابن سنان ابو اللحوم، احد شيوخ قبيلة «بكيل» ولهذان الاثنان عضوان في قيادة هذا الحزب القطرية.

وهكذا فقد اضطر الرئيس اليمني ونائبه الى التفكير بالالتقاء بعد طول فراق، واتجهت الانظار لبكون اللقاء في صنعاء او عدن، لكن الثاني رفض مبدأ اللقاء في صنعاء في حين رفض الاول ان يكون اللقاء في عدن او في اية مدينة من مدن الجنوب الذي كان قبل الوحدة دولة اليمن الديمقراطية.

وازاء هذا الرفض فقد اقترح البعض من وسطاء الخير ان يكون اللقاء في «تعز» لكن الرئيس اليمني رفض ذلك، على اعتبار ان هذه المدينة تعتبر الاقرب الى الجنوب وعلى اعتبار ان النفوذ الاساسي فيها ليس لحزب المؤتمر الشعبي العام وانما للحزب الاشتراكي اليمني، وبالنتيجة فقد رسا الخيار على ان يكون اللقاء المرتقب في «الحديدة» على البحر الاحمر وذلك على الرغم من ان بعض الجنوبيين تحفظوا على هذا واعتبروه مسا بمكانة عدن التي حسب نصوص اتفاقية الوحدة هي العاصمة التجارية والاقتصادية لدولة الوحدة

وحسب اوساط الذين رتبوا لهذا اللقاء الذي حاول الاعلام الرسمي تصويره وكأنه كان عفوياً، فإن ما جرى بين الرئيس ونائبه زاد الامور تفجراً وهو الذي أدى الى هذا الإنهيار الذي نراه.

وخلال فترة الشهر المنصرمة بعد هذه المصالحة الشكلية وبعد عودة علي سالم البيض الى صنعاء فان الرئيس ونائبه لم يلتقيا ولو مرة واحدة، رغم ان جهوداً كبيرة بذلت لاستكمال المصالحة المشار اليها، ورغم ان ضغط الاحزاب الأخرى ازداد بالدعوة اولاً الى الاضرابات السابقة، وبالمشاركة ان بصورة او أخرى بالاحداث الجارية الآن .

لماذا تعز؟!

والآن وبمجرد ان بدأت الاضطرابات المتواصلة الحالية، فقد اخذ كل من الحزبين الحاكمين يكيل الاتهامات للآخر، ويحمله مسؤولية ما يجري. ويقول المؤيدون لوجهة نظر الرئيس وحزب المؤتمر الشعبي العام ان اندلاع شرارة الاضطرابات من «تعز» ليس مصادفة، وان الحزب الاشتراكي اليمني افتعل هذه الاضطرابات هناك وهو يقدر انها ستمتد الى المناطق الأخرى، وان هدفه الحقيقي هو ايجاد المبررات للعودة الى «التشطير» واعادة الأمور الى الواقع السابق قبل قيام دولة الوحدة

والحقيقة ان ما يجري في اليمن الآن، خصوصاً بعد الانباء التي تحدثت عن اعتكاف البيض واستقالة العطاس، ابعد واخطر من اضطرابات ومظاهرات عابرة، ولهذا فانه من غير المستبعد ان يستيقظ العالم في يوم قريب على انباء العودة الى زمن الدولتين والعاصمتين والرئيسين.



اليمن : المؤتمر الشعبي والتجار يشنون حملة على الحكومة

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن، لندن - «الحياة»:

■ قالت مصادر سياسية في صنعاء امس ان الاجتماع الذي عقده مجلس الرئاسة مساء اول من امس لم يحقق نتائج تذكر على صعيد التقريب بين الحزبين الحاكمين وهما المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي. واوضحت ان النتيجة الوحيدة الملموسة كانت الاتفاق على متابعة الاجتماعات للبحث في الوضع الامني والاقتصادي في البلاد.

وكان مجلس الرئاسة اجتمع مساء الاثنين برئاسة الرئيس الفريق علي عبدالله صالح وحضور نائب الرئيس السيد علي سالم البيض والاعضاء الثلاثة الآخرين فيه وهم القاضي عبدالكريم العرشي والسيد سالم صالح محمد والسيد عبدالعزيز عبدالغني واعضاء الحكومة التي يراسها المهندس حيدر ابو بكر العطاس.

ولفت المراقبين في صنعاء بيان اصدره اعضاء المؤتمر الشعبي العام في امانة العاصمة تضمن حملة شديدة على الحكومة اذ دعاها الى «ان تكشف سريعاً هوية الجناة الذين قاموا باعمال النهب والتخريب واحراق السيارات في الشوارع والاضرار بالمصالح العامة والخاصة ومحاكمتهم محاكمة عادلة تنشر وقائعها في وسائل الاعلام الرسمية المرئية والمسموعة ليعرف الشعب هوية مرتكبي الشغب ومثيري الفتنة في البلاد». كذلك طالب الحكومة بكشف «الجهات التي دبرت احداث الشغب في صنعاء وتعز وذمار والحديدة ونظمتها وموّلتها». وتحدث البيان الصادر عن اعضاء المؤتمر الشعبي العام عن «وجود مخطط ارهابي تصفوي دبّره وغذاه فصيل سياسي من الاحزاب ذات النزعة الشمولية». وذلك في اشارة واضحة الى الحزب الاشتراكي الشريك الآخر في السلطة.

واتهم «رئاسة الحكومة وقيادات حزبية نافذة بانها خططت للازمة الاقتصادية الحالية منذ اكثر من عامين نتيجة اتباع سياسة تموينية من قبل وزارة التموين والتجارة» التي يتولاها عضو في الحزب الاشتراكي.

وقال: «ان هذه الوزارة اعتمدت على المضاربة والتلاعب بقوت الناس» واعتبر ان «من اسباب الازمة الاقتصادية التي يعاني منها الوضع في اليمن نهب الخزينة العامة من دون ضوابط للانفاق على المقربين والكوادر وفق انتماءات حزبية معينة.

التتمة في الصفحة (٤)



في اليمن نهب الخزينة العامة من دون ضوابط للانفاق على المقربين والكوادر وفق انتماءات حزبية معينة. والتلاعب باسعار صرف الدولار وتهريب العملة الصعبة الى الخارج عن طريق احد المصارف في عدن».

وطالب الحكومة بتشكيل «لجنة عليا لإحصاء الاضرار في الارواح والممتلكات العامة والخاصة التي نتجت من اعمال الشغب واتخاذ الاجراءات العادلة والكفيلة بتعويض المتضررين بغية إزالة آثار التخريب».

والتقى بيان المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه علي عبدالله صالح مع بيان اصدرته الجمعية العمومية للاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية التي انعقدت امس وقبله. وهاجم البيان [illegible] وجهة نظر التجار الحكومة وعزا اسباب الازمة الحالية الى الآتي:

«اسباب سياسية تتمثل في الصراع على السلطة، واسباب اقتصادية تتجسد في ضخامة الانفاق العام وتدهور [illegible] التحويل من النقد الاجنبي، واسباب امنية تتحدد في الانفلات الامني وعدم [illegible] دولة النظام والقانون».

وطالب الاتحاد العام «الحزبين [illegible] بتحملا مسؤولياتهما التاريخية وان يعملا على نبذ الخلافات بينهما في [illegible] يتعلق بشؤون الحكم الذي ادى الى تدهور الاوضاع في كل نواحي الحياة وعدم تسخير موارد الدولة في الانفاق السياسي للانصار والمؤيدين [illegible] النقدية والعينية بما يؤثر في النهج الديموقراطي وفي اغراق السوق [illegible] السيولة النقدية التي عملت على تدهور اسعار الصرف».

وطالب الاحزاب السياسية [illegible] التوقف عن ممارسة الهيمنة على النقابات وتحريكها لخلق مناخ عام من عدم الاستقرار بتنفيذ الاضرابات التي تهدد مسيرة التنمية واثارة القلاقل [illegible] الاجتماعية». وناشد رئيس الحكومة واعضاءها والمسؤولين كافة في [illegible] التجرد عن الولاء الحزبي ووضع مصلحة الشعب فوق كل اعتبار [illegible] واجباتهم الوظيفية». ودعا الحكومة الى بذل قصارى جهودها في [illegible] حرب الخليج باتباع سياسة خارجية تراعي المصالح الاقتصادية لليمن.

وسجل «صدمة القطاع [illegible] الاستنتاجات الخاطئة التي توصلت اليها كلمة رئيس الوزراء وهو [illegible] الاخيرة، اذ حمل القطاع الخاص مسؤولية ارتفاع الاسعار [illegible] في الحكومة وخارجها يدركون الحيثيات الحقيقية لارتفاع الاسعار [illegible] في الانفاق العام المتزايد وغياب السياسة المصرفية والنقدية [illegible] البنك المركزي التجارة الخارجية، والصراع السياسي ودخول [illegible] الى القطاع الخاص باي صلة عملية المضاربة بالعملة والانفلات [illegible] والاداري».

وحض رئيس مجلس [illegible] على تشكيل لجنة من الاقتصاديين «لدرس الاسباب الحقيقية [illegible] التي ادت الى ارتفاع الاسعار واعلانها للناس». وطالب «بتثبيت [illegible] الغذائية الاساسية التي يمولها البنك المركزي». وقال: «اذا كانت [illegible] تسعير سلع اخرى فعليها توفير النقد الاجنبي بسعر ثابت، [illegible] استيراد السلع الاساسية لما لها من اهمية على صعيد الامن [illegible]».

واكد «ان استمرار [illegible] سياسة الفعل ورد الفعل في المجال الاقتصادي سيؤدي الى [illegible] اضطرابات واختلالات، وبالتالي سيقضي على ما بقي من [illegible] في اليمن».

وفي عدن اتهم السيد [illegible] سالم البيض (نجل نائب الرئيس) وهو يشغل منصب المدير العام [illegible] في محافظة عدن عناصر من خارج المحافظة بمحاولة بث الفوضى [illegible] وزرع الخوف بين السكان.

واكد في تصريح نشرته [illegible] «عدن» التابعة للحزب الاشتراكي ان رجال الامن في المدينة قبضوا [illegible] على مجموعة قدمت من صنعاء كانت تحاول تحريض السكان [illegible] في تظاهرات وتحطيم المحلات ونهب الممتلكات العامة، مشيرا الى [illegible] في المدينة وضعوا سياراتهم الشخصية في تصرف رجال الامن [illegible] في اي مهمة تمنع حدوث اعمال شغب وفوضى.

وكانت منظمة الحزب [illegible] في المحافظة عقدت اول من امس اجتماعاً استثنائياً لها دانت فيه [illegible] الا انها اكدت مبدأ الحق الديموقراطي للناس في التعبير عن [illegible] باستخدام الوسائل الديموقراطية السلمية. ودعت القيادة [illegible] الى معالجة اوضاع الناس المعيشية والامنية المتدهورة.

"رابطة ابناء اليمن": الأحداث تعبير عن قهر تعانيه الغالبية

☐ صنعا – من عبدالرحمن الحيدري:

■ اصدرت اللجنة التنفيذية لحزب رابطة ابناء اليمن (راي) بياناً تناول الاحداث الاخيرة التي جرت في اليمن. فاعتبر انها «لم تات من فراغ بل جاءت تعبيراً عن معاناة وضيق وقهر تعانيه الغالبية العظمى من ابناء الشعب اليمني الصبور». وقال البيان: «ان احزاب السلطة استغلت هذا الوضع وعملت على اظهار الديموقراطية في صورة مشوهة لايجاد المبرر لاعادة الحكم الشمولي».

واضاف: «ان الحزب الاشتراكي وحزب المؤتمر لا يمثلان اليمن كلها. والوحدة اليمنية ليست ملكاً لهما بل لكل فئات الشعب وافراد الجيش والامن هم من ابناء الشعب اليمني ويعانون ما يعانيه الشعب ونستنكر المحاولات الهادفة الى تقسيم ولاء الجيش والامن بين احزاب السلطة». وأكد البيان ان حزب رابطة ابناء اليمن «ليس طرفاً في هذا الصراع المقيت على السلطة، كما انه ليس حليفاً لاي من احزاب السلطة». ورأى ان «المخرج من هذه المأساة يكمن في الحوار الوطني الحضاري».

وكان الحزب قدم الشهر الماضي اقتراحاً شدد على ضرورة «انهاء الفترة الانتقالية في موعدها وبقاء مجلس الرئاسة كرمز للسيادة وتشكيل حكومة موقتة تشارك فيها الاحزاب في صورة متساوية لادارة شؤون البلاد حتى اجراء الانتخابات... ولو أخذ برأي الرابطة لما وصلنا الى ما وصلنا اليه اليوم».

من جهة اخرى (رويتر) اوقف المعلمون في جنوب اليمن امس الاضراب الذي بداوه قبل ثلاثة اسابيع بعدما فشلوا في اقناع الحكومة بزيادة اجورهم بنسبة مئة في المئة.

وقالت نقابة المعلمين في بيان انها اوقفت الاضراب حفاظاً على مصالح الطلاب ولمنح الحكومة فرصة لاعادة النظر في الموافقة على طلباتها.

ولم يؤثر الاضتراب علي الجزء الشمالي من اليمن لأن النقابة موالية للحزب الاشتراكي اليمني الذي حكم اليمن الجنوبي الماركسي سابقاً قبل الوحدة عام ١٩٩٠.



المصدر : الأهرام القاهرية

التاريخ : ١٦ [illegible] ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ تطورات الأحداث في اليمن:

صالح يرفض إستقالة رئيس الوزراء

إستقالة وزير التعليم احتجاجا على الأزمة الاقتصادية

صنعاء وكالات الانباء ـ إستقال محمدعبدالله الجائفي وزير التربية والتعليم اليمني من منصبه احتجاجا على سوء معالجة الحكومة للأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، والتي ادت إلى إندلاع أعمال العنف مؤخرا وراح ضحيتها ١٢ شخصا، واصيب ٩٠ آخرون، وتعرضت خلالها مئات المحلات للسلب والنهب من قبل المتظاهرين. وفي الوقت نفسه ذكرت مصادر المعارضة اليمنية أن الرئيس علي عبدالله صالح رفض إستقالة حيدر ابوبكر العطاس رئيس الوزارة، وعضو مجلس الرئاسة الحاكم. وقد حضر العطاس الاجتماع المشترك الذي عقده مجلس الرئاسة، ومجلس الوزراء امس الأول لبحث أعمال الشغب التي تعرضت لها البلاد.

وذكرت مصادر رسمية أن العطاس وضع خطة لرفع رواتب الموظفين، وتجميد اسعار بعض السلع الاساسية، وتعزيز قيمة العملة اليمنية في مواجهة الدولار. وأضافت المصادر أن البرلمان اليمني إقترح عقد إجتماع مشترك مع الحكومة، لبحث الأوضاع الراهنة، وتشكيل لجنة للتحقيق في الأحداث الأخيرة، والدعوة لمؤتمر عام يضم جميع القوى السياسية في اليمن للخروج من الأزمة التي تمر بها البلاد. ومن ناحية أخرى ذكرت أنباء صحفية في اليمن امس أن مجهولين إختطفوا نجل سكرتير نائب رئيس مجلس الرئاسة الحاكم في الأسبوع الماضي، وأن الهدف من العملية إبتزاز سياسي للحكومة.



اغتيال مسئول عسكرى باليمن

صنعاء - ر - ذكر التليفزيون اليمنى ان مجهولين اغتالوا أمس العقيد هيثم على حسين قائد لواء شلال بمحافظة "حضرموت" الواقعة جنوب شرق اليمن، وأشار التليفزيون إلى أن السلطات اليمنية بدأت على الفور فى التحقيق فى ملابسات الحادث. ومما يذكر ان اليمن تعرضت خلال الفترة الاخيرة الماضية لسلسلة من عمليات الاغتيال والتفجيرات.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام
القاهرة

التاريخ : [illegible]

الحكومة اليمنية تتخذ اجراءات اقتصادية لانهاء الاضطرابات

صنعاء - وكالات الانباء - وافقت الحكومة اليمنية على اتخاذ عدد كبير من الاجراءات الاقتصادية بهدف الحيلولة دون تكرار الاضطرابات التى شهدتها اليمن فى الاسبوع الماضى والتى لقى فيها ١٣ شخصا مصرعهم. وتتضمن هذه الاجراءات السيطرة على اسعار بعض السلع الغذائية والادوية وزيادة مرتبات العاملين فى الحكومة بمقدار ٤٠٪. كما تقرر اغلاق ١٤ سفارة لليمن فى الخارج وفصل عدد من الدبلوماسيين. وقررت الحكومة ايضا عدم السماح للوزراء بشراء سيارات جديدة او تجديد اثاث مكاتبهم. كما قررت الحكومة اليمنية تشكيل لجنة للتحقيق فى الاضطرابات التى سببها الارتفاع السريع فى الاسعار ومشكلة البطالة. وكانت «صنعاء» العاصمة، و«تعز» وعدد من المدن اليمنية الاخرى قد شهدت مظاهرات ضخمة فى الأسبوع الماضى احتجاجا على ارتفاع أسعار السلع الأساسية، مما ادى إلى وقوع أحداث عنف دموية راح ضحيتها ١٣ شخصا وأصيب نحو ٩٢ بجراح. وقد طالب المؤتمر الوطنى الذى يضم ٥ من أحزاب المعارضة الرئيسية، و٢٠ جماعة سياسية بتشكيل لجنة للتحقيق فى هذه الأحداث ومعاقبة المسئولين عن قتل الأبرياء.



دعت مجلس الرئاسة الى تحمل مسؤولياته

القبائل اليمنية تحذر من التيارات المذهبية

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:

□ عدن - «الحياة»:

■ مع اتخاذ مجلس الرئاسة والحكومة في اليمن سلسلة من الاجراءات بينها زيادة الرواتب لتهدئة الوضع في البلاد، وجه زعماء القبائل تحذيراً شديد اللهجة الى الجهات التي «تعبث بامن الوطن والمواطنين واستقرارهم».

وقال هؤلاء الزعماء في بيان اثر اجتماع لهم: «ان القبائل اليمنية لن تقف مكتوفة ازاء المحاولات الرامية الى تمزيق الوطن بواسطة تيارات مناطقية وطائفية ومذهبية وستعمل على صدها بكل الوسائل الممكنة لابقاء الامة موحدة آمنة تعيش في امن وسلام».

وكان مجلس الرئاسة والحكومة اقرا زيادة كبيرة تصل الى نسبة ٨٠ في المئة على رواتب موظفي القطاع العام رافقتها اجراءات تقشف تطاول كبار المسؤولين واغلاق ١٥ سفارة في الخارج ودعم المواد الغذائية الاساسية لتثبيت اسعارها، ورافقت هذه الاجراءات رسالة وجهها رئيس الوزراء اليمني السيد حيدر ابو بكر العطاس الى مجلس الرئاسة تطرق فيها صراحة الى الخلافات القائمة بين الحزبين الحاكمين، اي المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي اذ قال: «ان عدم تحقق وحدة الارادة السياسية بين شريكي الحكم ادى الى بروز عوامل اثرت في الوضع العام وقادت الى الاوضاع الاقتصادية الحاضرة».

وكانت اللجنة التي كلفها اجتماع عقده مشايخ اليمن الذين يمثلون كل محافظات الجمهورية الخميس الماضي، اكملت اجتماعاتها برئاسة الشيخ محمد بن ناجي الشايف وقدمت ما توصلت اليه الى مشايخ اليمن الذين اقروا التقرير بالاجماع. وكلف المشايخ والعلماء كلا من الشيخ الشايف والشيخ عبدالله بن حسين الاحمر تقديم المطالب الى رئيس مجلس الرئاسة.

وذكر بيان للعلماء والمشايخ والقبائل: «ان عدداً كبيراً من مشايخ اليمن وعقلائهم وعدداً من المثقفين والسياسيين من مختلف المحافظات اجتمعوا لدرس الاوضاع الحاضرة في اليمن وما وصلت اليه الحال من احداث شغب وتظاهرات غير مسؤولة وما نتج من اضرار في الارواح والاموال الخاصة والعامة واقلاق للامن وما بدر من ظواهر سلبية وتحركات مشبوهة تستهدف تكريس الانفصالية وتمزيق الوحدة الوطنية وازكاء النعرات الطائفية والسلالية والمناطقية الضيقة لتحقيق اهداف سياسية ملتوية وصولاً الى اثارة الفتنة بين ابناء الوطن الواحد والحيلولة دون اجراء الانتخابات النيابية التي هي المخرج الحقيقي من الاوضاع الحاضرة». واضاف البيان: «ان المجتمعين وقفوا وقفة بطولة ومسؤولية امام الوضع الحالي لاجراء تقويم شامل لكل الجوانب الامنية والاقتصادية والادارية بنظرة موضوعية».

ودان المجتمعون كل اعمال الشغب والعنف والتظاهرات الهمجية التي جرت باسلوب غير انساني والتي تمثل خرقاً لكل المبادئ الاسلامية والمعايير الوطنية والديموقراطية، وطالبوا الحكومة بتقديم جميع المسؤولين عنها الى محاكمة علنية لينالوا جزاءهم».

التتمة في الصفحة (٤)



المنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :  الحياة اللندنية

التاريخ : ٢ ـ ١ ـ ١٩٩٢

تحذير لقبائل اليمن

تتمة الصفحة الاولى

وطالب المجتمعون بان «تضطلع الحكومة بكامل واجباتها ومسؤولياتها وان تصلح الاوضاع الامنية والاقتصادية والادارية سريعاً بطريقة علمية وصولاً الى مخرج مناسب من الازمة الحالية». كذلك طالبوا مجلس الرئاسة بإعادة النظر في وضع الحكومة الحالية ومعرفة هل هي قادرة على «مواكبة الاحداث ومواجهة الازمة الاقتصادية والامنية والتسيب الاداري والخروج بخطوات عملية شاملة ومدروسة لمجمل الاوضاع الحياتية الملحة». واضافوا: «ان مجلس الرئاسة بتخليه عن هذه المسؤولية وبالاخص في هذا الظرف بالذات وترك الحبل على الغارب للحكومة من دون اي تقويم لمسؤوليتها يكون مسؤولاً امام الشعب، الى جانب الحكومة، عن اي انفلات او تدهور في اي من الاوضاع المعيشية والحياتية للشعب».

وطرح المجتمعون من اجل تحقيق الاصلاح الشامل النقاط الملحة الآتية التي تتطلب حلولا عاجلة وبالذات في الفترة الحالية:

١ - حض اللجنة العليا للانتخابات على تأكيد اجراء الانتخابات في موعدها المحدد كمخرج للازمة الحالية.

٢ - ضرورة الحد من عقد المؤتمرات الاقليمية والمناطقية والطبقية التي تسعى الى تكريس الانفصالية والمناطقية والطائفية بين ابناء الجسم الواحد.

٣ - حض الحكومة على اعادة النظر في سياستنا الخارجية والسعي المتزن الى تحسين العلاقات مع الدول الشقيقة والتي تأثرت من جراء ازمة الخليج.

٤ - ادانة كل الدعوات والتحركات المشبوهة التي تستهدف تمزيق الوحدة الوطنية وتعميق الانفصالية والطائفية.

وخلص البيان الى القول: «اذا استمرت تلك الممارسات المرفوضة فإن القبائل اليمنية تذكر بأنها صاحبة الادوار التاريخية المشهورة في حماية العقيدة وصيانة الفضيلة وحماية المكتسبات والمحافظة على الامن والاستقرار، وهي اليوم لن تقف مكتوفة ازاء ما يجري من العبث بامن الوطن والمواطنين والاستقرار وكذلك المحاولات الرامية الى تمزيق الوطن بتيارات مناطقية وطائفية ومذهبية، وستعمل على صدها بكل الوسائل الممكنة لابقاء الامة موحدة آمنة تعيش في امن وسلام».

علي صالح والتجار

واعرب امس الفريق علي عبدالله صالح، رئيس مجلس الرئاسة اليمني عن اسفه لاعمال الشغب والعنف والتخريب والنهب التي تعرض لها عدد من المنشآت العامة والخاصة والمحلات التجارية الاسبوع الماضي.

وناقش في لقاء مع مسؤولي الغرف التجارية والصناعية ورجال الاعمال والتجار والمستثمرين الكثير من القضايا التي تهم البلاد على الصعيد السياسي والاقتصادي والهموم والتطلعات المرتبطة بدور القطاع التجاري والصناعي ومساهمته في مجال التنمية الوطنية ودعم الجهود لحل المشاكل والتغلب على المصاعب التي تواجه الاقتصاد الوطني ودور التجار في توفير السلع وتثبيت اسعارها وفتح مجالات جديدة للاستثمار.

واشار الى «الدور الذي ينبغي ان يضطلع به راس المال الوطني في دعم الجهود الهادفة الى تحسين الاوضاع الاقتصادية وتعزيز قدرات الاقتصاد الوطني وتهيئة مناخات الاستقرار في الوطن وتعزيز الثقة لدى المستثمرين».

الوضع في عدن

وفي عدن العاصمة الاقتصادية والتجارية للبلاد، ابدى التجار تعاطفهم الكبير مع الاوضاع المعيشية لمحدودي الدخل، مؤكدين «استعدادهم للعمل على تنفيذ اي اجراءات تحد من معاناة السكان».

واكد التجار التابعون للغرفة التجارية والصناعية في المحافظة في بيان لهم وزع اول من امس ضرورة ان تعمل الحكومة على تثبيت سعر الدولار من خلال تنظيم اعمال الصيرفة واصدار قانون ينظم هذه العملية بما يكفل ضمان ممارسة الصيارفة لنشاطهم بتراخيص من البنك المركزي. كذلك اكد التجار ضرورة مكافحة اساليب تهريب البضائع والسلع مشيرين الى ما لهذا العمل من تأثير سيء في «اسعار السلع». واضاف البيان: «ان اعضاء الغرفة التجارية في عدن اهابوا بكل الجهات الحكومية والحزبية والغرف التجارية في البلاد، الوقوف صفاً واحداً لمعالجة الاوضاع الاقتصادية والسياسية وعدم التلاعب بقوت الشعب والانجرار الى مساوئ الاحداث التي لها عواقب وخيمة تضر بمصلحة البلاد ووحدتها وتجربتها الديموقراطية».

كانت كل محلات الصيرفة في المدينة مغلقة الاحد الماضي اثر حال الهلع التي انتابت السكان من توقع اعمال شغب ومسيرات مماثلة لما جرى في عدد من المحافظات.



اغتيال ضابط كبير في ظروف غامضة

العطاس: المسؤولية على الحزبين
الارياني: لا يوجد مبرر للقلق

□ باريس–من رنده تقي الدين:
□ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن – «الحياة»:

■ استمر الهدوء في كل المدن اليمنية امس فيما بدا ان موجة العنف التي شهدتها البلاد الاسبوع الماضي انحسرت، وتركزت الجهود على معالجة الوضعين السياسي والاقتصادي في البلد. وقلّل الدكتور عبدالكريم الارياني وزير الخارجية اليمني في تصريح الى «الحياة» ادلى به في باريس من الاحداث التي شهدتها اليمن وقال: «ليس هناك ما يبرر اي قلق».

وشغل المراقبين السياسيين في صنعاء امس اغتيال العقيد هيثم علي محسن قائد لواء الشلال، وهو احد اكبر الالوية في الجيش اليمني. وتبيّن ان العقيد وهو عضو في الحزب الاشتراكي اليمني وجد جثة الثلثاء الماضي في الصحراء على بعد كيلومتر واحد من المعسكر الذي ترابط فيه قواته في محافظة حضرموت.

واوضحت مصادر مطلعة ان العقيد هيثم وهو من مواليد ردفان في محافظة لحج كان ضحية مكمن نصب له بعد تلقيه دعوة الى الغداء من شخصيات في محافظتي شبوه ومارب. ولم تستطع هذه المصادر ان تحدد هل ان اغتيال قائد اللواء مرتبط باسباب سياسية ام لا.

وفي تطور بارز يوضح ابعاد الوضع اليمني، عزا السيد حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء، في خطاب القاه في مجلس النواب اول من امس واذيع امس، القلق والمخاوف لدى ابناء الشعب اليمني «الى حال عدم الاستقرار والتوتر في العلاقة بين شريكي الوحدة والحكم في الجمهورية اليمنية، اي المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني». وقال «كنت اطمح باشاراتي السابقة الى هذا الموضوع الى جعل الجميع يدركون انه من دون علاقة واضحة ومحددة وصادقة ومخلصة بين الحزبين في مسؤولياتهما ستنعكس كل سلبيات علاقاتهما مع كل القوى السياسية وكل الحركة الوطنية وكل ابناء الوطن اليمني».

واضاف: «على رغم كل الضغوط التي حصلت على موازنة عام ١٩٩٠ وعلى الحكومة في الايام الاولى لقيام الوحدة، استطاعت الحكومة ان تضغط الانفاق في الموازنة الموحدة وان تخفض العجز من ١٥,٧ بليون ريال الى ٩,٥ بليون ريال، ووضعنا موازنة ١٩٩١ على امل محاصرة المشكلة التي تسبب بانعكاساتها السلبية في كل التأثيرات في العملة



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ ديسمبر ١٩٩٢

العطاس : المسؤولية الى الحزبين

تتمة الصفحة الاولى

والتضخم وارتفاع الاسعار وكل القضايا الاخرى». واعتبر «ان المشكلة تتمثل في زيادة الانفاق الحكومي وزيادة العجز في هذا الانفاق الذي يسبب تضخماً وضغطاً على العملة بما يضعف قيمتها الشرائية. وفي عام ١٩٩١ تمكنا من محاصرة العجز وامكن خفضه من ١٥,٦ بليون ريال الى ٦ بلايين ريال، وخططنا لعجز في موازنة ١٩٩٢ هو ١٢,٤ بليون ريال، ولكن ويا للاسف الشديد هناك عوامل كثيرة تداخلت لم تمكننا من تحقيق ما خططنا له وبدل ان نحاصر العجز وجدنا ان العجز ارتفع بنسبة كبيرة».

على صعيد آخر اجرى امس الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات الذي يزور اليمن حالياً محادثات في صنعاء مع الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر زعيم «التجمع اليمني للاصلاح» (احد اكبر الاحزاب اليمنية) وشيخ مشايخ قبائل حاشد. وكان التقى اول من امس الرئيس علي عبدالله صالح في حضور السيد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة. ثم اجتمع مع السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة.

وقال السيد سالم صالح، الذي يشغل ايضاً منصب الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي: «ان البيان المشترك الصادر عن مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء جاء خلاصة لحوارات مشتركة، اتسمت بمسؤولية عالية. ومثلت القرارات الصادرة عن الاجتماع المشترك للمجلسين الحد الادنى لمعالجة الاوضاع القائمة سواء على الصعيد السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي».

واكد في تصريح نشرته امس صحيفة «صوت العمال» النقابية الصادرة في عدن ان «هناك فارقاً بين الاوضاع التي صدرت فيها القرارات السابقة وهذه القرارات الاخيرة التي جاءت في ظل وضع استثنائي عاشته البلاد طوال اسبوع، في ظل حال من الغضب الجماهيري. وعلى رغم معارضتنا اسلوب العنف الذي اكتنف تلك التظاهرات، علينا ان نعترف كمسؤولين بانها تمثل غضباً جماهيرياً يجب درسه وتحليل اسبابه، وهي اسباب تدفعنا الى ان نكون صادقين وجادين في تنفيذ هذه القرارات، والا كان وضعنا صعباً امام الجماهير».

الارياني

وفي باريس استقبل امس الوزير المفوض لدى وزارة الخارجية الفرنسية جورج كيجمان وزير الخارجية اليمني الدكتور عبدالكريم الارياني الذي يقوم بزيارة خاصة لفرنسا، واجرى معه محادثات تناولت العلاقات الثنائية والمواضيع ذات الاهتمام المشترك ومنها الوضع في الصومال وجيبوتي.

وقال الارياني في تصريح الى «الحياة» اثر اللقاء انه بحث مع كيجمان في التطورات في اليمن مع تركيز على الديموقراطية، والانتخابات اليمنية المقبلة التي ستتم في موعد ليس بعيداً عن موعد الانتخابات الفرنسية في الربيع المقبل.

وذكر انهما بحثا ايضاً في التطورات في الصومال وجيبوتي والتعاون المتواصل بين فرنسا واليمن في هذا المجال واهمية تنفيذ قرار الامم المتحدة المتعلق بالوضع الصومالي.

وسئل هل ابدى الجانب الفرنسي قلقه من تطورات الوضع الداخلي في اليمن، فاجاب: «ليس في الوضع ما يبرر التعبير عن اي قلق، وان المشاكل التي يشهدها اليمن مماثلة لتلك التي تحصل في كل الدول».

وهل تجري الانتخابات في الموعد المحدد لها في اليمن، اي في ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل؟ اجاب: «ان هذا الامر متروك للجنة العليا للانتخابات وليس متوقفاً على الحكومة، وهذه اللجنة فوق الحكومة وفوق السلطة القائمة وكل القرارات في يدها، فهي التي حددت موعد الانتخابات وهي التي تقرر هل ستلتزمه». وعلمت «الحياة» من مصدر فرنسي مطلع ان الارياني وكيجمان تناولا الوضع على الحدود بين اليمن والدول المجاورة لها.



المصدر : المسلمون
القاهرية

التاريخ : ١٨ ديسمبر ١٩٩٣

اليمن.. جذور الحالة الراهنة!

كتب - أمين صادق:

□ لم تكن مفاجأة أن يُعبِّر الشارع اليمنى عن سخطه من الأوضاع الاقتصادية المتردية بتلك الصورة، فالحكومة يتناولها الرجل العادى بالسب والانتقاد منذ فترة طويلة، ولم تات هذه الانتفاضة إلا بعد صبر طويل لعل الأمور تتحسن ،ولكن كان لابد من التنفيس الأخير بالخروج إلى الشوارع لانه لم يفد الصبر ولم يستح القوم..

ولكن ما الحل الذى يراه اليمنيون لمشاكلهم؟

ينظر كثير من اليمنيين إلى الانتخابات كحل جزئى ومرحلى مهم لاصلاح الوضع فى البلاد، ذلك لان شخصيات الدولة القائمة الآن يعتقد بأنها صاحبة الدور الرئيسى فى التلاعب بأموال الدولة والعبث بالممتلكات العامة .. لذلك فأصابع الاتهام تتوجه نحو جهات معينة سواء كانت أحزاباً أو شخصيات، فالثراء المفاجىء وامتلاك العقارات والسيارات الفخمة أصبح سمة بارزة لطبقة معينة فى المجتمع ولدت من حيث لم تكن، فقد يكون لك صديق أو جار تعرف عنه دخله المحدود ومركزه البسيط وفجأة تجده قد صعد إلى السماء...

ولهذا يرى اليمنيون أنه إذا تغيرت شخصيات معينة من مواقعها وابعدت عنها فحينئذ يمكن أن تعود المياه إلى مجاريها .. اما إذا استمرت الأوضاع على ما هى عليه - دون اجراء انتخابات - فلن تزداد الأمور إلا سوءاً.

وتنظر أحزاب المعارضة إلى الانتخابات على انها ليست الحل السحرى لمشاكل اليمن المستعصية، برغم أنها تعتبر الانتخابات ضرورة ملحة للوصول إلى الحكم ومحاسبة المسؤولين عن ا لفساد الادارى والمالى.

ويبدو أن عدم الثقة بين الاحزاب بعضها وبعض هو ا لسبب فى عدم ظهور برامج واضحة لها أو رؤية موحدة لحل القضايا والمشاكل التي تعانى منها البلاد. ربما لأن المعارضة تعتبر السلطة هى السبب الأول فى حدوث مثل تلك المشاكل وتفاقمها، وبالتالى فإن الحل بيد السلطة، ومع ذلك كله فقد لوحظ أن المعارضة تسعى لفتح قنوات حوار مع حزبى السلطة للخروج بحلول جماعية مشتركة من الوضع المأساوى الذى يعانى منه الشعب .. وهى خطوة فى نظر كثير من السياسيين تعكس حساً وطنياً لدى المعارضة وستساعد على تخطى كثير من المشاكل والعقبات. ■



المصدر : الحوادث اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨ ديسمبر ١٩٩٢

اليمن امام الخيار.. العسكري

■ ادخل اليمن من جديد منطقة.. المجهول، بعدما بدا في وقت من الاوقات ان الازمة السياسية اخذت تتجه نحو الحلحلة، وخصوصا على اثر «المصالحة» التي تمت بين الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض، واعادت الاخير عن اعتكافه الطويل في مدينة عدن الجنوبية وحملته الى صنعاء حيث عاد الى ممارسة مسؤولياته الرسمية في اطار مجلس الرئاسة اليمني الذي يحكم البلاد .ويتقاسمه الحزب الاشتراكي اليمني (الجنوبي) .والمؤتمر الشعبي العام (الشمالي)، وقد كانت الثمرة الاولى للعودة الاتفاق بين الحزبين على تأجيل الانتخابات اليمنية الى ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل، بعدما تعذر اجراؤها في موعدها المبدئي مع نهاية الفترة الانتقالية في الثاني والعشرين من تشرين الثاني «نوفمبر» الماضي.

وقد تبع ذلك الاعلان «الدستوري» الذي صدر عن مجلس الرئاسة اليمني .بإضفاء الشرعية القانونية على مؤسسات الحكم الانتقالية الحالية، وهي مجلس الرئاسة، والحكومة، ومجلس النواب الحالي، حتى اجراء تلك الانتخابات، وهو الاعلان الذي رفضته احزاب وتنظيمات يمنية معارضة واعتبرته تجاوزاً للدستور ولا يستند الى اساسات شرعية.

غير ان الخلاف بين الحزبين عاد الى الظهور من جديد، وقد شهدت بعض فصوله محادثات اللجنة الرباعية المشتركة التي شكلها الحزبان الحاكمان للاتفاق على صيغة تعاون مشتركة بينهما، يمتد مفعولها من الحاضر الى المستقبل، وقد فشلت هذه اللجنة رغم اجتماعاتها المتكررة، في الوصول الى هذه الصيغة بسبب الخلاف على الحصص في السلطة، وعلى تقسيم الدوائر الانتخابية فضلاً عن الخلاف الاساسي حول طبيعة التعديلات المقترحة على الدستور، التي يريد كل حزب ان يفصلها على مقاسه، ومع ان الفريقين لا يتوقفان عن اعلان حرصهما على الوحدة والديمقراطية، فان الاسباب العميقة لعدم اتفاقهما كانت في منحى «التشطير» الذي يتحكم في مواقف كل منهما، ولا سيّما في خوف الجنوبيين من الهيمنة الشمالية على مراكز القرار في دولة الوحدة، التي ما زالت تواجه التحديات الصعبة.

ويلاحظ المراقبون ان مدينة عدن الجنوبية ظلت بعيدة عن المظاهرات والاضطرابات التي وقع معظمها في مدن شمالية، كما يجمعون على ان بوصلة الاحداث تسير في مسار تصاعدي، سيضع السلطة اليمنية حتماً امام خيار وحيد، هو اعلان حالة الطوارىء، وتسليم البلاد الى الجيش، في ظل عجز القوى الامنية التقليدية عن كبح جماح الاحداث.

وقد ظهرت بوادر هذا الاتجاه حين كلفت فرق من الحرس الجمهوري اليمني بمواجهة الاضطرابات في صنعاء نفسها، وحين ارسلت تعزيزات من الجيش الى تعز لقمع اعمال الشغب والسهر على سريان مفعول خطر التجول الليلي الذي اعلن فيها.

ويقول المراقبون انه اذا تم ذلك، فان الباب يكون قد فتح حتما امام المؤسسة العسكرية للقبض على مفاتيح السلطة، كمقدمة لاصطيادها.

وهذا احتمال اذا وقع- فانه لن يهدد العملية الانتخابية كلها، بل قد يهدد ايضا الوحدة نفسها. ذلك ان القيادة الحقيقية في القوات المسلحة يسيطر عليها الشماليون، خصوصا انّ عملية الدمج التي كانت مفترضة لم تتم، وهذا هو احد اسباب الخلاف بين الرئيس اليمني ونائبه، وبين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي.



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨ ديسمبر ١٩٩٢

اتصالات يمنية مكثفة لمنع انفجار الموقف

أنباء عن حشود قبلية مسلحة ترفع حدة التوتر في صنعاء

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

تشهد صنعاء حوارات ومشاورات مكثفة قبلية وسياسية وشعبية بعد ان فشل الاجتماع الذي دعا اليه مجلس الرئاسة اليمني بسبب عدم استجابة أحزاب المؤتمر الوطني، وبعد ان تكاثر الحديث عن حشود قبلية داخل وحول العاصمة تنتمي لاطراف مختلفة، في ما يهدد باتخاذ الصراع السياسي صبغة مختلفة تنذر بالخطر.

فقد ذكرت الانباء ان الشيخ عبد الله الاحمر شيخ قبائل حاشد ورئيس التجمع اليمني للاصلاح يجري منذ عدة ايام لقاءات مع زعماء القبائل المنتمية الى حاشد وان هذه اللقاءات تصاحبها عملية حشد لرجال القبائل بشكل حذر.

- وفي المقابل عقد أمس الاول اجتماع موسع في منزل الشيخ محمد ناجي الغادر شيخ قبائل خولان حضره مشايخ عدة قبائل من الجوف ومارب وصنعاء والبيضاء وذمار وتعز وشبوة اضافة لأحزاب ومنظمات المؤتمر الوطني ومؤتمر التلاحم ومؤتمر تضامن حاشد ومؤتمر تعز ومؤتمر حجة. وجاء اللقاء استجابة لدعوة المجلس الاعلى للقبائل اليمنية المتمخض عن مؤتمر سبأ، والذي أسفر عن تشكيل لجنة من المشايخ للاتصال بالشيخ عبد الله الاحمر لبحث مسألة الحشود القبلية المسلحة التي تتوافد على صنعاء وما حولها، والتحقق مما يشاع من ان هدف ذلك هو نصرة احد طرفي الحكم في حالة نشوب اي صراع بين «المؤتمر الشعبي العام» و«الحزب الاشتراكي» اللذين يتقاسمان السلطة. وستعمل اللجنة لتوضيح ان هدفها الوحيد هو اخماد الفتن قبل وقوعها والحفاظ على الوحدة والديمقراطية وحث حاشد على اخراج رجالها من صنعاء والعمل سوية لمعرفة اسباب الخلافات بين شريكي الحكم ومحاولة حلها.

كما شكلت لجنة اخرى للاتصال بالاحزاب والمنظمات الجماهيرية بمن فيها الحزبان الحاكمان والدعوة لمؤتمر وطني يؤكد على شرعية الاجماع الوطني وتحقيق الوفاق وبحث تشكيل حكومة مؤقتة لتسيير الانتخابات.

وكان مصدر مسؤول في الحزب الاشتراكي قد اتهم الشيخ عبد الله الاحمر بالسعي لتقويض الديمقراطية والرفض الدائم لانشاء مؤسسات المجتمع المدني. واضاف المصدر «ان الحشود القبلية وتوزيع الاسلحة تكشف عن نوايا مبيتة تهدد وحدة اليمن والديمقراطية».

وكانت دوائر المؤتمر الوطني قد ذكرت انها رفضت دعوة المشاركة في اجتماع الاحزاب والتنظيمات السياسية امس «لان تلك الدعوة صدرت عن مجلس الرئاسة الذي لا تعترف له بأي شرعية بعد ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي». وقالت انها لن تشارك إلا في لقاء موسع توجه دعوته احزاب، سواء كانت حاكمة او غير حاكمة.

التتمة .... ص ٤



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المسلمون
القاهرية

التاريخ : ١٨ ديسمبر ١٩٩٢

أمين التجمع اليمني للإصلاح:

ثقوب السفينة اليمنية مسؤولية الحزبين الحاكمين

كتب - عارف محمد:

□ عاد الهدوء إلى المدن اليمنية بعد أحداث من الفوضى دامت ثلاثة أيام، وأصبحت الحياة طبيعية والمتاجر مفتوحة، وبدأت منذ الاثنين الماضي اجتماعات مجلس النواب والأحزاب والقوى السياسية للوصول إلى حل عاجل للمشاكل التي انفجرت بسببها الأوضاع.

وحول الأحداث الأخيرة قال عبد الوهاب الأنسي الأمين العام للتجمع اليمني للإصلاح في تصريح خاص لـ«المسلمون»: إن الأحداث الأخيرة تعتبر أعمال تخريب وإن التجمع اليمني للإصلاح يدينها أشد الإدانة، وهي مؤشر خطير إذا لم يعالج ويواجه بحلول تَنْفُذُ إلى أعماق الأسباب التي أدت إليها .. وهي كذلك إما أن تكون مؤشراً ليصحح الناس أوضاعهم، وإما أنها بداية - لا سمح الله - لمرحلة خطيرة لا نتمناها ولا أحد يدري ما الذي ستصل إليه إلا الله...

عبد الوهاب الانسى

وحول سؤال عن مستقبل اليمن في ظل الأوضاع الأخيرة قال: المستقبل ليس بالأمنيات وإنما بمقدار ما يبذل الناس من حق في الأخذ على يد من يريد أن يخرق السفينة، وأن الأحداث الأخيرة يتحمل سببها الحزبان الحاكمان، فهما المتسببان فيما وصلت إليه الأوضاع ■

(تقرير آخر- الصفحه ٤)



المدوسه للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

التاريخ : ١٨ ديسمبر ١٩٩٢

.. وذكر مصدر مسؤول في الحزب الاشتراكي انه تقرر بناء على الموقف السابق تشكيل لجنة اتصال من العقيد يحيى المتوكل عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام، وجاد الله عمر عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، ومحمد ابو لحوم رئيس الحزب الجمهوري، والدكتور قاسم سلام عضو القيادة القومية لحزب البعث لمحاولة الاتفاق على اجتماع موسع يسعى للوصول الى وفاق وطني ووضع ميثاق للعمل السياسي وبحث مسالة تشكيل حكومة انتقالية.

ويجري حتى الآن استثناء دعوة منظمات جماهيرية ذات ثقل مهم الى ذلك اللقاء مثل مؤتمر سبأ للقبائل والمؤتمر الجماهيري في تعز نظرا لحساسية حزب المؤتمر الشعبي العام تجاهها، اذ يعتبرها من صنع الحزب الاشتراكي الذي يرحب من ناحيته بمشاركتها.

ويذكر انه ـ الى جانب الحزبين الحاكمين ـ لم يحضر اجتماع الامس سوى حزب البعث (الموالي للعراق) وعدة احزاب صغيرة بينما قاطعه حزب التجمع اليمني للإصلاح والرابطة وحزب الحق والتنظيم الوحدوي الناصري وحزب التصحيح الناصري وحزب التجمع الوحدوي اليمني.

واشارت مصادر حزبية الى لقاءات تجرى بتكتم حاليا بين المؤتمر الوطني ومؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية للتحضير لاجتماع مشترك بينها بعد انفصالها إثر الخلاف حول عقد «المؤتمر الوطني لأحزاب المعارضة».

ويتوقع عقد الاجتماع خلال الاسبوع المقبل تمهيدا لتوسيع المشاركة فيه بعد ذلك.

وذكرت المصادر لـ «الشرق الأوسط» ان الاجتماع المنتظر سوف تشارك فيه الحكومة بكامل اعضائها إضافة لممثلين عن الغرف التجارية والصناعية ورجال الاعمال.



المصدر : الشرق الأوسط (لندن)

التاريخ : ١٨ [illegible]

ايام وقضايا

غيوم تعز وسحابة امستردام

ماذا في اليمن؟ ماذا في تعز ماذا في عدن ماذا في صنعاء؟ لماذا لا يمر يوم واحد، اي يوم واحد، الا ويكون من اليمن شيء ما في الصفحات الاولى، من كل الصفحات الاولى، في كل مكان؟

قبل اشهر، قلت في هذه الزاوية، في منتهى البساطة، انني احاول، عبثاً، ان افهم ما يجري في اليمن. عبثاً. ثم ازداد هذا الغموض بالنسبة الي، وصارت له جوانب فظيعة حقاً، حين قتل شقيق الرئيس العطاس في قريته، وهو رجل لا يتعاطى السياسة ولا همومها ولا مقاتلها! وبعد حين لم اعد احاول، مثل كثيرين غيري، ان افهم ما يجري في اليمن.

ثم كانت احداث تعز الاخيرة! وبدلا من ان تحتل اليمن «زاويتها» المعهودة على الصفحات الاولى، احتلت فجاة الصفحات كلها. وبدا ان ما يجري في اليمن لم يعد مجرد خلافات سياسية لا تستاهل اصدار بيان توضيحي واحد، بل ها هي الحوادث «الفردية» تتحول الى مواجهة غير مالوفة اطلاقا في شوارع تعز.

اذن، لا بد ان يكون ثمة شيء ما في اليمن! لكن ما هو على وجه الضبط؟ لقد اجاب على السؤال امس وزير الخارجية اليمني الدكتور عبد الكريم الارياني: ان ما جرى في اليمن لم يكن سوى سحابة صيف!

الجيش في الشوارع والدماء على الارصفة، وليس في الامر سوى سحابة صيف! إما ان يكون الدكتور الارياني، وهو رجل معروف بالذكاء والخبرة والالمعية، لا يكن الكثير من الاحترام لعقول سامعيه في امستردام وللمدينة التي تصوغ الآن مستقبل اوروبا، او انه لا يعطي الكثير من الاهمية لما اريق او اهدر في تعز.

كلاهما غير متوقع من رجل مثل الدكتور الارياني! وهذه الفصاحة العربية في دفع الاشياء وفصلها عن واقعها وتجريدها من احجامها، بدت غريبة على مدينة مثل كبيرة المدن الهولندية حيث الحسابيات والاوزان والاحجام في اعشار الاعشار، حتى اذا كان المرء يتحدث عن اقة من الارز وليس عن كتلة من الناس!

ومثل هذه النظرة الى الناس وهمومها وقضاياها ليست، بالتاكيد، خليقة برجل مثل الدكتور الارياني، ولا طبعا باليمن. والاحرى بصنعاء ان تقول، اولا لاهلها، وثانيا للسامعين في امستردام، ان ما حدث هو محنة تحاول الدولة تداركها، او ان ما يحدث هو صراع سياسي ما، او ان لا بد من ثمن ما لعمل كبير مثل الوحدة! او على الاقل، الا يصف احد ما حدث خلال العامين الماضيين بانه سحابة، سواء كانت صيفية لا تطول او شتائية فتمطر.

لا شك انها زلة لسان، خصوصا من رجل لا تعوزه التعابير ولا المخارج اللغوية او الديبلوماسية. لكنه ايضا تصوير للرد العربي العفوي في مواجهة المآزق الداخلية واعتبارها مجرد سحابات عابرة حين نعرف انها صارت صعبة الحل. وهو ايضا الرد العفوي العربي في مواجهة المطالب الحياتية، فهي اما غير موجودة ولا تستحق مجرد اشارة رسمية واحدة، او هي مجرد «سحابة صيف» وفقا للتعبير الشكسبيري البالغ الاناقة.

لكن المستر شكسبير هو في الوقت نفسه صاحب التعبير الشهير «ثمة شيء ما في دولة الدانمارك»! وهذا الشيء يظل حرا في ان يكون «سحابة» من سحب الصيف والشتاء، الى ان تتلبد اجواء الصيف كلها بالسحب ويختلط الامر على الناس، فيصبح المطلوب انذاك اكثر بكثير من الاستخفاف بقدرات السامعين في... استردام!

سمير عطا الله



القبائل اليمنية تطلب اجتماعاً عاجلاً بمجلس الرئاسة غداً

عدن: من لطفي شطارة

يختتم مساء اليوم الاجتماع الاستثنائي للقبائل اليمنية الذي استمر قرابة اسبوع لبحث التطورات على الساحة الوطنية والمستجدات على صعيد الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وصرحت مصادر مقربة من قبيلة حاشد، اكبر القبائل اليمنية لـ «الشرق الأوسط» بأن القبائل طلبت لقاء عاجلا بمجلس الرئاسة على ان يعقد بصورة استثنائية صباح غد لتقديم نسخة من البيان الذي سيصدر اليوم عن اجتماع القبائل والمتضمن موقفها من الاحداث التي تفجرت في عدد من المحافظات اليمنية ورؤيتها للمعالجات المطلوبة لمختلف القضايا التي ادت الى انفجار الموقف في ٩ و١٠ ديسمبر (كانون الاول) الحالي.

وتشارك في هذا الاجتماع لاول مرة قبائل تمثل مختلف المناطق في المحافظات الجنوبية وابرزها قبائل حضرموت ولحج ويافع والضالع التي سحقت في عهد النظام السابق في الجنوب. وعادت الاشكال القبلية في المناطق الجنوبية التي كانت تمثل سلطنات في عهد الاستعمار البريطاني الى الواجهة الاجتماعية بعد قيام الوحدة بين الشطرين عام ١٩٩٠ بصورة اكثر فعالية لتعويض ما فاتها خلال الحكم السابق ولتلعب دورها الاجتماعي.

لم ينف اي مصدر في الحزب الاشتراكي الشريك في الحكم في اليمن امس نبأ تقدم الحزب بطلب السماح لحشود مسلحة من قبائل يافع والضالع وردفان بدخول صنعاء لمواجهة مسيرات مجهولة دعا بعض مشايخ القبائل لتنظيمها.

وكانت صحيفة «الصحوة» الناطقة بلسان التجمع اليمني للإصلاح الذي يتزعمه الشيخ عبد الله الاحمر وهو ثالث اكبر حزب في اليمن قد كشفت امس عن ان سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة والامين العام المساعد للحزب الاشتراكي قد طالب في مذكرة بعث بها الى الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بالسماح للمسلمين من قبائل يافع - منطقة سالم صالح - والمنطقتين الأخريين بالدخول الى العاصمة.

وقالت الصحيفة ان سالم صالح طالب بضرورة ابلاغ نقاط التفتيش بالسماح لهم بالدخول الى العاصمة مع اسلحتهم اسوة بأمثالهم من القبائل الأخرى التي قالت الصحيفة انها تجاور وتهدد صنعاء.

وأشارت بعض الاوساط السياسية والحزبية اليمنية الى ان ما يزيد على ١٠ الاف من رجال القبائل المسلحين قد استقدموا من مناطقهم الى صنعاء خلال الأيام الخمسة الماضية وان معظمهم الحقوا بمعسكرات رسمية للتدريب.

وعبرت شخصيات قبلية في تصريحات لـ «الشرق الأوسط» عن قلقها من تفاقم الوضع ومحاولة جر القبائل الى أتون الصراع القائم بين الاحزاب السياسية.

ونفى الشيخ محمد بن ناجي الغادر «ان يكون هو وقبائله والقبائل الاعضاء في المجلس الاعلى للقبائل «مؤتمر - سبأ» مع اي طرف من الاطراف المختلفة ضد الطرف الآخر.

وقال: «ان اجتماع رجال القبائل وبعض الاحزاب والمنظمات، الذي عقد في منزله في صنعاء، جاء استشعاراً للمسؤولية الوطنية وبهدف التحرك السريع لتطويق الموقف ومنع تفاقم الازمة بين الحزبين الحاكمين».

وأكد لـ «الشرق الأوسط» انه لا يمكن استغلال مواقف القبائل لمصالح الاحزاب، او احداث شق بينها باسم صراع الاحزاب الحاكمة، وقال: «اننا ننظر الى حاشد كاخوة لنا تجمعنا بهم مصلحة الوطن اليمني، ومن هذا المنطلق بادرنا بالدعوة لعقد اجتماع لرجال القبائل، وتشكيل لجنة للذهاب الى الشيخ عبد الله الاحمر لمناقشة الموقف معه ومع رجال القبائل، والاستفسار عن اسباب ادخال رجال القبائل الى صنعاء».

وأكد ان رجال القبائل سيعملون على حماية الوحدة الوطنية ومنع وقوع الانفجار في البلاد من جراء الخلافات الحزبية والسياسية.

تحضيرات لعقد مؤتمر شعبي في عدن

اليمن : اجتماعات القبائل مستمرة وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن - «الحياة»:

■ قالت مصادر قبلية في صنعاء امس ان هناك تجمعات ولقاءات ومؤتمرات مستمرة للقبائل اليمنية بعضها داخل صنعاء وبعضها الآخر في ضواحيها، وذلك للتشاور في الاوضاع التي تمر فيها البلاد. واوضحت ان اللقاءات تعتبر إمتداداً لمؤتمر العلماء والمشايخ والقبائل اليمنية الذي عقد برئاسة الشيخ محمد بن ناجي الشايف الاسبوع الماضي شمال صنعاء وادى الى اصدار بيان يتضمن مطالب القبائل اضافة الى تحذير من النزاعات المذهبية والقبائلية.

ونفت هذه المصادر ان تكون هناك حشود للقبائل في صنعاء، واشارت في هذا المجال الى ان المسلحين الموجودين في العاصمة انما جاؤوا مع زعماء القبائل لضمان حمايتهم، اذ يتحرك هؤلاء عادة مع حراسهم الشخصيين، وهو تقليد متبع في البلد.

وعلمت «الحياة» ان لجنة شكلت برئاسة الدكتور محمد حيدره مسدوس نائب رئيس الوزراء لشؤون القوى العاملة والاصلاح الاداري وعضوية السيد صالح ابو بكر بن حسينون وزير النفط والثروات المعدنية والدكتور عبدالوهاب محمود وزير الكهرباء والمياه والسيد محسن العليقي وزير الاوقاف والارشاد لتقصي الحقائق ودرس اسباب احداث الشغب الاخيرة وآثارها وتقديم تقرير مفصل الى القيادة السياسية.

على صعيد آخر كشفت مصادر وزارة الخارجية اليمنية لصحيفة «٢٦ سبتمبر» اسماء السفارات التي ستغلق استناداً الى القرارات التي اتخذها الاجتماع المشترك لمجلسي الرئاسة والوزراء، وهي السفارات في كل من كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية ويوغوسلافيا وبلغاريا وبولندا واستراليا والنمسا وفيتنام وافغانستان والدنمارك وتانزانيا وكينيا وقبرص ورومانيا. واشارت الى ان خفض عدد البعثات الدبلوماسية سيشمل كل السفارات وفي مقدمها السفارة في كوبا.

وفي عدن، علمت «الحياة» ان الاحزاب والتنظيمات السياسية

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ ديسمبر ١٩٩٢

والمنظمات الجماهيرية وشخصيات اجتماعية غير حزبية، تقوم بالتحضيرات الواسعة لعقد اول «مؤتمر شعبي» لمحافظة عدن، العاصمة الاقتصادية والتجارية للجمهورية اليمنية. وافاد مصدر في اللجنة التحضيرية العليا للمؤتمر عقب اول اجتماع للجنة ان «مؤتمر عدن الشعبي المنوي عقده في نهاية كانون الاول (ديسمبر) الجاري يهدف الى احداث تضامن شعبي في الرأي والموقف والممارسة تجاه مختلف الاوضاع المتأزمة التي تعيشها المحافظة والبحث عن انجح السبل والوسائل الديموقراطية والسلمية للخروج من نفق الازمة التي تمر فيها اليمن اليوم».

واضاف: «ان المؤتمر امتداد لمؤتمر محافظة تعز الذي عقد مطلع الشهر الجاري، وسيدعو القيادة السياسية التي تتقاسم السلطة (حزبا المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي) الى الاذعان لضرورة اجراء انتخابات الحكم المحلي قبل الانتخابات البرلمانية المقررة في ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل».

وقالت مصادر سياسية في عدن: «ان عقد هذا المؤتمر يشكل احدى نقاط الاختلاف بين مسؤولي الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي في عدن، اذ ان مسؤولي المؤتمر يرون في انعقاده في هذه الظروف الصعبة التي تمر فيها البلاد مع بدء التحضيرات للانتخابات النيابية ابتزازاً سياسياً يمارس ضد القيادة، واستغلالاً غير سليم للمناخات الديموقراطية التي تعيشها البلاد، وموعداً غير موفق خصوصاً بعد الاجراءات التي اتخذتها القيادة اخيراً لمواجهة الاوضاع المختلفة في البلاد». وفي المقابل يرى المسؤولون في الاشتراكي، الذي يشكل اعضاؤه غالبية اللجنة التحضيرية لمؤتمر عدن، ان المؤتمر هو المخرج الصحيح لمواجهة ما آلت اليه المحافظة من تدهور في كل نواحي الحياة».

واشار مسؤول محلي في عدن الى «ان هناك تخوفاً بين السكان من انعقاد المؤتمر ومن قيام مسيرات ترافقها اعمال عنف وشغب كما حصل في بعض مدن المحافظات الاسبوع الماضي».



القبائل تحمّل الحزبين مسؤولية الوضع في اليمن

عبدالله الاحمر ينفي وجود حشود والاشتراكي يحذر من "عسكرة المدن"

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

- ■ نفى الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر شيخ مشائخ قبائل حاشد امس في تصريح الى «الحياة» ان تكون القبائل اليمنية حشدت عناصر مسلحة في صنعاء. وجاء نفي الشيخ عبدالله الذي يتزعم التجمع اليمني للاصلاح وهو من اكبر الاحزاب اليمنية في وقت حذر الحزب الاشتراكي اليمني من «عسكرة المدن اليمنية ومنها صنعاء».

- وطرا تطور إيجابي على الوضع اليمني امس اذ قررت نقابات العمال تعليق الاضراب الذي كانت اعلنته في ٧ الشهر الجاري والذي تلته احداث العنف في عدد من المدن. واعلنت النقابات قرارها اثر اجتماع عقده قادتها مع الرئيس علي عبدالله صالح في حضور رئيس الوزراء السيد حيدر ابو بكر العطاس.

وقال الشيخ عبدالله في تصريحه: «الحقيقة انه ليست هناك حشود قبلية كما يشيع البعض وكل ما في الامر هو ان مشائخ ووجهاء القبائل اليمنية من مختلف محافظات اليمن عندما حدثت اعمال الشغب والتخريب توافدوا الى العاصمة وعقدوا اجتماعات متتالية لتدارس الاحداث وكان اجتماع اليوم (امس) اخرها واصدروا بياناً يتضمن وجهة نظرهم في الاوضاع بشكل عام وحددوا مطالب ستطرح على مجلس الرئاسة والحكومة من خلال اللجنة التي تمثل كل محافظات الجمهورية وكلها تخدم مصلحة الوطن وأمنه واستقراره.

اما بالنسبة الى الوضع العام، فالحقيقة ان الجميع يشعر بالقلق وهناك جهود تبذل من اجل نزع الفتيل وتجنيب البلاد الخطر». وسئل عن التدابير التي اتخذتها السلطة اخيراً لمعالجة الوضع فاجاب: «اما ما اعلنته السلطة اخيراً من اجراءات فإنها غير كافية. ولكن اذا وجدت الصدقية في التنفيذ سيكون ذلك بداية نحو اصلاح كثير من الجوانب، وإذا لم تقتنع السلطة بالغاء التقاسم وتعمل بصدق وجدية لاجراء الانتخابات العامة فستظل الاوضاع غير طبيعية».

وحمّل بيان صدر عن «مشائخ ووجهاء القبائل اليمنية في كل محافظات الجمهورية» الحزبين الحاكمين مسؤولية ما يجري اذ جاء



فيه:

«اولا: إن جذور الازمة التي تعاني منها بلادنا هي جذور سياسية وتتمثل في عملية تقاسم السلطة التي أدت الى تحويل كل اجهزة الدولة وامكاناتها الى ادوات للصراع السياسي بدل ان تكون في خدمة المصالح العامة للمواطنين.

ثانيا: ان الازمة الاقتصادية المستفحلة التي تعاني منها بلادنا هي نتيجة للازمة السياسية والعبث والاستهتار بالمال العام الذي مورس طوال الفترة الماضية وتسخير كل امكانات الدولة لخدمة المصالح الحزبية الضيقة للحزبين الحاكمين.

ثالثا: ان ما يحدث لا يمكن ان يفهم بعيداً عن قضية الانتخابات التي ستظل الخيار الوحيد للخروج الى وضع سليم وآمن وان صدقية الدولة في الوصول الى صناديق الاقتراع مرهونة بالقيام باجراءات جادة وصادقة لتحقيق ذلك.

وامام هذه الحقائق وغيرها نؤكد ان استمرار التقاسم انما يعني الاصرار على استمرار فساد الاوضاع في البلاد ويعني كذلك التصرف في قضايا الوطن بمعزل عن راي الشعب وقياداته».

وشدد البيان على النقاط الآتية:

«١ - انه لا بد ان يزول الغموض الذي يحيط بالعلاقة بين الشريكين (الاشتراكي والمؤتمر) فلا يجوز ان يظل الشعب لا يعرف لماذا يختلفان وعلى ماذا يتفقان، ولا بد من معرفة الواقع الذي تعيشه البلاد وكيف يتم تجاوزه والخروج منه.

٢- اننا جميعاً نلاحظ الدور الخطير الذي تقوم به بعض الجهات في محاولة منها لتهميش دور القيادات الشعبية التي تمثل القيادات الحقيقية للشعب اليمني وذات التاثير الفعال في اليمن حاضراً ومستقبلاً وتمثل الضمانة الحقيقية لأمن اليمن واستقراره.

٣- ان الازمة الاقتصادية التي اوجدها ويضخمها الحزبان الحاكمان هي في الحقيقة ازمة امانة وان الشعب اليمني بما يمتلك من اخلاقيات ومثل مستعد لتحمل بعض المشاق عندما يجد القدوة من القيادة وإلا كيف نفسر وجود هذه الازمة التي تصاعدت بعد استخراج البترول.

٤- ان الصدق والجدية في تحمل المسؤولية والحفاظ على استقلال البلاد وعزة ابنائها تقتضي الاستفادة من عائدات البترول في ايجاد تنمية زراعية حقيقية تضمن صيانة اليمن من كل المؤامرات التي دخلت على كثير من البلدان والشعوب من الباب الاقتصادي.

٥- ان هناك ممارسات المقصود منها اعلان حالة الطوارئ في البلاد والعودة الى الحكم الشمولي الديكتاتوري ونحن نحذر من الممارسات الخاطئة التي تستغل وجود التعددية للاساءة الى البلاد ومصالحها (...)».

وكان الحزب الاشتراكي اليمني نفى نفياً قاطعاً الاتهامات التي وجهت اليه من بعض الاوساط خصوصاً من تلك القريبة من شريكه في السلطة المؤتمر الشعبي العام بانه يقف وراء الاحداث الاخيرة، وحذر ناطق باسم الحزب من «خطورة المحاولات الهادفة الى تعكير صفو المواطنين واستقرارهم اما بمواصلة عسكرة المدن ومنها العاصمة صنعاء او منح عناصر وجماعات سلطات موازية للمؤسسات الشرعية المختصة باجراءات الضبط والتحقيق القضائي وحماية المرافق العامة».

كذلك حذر من «اي محاولة لاستغلال تلك الاحداث او تسخيرها للعودة الى طريق القمع وانتهاك حقوق الانسان بهدف تصفية حسابات سياسية معينة وابعاد الشعب عن حقه في الرقابة والمشاركة في صياغة القرار السياسي، الامر الذي من شانه بذر الشقاق والتسبب في ازمات اضافية تهدد وحدة البلاد ومستقبلها».

ودعا الى «التزام الجميع الدستور والقوانين النافذة وتوفير كل الشروط والضمانات القانونية اللازمة حتى تاخذ العدالة مجراها وتصان كل الحقوق بما في ذلك حقوق المتهمين في الاحداث الاخيرة في الدفاع عن انفسهم واعتبار المتهم بريئاً حتى تثبت ادانته».

وشدد على ان «الحزب الاشتراكي اليمني وهو يؤكد التزامه الصارم وغير المشروط الخيار الديموقراطي وضمان الحريات واحترام حقوق الانسان والعمل على سرعة استكمال اعمال التحضير للانتخابات العامة واجرائها في موعدها المحدد في ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٩٣، يجدد دعوته السابقة الى الكف عن المهاترات والبحث عن سبل للحوار الموضوعي الذي يؤدي الى التفاهم والوفاق وتجنيب البلاد العودة الى الماضي الديكتاتوري البغيض».

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢٠ [illegible] ١٩٩٢

لجنتان حكومية وحزبية لتحقيق الوفاق اليمني وبحث الاستجابة لمطالب نقابات العمال

عدن: من لطفي شطارة
صنعاء: من حمود منصر

وافق الرئيس اليمني علي عبد الله صالح على تشكيل لجنة وزارية لمواصلة الحوار مع النقابات العامة، للتوصل الى تسوية بشأن المطالب التي تقدمت بها الحركة النقابية خلال الاسابيع الماضية، في الوقت الذي اصدر فيه اتحاد عمال اليمن بيانا اعلن فيه التراجع عن اضراب كان ينوي القيام به - لمدة ثلاثة ايام - اعتبارا من غد (الاثنين)، للمطالبة بتحسين الاجور.

وقال البيان - الذي صدر عن اجتماع لقيادة الاتحاد برئاسة راجح صالح ناجي رئيس اتحاد العمال وعضو مجلس النواب اليمني - ان الرجوع عن الاضراب يأتي متقديرا للأوضاع الصعبة التي تمر بها البلاد، ولاتاحة الفرصة للحوار مع الحكومة.

في نفس الوقت صرح يحيى الكحلاني الامين العام للاتحاد لـ «الشرق الأوسط» عقب الاجتماع الذي عقد ظهر امس بين الرئيس اليمني واتحاد النقابات، وحضره المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء، انه جرت مناقشة الوضع الاقتصادي والسياسي في البلاد، وانعكاسات ذلك على العاملين، والصعوبات التي يتحملونها من جراء ذلك.

واعتبر الكحلاني قرارات الاجتماع المشترك لمجلسي الرئاسة والوزراء الذي عقد اخيرا بأنها معالجات مؤقتة للقضايا التي طرحتها النقابات، حيث تصر على ضرورة تلبية مطالبها في دفع وتحريك الاجور وتثبيت الاسعار، ودعم اسعار عدد من السلع الاساسية وعلى رأسها السكر وحليب الاطفال.

وقالت مصادر حكومية - شاركت في الاجتماع - ان النقابات دعت الحزبين الحاكمين (الاشتراكي والمؤتمر الشعبي) لتنقية الاجواء السياسية بينهما، وازالة آثار خلافاتهما على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، وطالبوا بتنشيط الحوار بين الحزبين الحاكمين، وتوفير مناخات ملائمة للاستقرار السياسي ودعم الجهود التي تبذل لتعزيز الوفاق بين مختلف الاحزاب ووضع مصالح الوطن فوق كافة المصالح الحزبية والذاتية.

وكانت مصادر حزبية قد كشفت لـ «الشرق الأوسط» ان لجنة سياسية تشكلت اخيرا، تضم كلا من: جار الله عمر - عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني ورئيس الدائرة السياسية - ويحيى المتوكل عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام ورئيس الدائرة السياسية، والدكتور قاسم سلام - زعيم حزب البعث العربي (الجناح المؤيد للعراق) - ومحمد علي ابو لحوم - رئيس الحزب الجمهوري، لكي تقدم خلال الاسبوع الجاري تصوراتها الى الحزبين الحاكمين حول افضل الوسائل لايجاد مصالحة بين «المؤتمر الوطني» و«مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية»، كخطوة اولى تمهد لاعلان الوفاق الوطني الشامل بين كافة الاحزاب في اليمن. وتهدف هذه الخطوة الى ايجاد معالجات سياسية مسؤولة لمختلف القضايا التي اوصلت اليمن الى منعطف خطير، تمثل في احداث العنف الاخيرة في عدد من عواصم المحافظات الرئيسية.

ومن جانب آخر نفى ناطق رسمي باسم الحزب الاشتراكي اليمني امس في صنعاء، ما وصفه بـ «الادعاءات التي استهدفت تشويه موقف الحزب» وتتهمه بتشجيع مظاهرات الاحتجاج واعمال العنف والشغب. وقال «انها مزاعم غير صحيحة، ادعت ان الحزب الاشتراكي يقف وراء ما حدث». وأكد في نفس الوقت ان دوافع سياسية تقف خلف تلك الاتهامات، مشيرا الى ان موقفه من الاحداث يتلخص في «الاحتجاج السلمي للمواطنين على المعاناة كحق دستوري لا يبرر - بأي حال من الاحوال - اعمال العنف، والتدمير والنهب، لتنافيها مع ذلك الحق ومع الصالح العام».

وعبر عن أسفه للجوء بعض الجهات السياسية الى استغلال تلك الاحداث المأساوية لاغراض حزبية، واشار الى ان الحزب الاشتراكي يدعو الى معاقبة كل من تثبت ادانته، بواسطة القضاء وحده، بعيدا عن التدخلات والضغوط الادارية، والعمل في الوقت نفسه على تعويض كل المتضررين من الاحداث، بمن في ذلك اصحاب المحلات التجارية وأسر الضحايا.



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ ديسمبر ١٩٩٢

لقاء موسع لمؤتمري «سبأ» و«التلاحم الوطني»

مجلس الرئاسة اليمني يستقبل ممثلي القبائل في المحافظات

صنعاء: من حمود منصر

أكد مصدر مسؤول لـ «الشرق الأوسط» ان الاجتماع الذي دعا اليه الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر ـ شيخ قبائل حاشد ـ لم ينعقد امس كما كان مقرراً، لان رموز قبائل بكيل ـ المنضوية في مؤتمري «سبأ» للقبائل اليمنية و«التلاحم الوطني» ـ لم يستكملوا مشاوراتهم حول الدعوة، والقضايا التي يجب طرحها ومناقشتها.

وبينما اكد الشيخ عبد الجليل سنان ـ شيخ قبائل ارحب ـ قبوله دعوة الشيخ الأحمر، اضاف انه «تم ابلاغ الشيخ الاحمر بقبول الدعوة، والاعتذار عن عدم عقد اللقاء في موعده، على ان يتم تحديد موعد آخر، بعد ان يستكمل مشائخ القبائل المدعوون مشاوراتهم».

وأشار الشيخ سنان الى اهمية اللقاء في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها اليمن، شريطة الاتفاق على القضايا والموضوعات التي ستناقش، واتخاذ موقف واضح منها، وخاصة الخلافات الغامضة بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام، وضرورة كشفها امام الرأي العام، من اجل تجنيب البلاد مغبة صراع دموي لن يربح فيه أحد.

وفي تاكيد آخر على قرب توجهات ادارة كلينتون من عهد كارتر، اكدت مصادر الرئيس المنتخب ان اختياره وقع على نائب الرئيس السابق والتر مونديل ليكون مندوب الولايات المتحدة الدائم لدى الأمم المتحدة. والمعروف ان مونديل الذي خسر معركة انتخابات الرئاسة ضد الرئيس رونالد ريجان عام ١٩٨٠ كان نائباً لكارتر في فترة رئاسته. وبين الاسماء الأخرى التي افادت المصادر عن اختيارها بجانب كريستوفر ومونديل، السناتور السابق تيم ديرث لوزارة الطاقة والحاكم السابق بروس بابيت لوزارة الداخلية، ومايك ايسبي لوزارة الزراعة والنائب ديف ماكيردي لإدارة وكالة الاستخبارات المركزية (سي. آي. ايه) والحاكم السابق ريتشارد رايلي لوزارة التربية والتعليم.

ومن جانب آخر اكد مسؤول حكومي لـ «الشرق الأوسط» ان المهندس حيدر ابوبكر العطاس رئيس الوزراء سيعقد صباح اليوم مؤتمراً صحافياً ـ في مقر وزارة التخطيط والتنمية ـ لشرح موقف الحكومة من التطورات الاخيرة، والاجراءات التي اتخذتها، واسباب الاضطرابات، والحلول المطروحة لوقف ارتفاع الاسعار، وتثبيت قيمة الريال اليمني، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

وجدير بالذكر ان سعر صرف الدولار الامريكي مقابل الريال شهد تراجعاً ملحوظاً خلال الأيام الثلاثة الماضية، عقب الاجراءات التي اعلنتها القيادة اليمنية، حيث هبط سعر الدولار من ٥٤ ريالاً في مطلع الإسبوع الماضي الى ٣٦ ريالاً فقط امس، وهو السعر الذي كان عليه في السوق الموازية خلال شهر سبتمبر (ايلول) الماضي.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ [illegible] ١٩٩٢

أحـــداث اليمن تفتح ملفـــات الفســـاد

□ صنعاء – خاص:

يحذر المراقبون من خطورة التهوين من الاحداث الدامية التى شهدتها المدن الرئيسية فى اليمن مؤخراً، مشيرين إلى احتمالات تجدد هذه الأحداث وتفاقمها إذا لم تشرع السلطة فى معالجة الأزمة الاقتصادية وتوسيع دائرة المشاركة السياسية لاجتثاث أسباب المظاهرات العارمة والصدامات العنيفة التى شهدها الشارع اليمنى.

ورغم أن الحكومة اليمنية سارعت من جانبها إلى استيعاب الأزمة وتفريغ شحنات السخط الشعبى عبر عدد من الإجراءات التنفيذية لضبط انفلات أسعار السلع الغذائية وزيادة مرتبات الموظفين وفرض إجراءات تقشف على انفاق الهيئات الحكومية واحكام السيطرة على الصيارفة.. فإن أحزاب الحكم والمعارضة انخرطت فى دوامة من تبادل الاتهامات فيما بينها حول الوضع السياسى برمته، وحتى ان شيوخ القبائل اتهموا عناصر ومناقشات المؤتمر الجماهيرى الذى انعقد فى «تعز» لدراسة الموقف العام بأنها عودة إلى ميراث اليمن الكئيب الذى تجاوزته الثورة والوحدة على صعيد إثارة النعرات الطائفية والمذهبية.

أما المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء اليمنى فقد أدان التجار وحملهم مسئولية انفلات الأسعار وكشف عن ألف وأربعمائة مخالفة أسعار ارتكبها التجار وطالب بعدم التساهل معهم وضبط الرقابة على سوق الصرافة.

ورد التجار بشن حملة شعواء على الحكومة واتهموا وزارة التموين التى يرأسها عضو من الحزب الاشتراكى بالتخطيط للأزمة التموينية والتلاعب بسعر صرف العملة اليمنية وسياسة الصرف من الخزانة العامة للدولة دون ضوابط على المقربين والكوادر الحزبية.

على أن ما يثير التوقف والملاحظة وسط دوامة تبادل الاتهامات السياسية، دخول عناصر تدعى تمثيل المعارضة خارج اليمن إلى حلبة الصراع، رغم ان الساحة الديموقراطية فى الداخل لاتفرض قيوداً أو حظراً على تشكيل الاحزاب واصدار الصحف وحريات التعبير حتى على الاحزاب والسياسيين الذين دأبوا على الوقوف فى صف أعداء الثورة فى الشمال أو الجنوب، وان يقف أعضاء المؤتمر الشعبى العام فى العاصمة «صنعاء» – وهو أحد طرفى الحكم ومؤسساته الدستورية – فى صف المعارضة، عبر بيان أصدره يتهم فيه الحكومة بمسئوليتها عن الاحداث الدامية



التى شهدتها المدن اليمنية والاضرار التى لحقت بالمصالح العامة والخاصة.

واتهم البيان وزارة التموين باعتماد سياسة المضاربة والاتجار بقوت الشعب، وطالب بمحاكمة المسئولين عن تلك الاحداث وإذاعتها عبر وسائل الإعلام الرسمية حتى يعرف الجميع هوية مرتكبى الشغب ومثيرى الفتن وأخيراً فى سياق الملاحظات اللافته للنظر، التقدير الذى صدر عن مشايخ قبائل وعلماء اليمن وأدانوا فيه إدارة الدولة بطريقة عشائرية، وان الدولة تتوسط لدى القبائل لتسليم المتهمين فى حوادث التفجيرات والاغتيالات السياسة كما لو أنها تحولت إلى قبيلة، وطالبوا بمزيد من صلاحيات ونفوذ السلطة المركزية لفرض هيبة الدولة ومعالجة الاوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية بحزم وجدية!

أياً ما كانت مصداقية الاتهامات السياسية المتبادلة، فإن ثمة اتفاقا بين المراقبين على ان ماحدث من تجاوزات وسلبيات منذ قيام دولة الوحدة اليمنية، يعود فى الأساس إلى انقسام وحدة الإرادة السياسية لطرف الحكم المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى، وخلافاتهما حول مناهج وأساليب إدارة دفة السلطة وسياساتها.

فى كل الأحوال لم يعد هناك شك فى ان اليمن وصل إلى أزمة أو مازق سياسى، وان المظاهرات كانت نذيرا إلى السلطة لمعالجة أوضاعها السياسية أولاً.. قبل ان تتوجه إلى حل المشكلات الاقتصادية والأمنية، وان توسيع وعاء المشاركة السياسية أمام الاحزاب فى المؤسسات وضع القرار الضمانة الوحيدة للقضاء على التعصب الحزبى وترسيخ مقومات الاستقرار السياسى والاجتماعى ونجاح التجربة الديمقراطية.. وحتى يجتاز اليمن الفترة الانتقالية الصعبة بروح الفريق وإجراء الانتخابات النيابية فى أمن ونزاهة وحرية، إذ رغم نجاح الرئيس «على عبدالله صالح» والحكومة والأحزاب والقبائل وعقلاء اليمن فى تطويق الأزمة ووضع الحلول الوقتية للخروج من مازقها.. فإنه ليس فى كل مرة تسلم الجرة!



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢٠١ ٢ ديسمبر ١٩٩٢

٣ أسباب لتأجيل لقاء القيادة بالقبائل اليمنية

الأحمر يحاول تطويق تحالف سبأ والتلاحم

صنعاء: من حمود منصر.
عدن: من لطفي شطارة

برزت ٣ أسباب رئيسية لتأجيل لقاء مجلس الرئاسة اليمني مع تجمع القبائل ـ الذي يتزعمه الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر ـ من أمس الى اليوم. وبينما كان السبب الأول ظاهرياً يرتبط بتزامن اللقاء مع الاجتماع الأسبوعي العادي لمجلس الرئاسة، كان السبب الثاني ناشئاً عن انشغال علي سالم البيض نائب الرئيس بتشييع جنازة شقيقته ـ التي توفيت في لندن قبل ٣ أيام ـ ومشاركة كبار المسؤولين اليمنيين بتقديم العزاء له.

ويلاحظ المراقبون أن مشاركة الرئيس علي عبد الله صالح بتقديم العزاء للبيض تعتبر مؤشراً على تحسن العلاقات بينهما بعد فترة طويلة من الخلاف، أدت الى اعتكاف البيض لأكثر من ٣ أشهر في عدن وحضرموت، ويعتبر تأجيل اللقاء فرصة لتمكين نائب الرئيس من حضوره والمشاركة في مناقشاته.

أما السبب الثالث فيتعلق بتمكين تحالف قبائل بكيل وأرحب ـ الذي يتزعمه كل من الشيخ عبد الوهاب سنان رئيس «مؤتمر التلاحم الوطني» وشيخ أرحب، والشيخ محسن أبوقشطان، والشيخ سيف القبلي من «مؤتمر سبأ للقبائل اليمنية» ـ من عقد اجتماعهم أمس في حديقة الثورة بصنعاء، والاتفاق على الالتقاء مع الشيخ الأحمر ـ زعيم حاشد ـ للتوصل الى موقف موحد بشأن القضايا اليمنية قبل الاجتماع مع مجلس الرئاسة.

وكان الشيخ الأحمر قد طلب اللقاء مع مجلس الرئاسة امس، وحصل على موافقة مبدئية على المذكرة التي رفعها الى المجلس بهذا الشأن، في محاولة لقطع الطريق على القبائل التي لا تتفق معه في الرأي، كما انه لم يبد تحمساً لموافقة تحالف قبائل «سبأ» و«التلاحم» على الالتقاء به أمس، تنفيذاً للقرار الذي اتخذوه في اجتماع حديقة الثورة، على أساس ان الموافقة جاءت متأخرة، وانه كان يرغب في لقائهم أمس الأول.

ولم تتضح أسماء القبائل التي ستشارك في اللقاء مع مجلس الرئاسة. وأوضح



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ ... ١٩٩٢

اليمن

مصدر ان الوفد القبلي سيضم ٤ ممثلين عن كل محافظة وليس ٥ كما قيل من قبل. ويؤكد المراقبون ظهور تحالف بين عدد كبير من قبائل بكيل ومذحج - في اطار «مؤتمر سبأ» - بزعامة الشيخ محمد بن ناجي الغادر شيخ مشائخ خولان، بهدف اعادة التماسك واللحمة الى هذه القبائل - في مواجهة تجمع حاشد - بعد صراعات داخلية شهدتها هذه القبائل خلال العقدين الماضيين.

ومن ناحية أخرى، برز تجمع ثالث لقبائل همدان - التي تعتبر حليفاً تقليدياً محدود العدد لتجمع حاشد - عقد اجتماعاً له امس الأول ايضا، وحدد موقفه بالحفاظ على الاستقلالية والحياد، وشارك في الاجتماع عدد من رموزها الممثلين في الدولة مثل العقيد محمد الحاوري قائد الشرطة العسكرية والعقيد محسن سريع قائد احدى الوحدات العسكرية، واتفقوا على استمرار تحالفهم المستقل والابقاء على مواقعهم في الدولة اليمنية.

وبينما بدأت بعض القوى السياسية تشعر بأهمية التكوينات القبلية ودورها في ترجيح التوازنات وحسم الصراعات، فسارعت بمحاولات للاستقطاب في اطار الخلافات التقليدية بين التنظيمين الحاكمين، اكد الشيخ محمد بن ناجي الغادر رفضه القاطع لجميع أشكال الاستقطاب السياسي، وقال ان «مؤتمر سبأ» تأسس كإطار عام يهدف ضم جميع القبائل اليمنية، بما يكفل مصالحها، ويجنبها الصراعات.

وجدير بالذكر أن مؤتمر سبأ يضم قبائل خولان ومراد وعيده والحدا وعنس ونهم ودهم وأرحب وحرف سفيان، وعدداً من قبائل البيضاء وحضرموت وشبوة وإب وتعز وحجة، وهو تحالف قبلي جديد نشأ في اطار قبيلتي بكيل ومذحج التاريخيتين.



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٢

صنعاء تعزز علاقاتها مع الدول المغاربية

العرشي يرفض تضخيم أحداث الشغب اليمنية

تونس: من محمد علي القليبي

انتقد يحيى العرشي وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء اليمني موقف وسائل الاعلام الغربية من الاحداث التي وقعت اخيرا في اليمن، واتهمها بتلفيق اخبار مغرضة ومختلقة.

واضاف ـ في تصريح هاتفي لـ «الشرق الاوسط» في تونس حيث سلم امس الاول رسالة خاصة من الرئيس اليمني علي عبد الله صالح الى الرئيس زين العابدين بن علي ـ «ان الاعلام الغربي حاول أن يعطي ما جرى في اليمن حجما اوسع مما هو عليه في الواقع».

ونفى الوزير اليمني بشكل قاطع ما اوردته وكالات الانباء الغربية عن وجود خلافات بين الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض، واعتكاف هذا الاخير في بيته، للاعراب عن معارضته لسياسة الرئيس.

واوضح ان الاستعدادات تجري لتوفير الحرية الكاملة، وتهيئة الظروف الملائمة لتنظيم الانتخابات البرلمانية المقبلة، التي ستجري في ابريل (نيسان) ١٩٩٣.

واوضح ان المهندس حيدر ابو بكر العطاس يواصل رئاسة الحكومة اليمنية، التي اصدرت اخيرا عدة اجراءات وتدابير اقتصادية لمواجهة التطورات الاخيرة، وان الحكومة اليمنية تعمل لتلافي اي تراجعات في المسار الديمقراطي في اليمن.

وقال ان الحكومة اليمنية تعاملت مع الاحداث الاخيرة في اطار الدستور والقانون، ولم تلجأ الى فرض اجراءات استثنائية على المواطنين، واكد ان اليمن لا يحتاج الى مثل هذه الاجراءات.

واضاف «ليس من عادتنا ان نتهم الناس او الجهات بسهولة وتسرع، ولذلك نحن ننتظر الآن نتائج التحقيق المكلفة بتحديد اسباب المصادمات والمسؤولين عنها».

واوضح ان «زيارتي الى تونس هي المحطة الاخيرة من الجولة المغاربية التي قمت بها الى كل من المغرب والجزائر وموريتانيا وليبيا، وهي تندرج في اطار تقوية العلاقات الثنائية بين اليمن وهذه البلدان، لرأب الصدع وتحسين الاجواء العربية، وتعزيز العلاقات الثنائية مع جميع البلدان العربية الشقيقة».

واستدل على ذلك بالاتفاق الذي تم انجازه في شهر اكتوبر (تشرين الاول) الماضي بين بلاده وعمان، حول الحدود بين البلدين.

٧٩٠٠٤٤٥



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٢

العطاس يؤكد أهمية وحدة الإرادة اليمنية

تشجيع القطاع الخاص وضبط ميزانية الجيش لحل المشاكل

صنعاء: من حمود منصر

أكد المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء اليمني ان اهم ميزات الوحدة اليمنية انها تحققت باندماج نظامين كانا قائمين في شطري اليمن سابقا، وليس بسقوط نظام، وانتصار نظام آخر، كما حدث في المانيا.

وأشار في مؤتمر صحافي عقده امس في مقر وزارة التخطيط والتنمية، الى ان الصعوبات الاقتصادية والمشكلات الادارية والمالية ـ التي تعاني منها اليمن حاليا ـ ترجع في جزء كبير منها الى موروثات النظامين السابقين، بالاضافة الى الصعوبات التي نشأت اثناء الفترة الانتقالية، وأدت المزايدات السياسية بين الحزبين الحاكمين وبعض الاحزاب الاخرى الى تضخيمها، وتفاقم الاوضاع خلال الايام الاخيرة بصفة رئيسية.

وقال ان الاجراءات التي اتخذتها السلطات اليمنية ـ عقب احداث الشغب والعنف ـ كانت قد تأجلت منذ اواخر العام الماضي، بسبب رفض بعض اعضاء مجلس الرئاسة لها، والاخذ ببعضها دون البعض الآخر، وأوضح انه «لو تمت الموافقة عليها السنة الماضية، لما حدثت اعمال العنف والشغب التي شهدتها بعض المدن اليمنية في الاسبوع الماضي».

وأكد ان تفاقم الاوضاع الاقتصادية، وعدم تنفيذ الاجراءات الحكومية، وفشل بعض السياسات التي رعتها الحكومة في المجال الاقتصادي لعام ١٩٩٢، كانت نتيجة لعدم توفر الارادة السياسية الموحدة، واستمرار التوتر بين شريكي الحكم (الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي)، والمهاترات الصحافية في وسائل اعلام الحزبين، التي أججت الصراع السياسي، وافقدت الثقة بالاقتصاد اليمني، وخاصة تدهور قيمة العملة المحلية، وارتفاع الاسعار الجنوني بصورة غير طبيعية.

واضاف «عزمت على الاستقالة اكثر من مرة، وكان الشيء الوحيد الذي يتفق عليه الحزبان هو عدم قبول الاستقالة، الامر الذي كان يعطي أملا بتحسن الاوضاع».

وأشار الى ان عدم الاستقرار السياسي والامني، وانتشار المظاهر المسلحة في المدن يعدان من الاشياء المقلقة للوضع في اليمن، وقال ان الحكومة بصدد استكمال الاجراءات القانونية اللازمة التخلص من هذه الاختلالات، من خلال إلزام وزارة الاعلام والقضاء بتطبيق قانون الصحافة والعمل على تفعيل قانون الاحزاب خلال المرحلة المقبلة، واستكمال اعداد واصدار اللوائح التنفيذية لقانون تنظيم حمل السلاح وقانون المجالس المحلية.

وفي ما يتعلق بدمج القوات المسلحة، أوضح ان هناك مشروعا يدرس لوضع اسس تنظيم وإعادة بناء القوات المسلحة، وليس دمجها بمفهوم المزج بين يوم وليلة، وقال ان الهدف الاساسي هو التنظيم وإعادة بناء القوات المسلحة على ضوء المعطيات الجديدة في اليمن.

وذكر ان اهم الآفات التي يعاني منها الاقتصاد اليمني هي التهريب، والتهرب من دفع الضرائب، ولمعالجة هذه المشكلة تعتزم الحكومة اصدار قانون يشدد العقوبات على المهربين والمتهربين من دفع الضرائب، وأشار العطاس الى ان الحكومة ترصد مبالغ بالعملات الاجنبية، لكي يتدخل البنك المركزي في الاوقات المناسبة لتغطية استيراد بعض السلع ـ بالاضافة الى السلع الاساسية المتفق عليها ـ وذلك لدعم الريال اليمني وحمايته، وسيتم ذلك بعد تنظيم عملية الصرافة، وتنفيذ قانون تداول العملات وصرافتها بواسطة صيارفة مرخص لهم او بنوك. وستكون مسؤولية البنك المركزي مراقبة سوق الصرف، والتدخل لتمويل بعض العمليات التجارية، عندما يرى ان قيمة الريال ستخرج عن الحدود المقررة لها.

وكشف عن توجهات جديدة للحكومة لاتاحة فرصة اكبر امام القطاع الخاص لمناقشة القطاع العام في بعض المجالات الاقتصادية والصناعية، مثل صناعة الاسمنت والنسيج، التي كانت حكرا على القطاع العام. وأكد ان الحكومة تفكر جديا في انشاء شركات مساهمة في هذه القطاعات وغيرها بهدف تشجيع الاستثمار والادخار.

وأشار الى ان الاستكشافات النفطية تؤكد ان هناك آفاقا واسعة للاستثمار في قطاع النفط في اليمن. وأوضح ان ميزانية الحزبين الحاكمين كانت عام ١٩٩٢ في حدود ١٠٠ مليون ريال لكل منهما، وهي ميزانية منخفضة مقارنة بما كانت عليه في عام ١٩٩١. ونفى ان تكون هناك ميزانيات خاصة لجيوش خاصة كالحرس الجمهوري او الحرس الخاص وقال «هناك ميزانية واحدة لجيش يمني واحد».

وأكد ان الحكومة لم تتمكن من التحكم في الإنفاق العسكري، وهو احد المشكلات التي اعترضتها خلال عملها في الفترة الانتقالية. وأشار الى ان ثمة لجنة شكلت برئاسة رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، لبدء دراسة اوجه الانفاق على الجيش، وتحديدها وفق قواعد وأسس منظمة، والاستفادة من ذلك لوضع ميزانية محددة للجيش.

وقد تمخضت احداث الشغب في المدن اليمنية خلال الفترة من ٩ ـ ١٢ ديسمبر (كانون الاول) الجاري عن سقوط ١٥ قتيلا و١٢٨ جريحا، واعتقال ٦٩١ شخصا. جاء ذلك في تقرير قدمه العقيد غالب مطهر القمش وزير الداخلية والأمن الى مجلس النواب اليمني أمس، بعد ان اشارت احصائية رسمية سابقة الى مقتل ١١ شخصا واصابة ١٥ جريحا واعتقال ٢٨٧ شخصا فقط.

وقال القمش ان مدينة تعز شهدت ٧ قتلى و٨٦ جريحا، اضافة الى اعتقال ٢١٠ اشخاص، بينما قتل ٤ اشخاص واصيب ٩، واعتقل ٤٢ شخصا في ذمار.

وفي صنعاء قتل ٣ اشخاص واصيب ١٢ شخصا، واعتقل ١٢٠ آخرون. اما الحديدة فقتل فيها شخص واحد واصيب ٢٠، واعتقل ٢٠٣ أشخاص. وكذلك اصيب شخص واحد في مدينة القاعدة واعتقل ٨٢ شخصا، كما اعتقل ٢٤ آخرون في شرق ذمار.



تحقيق خاص من صنعاء وتعز

لماذا انفجر اليمنيون؟

تحقيق بقلم

عبدالوهاب المؤيد

■ الاضطرابات والتظاهرات العنيفة التي شهدها اليمن خلال الايام القليلة الماضية، وهي الاسوأ منذ توحيده في ايار (مايو) ١٩٩٠، اندلعت احتجاجاً على غلاء المعيشة وتدهور الوضع الاقتصادي، لكنها اتخذت، بسرعة، طابعاً سياسياً، اذ اتهم الرئيس اليمني علي عبدالله صالح «بعض القوى السياسية» بالوقوف وراء الاضطرابات، بينما طالبت المعارضة اليمنية بتشكيل حكومة جديدة تحل محل الحكومة الحالية التي يرئسها المهندس حيدر ابو بكر العطاس. وقد ترددت انباء قوية في صنعاء، اكدها بعض المصادر اليمنية، ان العطاس قدم استقالة حكومته وان مجلس الرئاسة طلب منه «الانتظار» حتى تهدأ الاوضاع قبل بتها. كما ترددت انباء ان نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض اعتكف في عدن بسبب خلافات في وجهات النظر بينه وبين بعض كبار المسؤولين حول كيفية معالجة الوضع المتدهور في البلاد.

بدأت الاحداث الاخيرة في اليمن، بتظاهرة قامت في مدينة تعز (٢٦٥ كلم جنوب صنعاء) يوم السبت ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي. واستمرت زهاء ثلاث ساعات، اتسمت بطابع العنف، واحدثت اضراراً بسيطة في بعض المكاتب الحكومية والسيارات والمحلات التجارية. وقد شارك فيها عدد من الطلاب، لكن معظم المتظاهرين كانوا من عامة الناس. وجاءت التظاهرة احتجاجاً على ارتفاع الاسعار وانخفاض قيمة الريال وسوء الاوضاع المعيشية عموماً. وهدأ الوضع لمدة عشرة ايام قبل ان ينفجر مجدداً في تعز وبصورة اكثر عنفاً وتحدياً وذلك يوم ٩ من الشهر الجاري، واستمرت معظم النهار اجتاحت خلاله عدداً من فروع الوزارات والمحلات التجارية والسيارات. وواجهتها قوات الشرطة للحيلولة دون اتساعها فتحولت الى صدام نتج عنه خسائر في الأرواح والممتلكات العامة والخاصة.

وتجددت التظاهرات في تعز في اليوم التالي ثم انفجرت الاضطرابات في صنعاء ومدينة الحديدة ومدينتي مار ورداع في محافظة ذمار (١٠٠ كلم جنوب العاصمة).

يوم ١٠ من الشهر الجاري شهدت صنعاء مسيرة ضمت بضعة آلاف من المواطنين حاولت الوصول الى مجلس النواب ومجلس الرئاسة، وتصدت لها قوات الامن، وتمكنت خلال خمس ساعات من احداث اضرار غير قليلة في بعض المؤسسات الحكومية وغيرها واستخدم رجال الشرطة الغاز المسيل للدموع للمرة الاولى لتفريق المتظاهرين.

وفي مدينة الحديدة، بدأت التظاهرات بمجموعات قليلة لم تلبث ان تكاثر عدد المشاركين فيها واتجهت نحو مبنى المحافظة. وفي تصريح لـ «الوسط» قال الشيخ عبدالرحمن عثمان محافظ الحديدة، «عندما بدأت التظاهرة تتجه نحو المحافظة، اصدرنا التوجيهات لقوات الامن بأن تترك لهم كامل الحرية، طالما استمرت التظاهرة سلمية». واضاف، «وقد بدأ العنف عندما وصل المتظاهرون الى مقر الجمعية الاستهلاكية وبدأوا ينهبون اكياساً من الدقيق والقمح كانت على ناقلات تقف امام الجمعية،



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ دسمبر ١٩٩٢

واتجه البعض الى محلات تجارية وبداوا بتكسير النوافذ والأبواب، وهنا تدخلت قوات الامن وقبضت على كل الجناة واستعادت منهم ما اخذوه، وتم اخذهم الى النيابة ليقدموا للمحاكمة». واختتم محافظ الحديدة تصريحه بقوله، «لم تقع اصابات بشرية باستثناء قتيل واحد وجريحين اثنين، وكلهم من المتظاهرين عندما هاجمت مجموعة، هؤلاء الثلاثة، بقالة لبيع المواد الغذائية، فقاومهم صاحبها بسلاح ناري».

واعلنت المصادر الرسمية ان حصيلة هذه الاضطرابات التي استمرت بضعة ايام هي ١١ قتيلاً و٨٥ جريحاً و٢٨٧ معتقلاً.

وقد تراس الرئيس علي عبدالله صالح اجتماعاً لمجلس الرئاسة يوم ٩ من الشهر الجاري لمناقشة الاضطرابات وعبّر المجلس عن اسفه لما حدث من اعمال تسيء الى «النهج الديموقراطي والمصلحة الوطنية». واكد حق المواطنين في التعبير عن آرائهم بالاسلوب السلمي الديموقراطي. وانتهى مجلس الرئاسة الى القول ان الاجتماع اتخذ «عدداً من الاجراءات والتدابير الكفيلة بالحفاظ على الامن والاستقرار وتوفير الطمانينة في المجتمع».

ومن جهة ثانية، قال حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء، ان ارتفاع الأسعار وانخفاض العملة المحلية في الفترة الاخيرة، لا يعبران عن حقيقة الاوضاع الاقتصادية في اليمن. واضاف رئيس الوزراء في حديث بثته قناتا التلفزيون، ان أسباب هذا التدهور في الاسعار وفي قيمة الريال، هي المضاربة والمتاجرة بالعملة وربط اسعار كل شيء بالدولار، اضافة الى عدم التزام بعض التجار بقرارات الحكومة. واكد العطاس ان الحكومة تعكف على دراسة الوضع لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بالمعالجة، وهي تناقش الآن عدداً من القرارات في اجتماع مشترك مع مجلس الرئاسة، لاعادة الاسعار الى ما كانت عليه قبل التطور الأخير. ولخص العطاس هذه الاجراءات في الآتي، «اولاً، توفير السلع كما هي عليه الآن، وثانياً، ضبط الاسعار، وفرض الرقابة الدقيقة عليها، ثالثاً، سيصدر البنك المركزي اللائحة الخاصة بتنظيم العملات واعمال الصرافة لقطع الطريق على المتلاعبين باسعار الريال». واشار الى ان الاقتصاد في طريقه الى التحسن خصوصاً بعد الاكتشافات النفطية، اضافة الى ان الحكومة تسعى الى الحصول على العملات الصعبة لدعم الريال، وعلى تسهيلات وقروض سترفع من مستوى الاقتصاد والعملة المحلية.

وقد ندد الحزب الاشتراكي – احد الحزبين الحاكمين – بالتظاهرات الدامية التي شهدها اليمن ودعا الاحزاب السياسية الى «ضبط النفس» والعمل على تهيئة «المناخات المناسبة» لاجراء الانتخابات في نيسان (ابريل) المقبل.

حوار مع محافظ تعز

وفي حوار مع «الوسط» قال العقيد محمد عبدالله الارياني محافظ تعز، «فأجاتنا اعمال الشغب صباح الأربعاء ٩ كانون الأول (ديسمبر) الجاري وكنا نظنها تظاهرات سلمية، ولكنها سرعان ما تحولت الى اعمال عنف وشغب واقتحام للمؤسسات الحكومية والتجارية. فالمسيرات اقتحمت اكثر من ٤٠ في المئة من المؤسسات الحكومية والتجارية، وكانت الأضرار الكبرى في مؤسسات ومكاتب القطاع الحكومي، اذ ان بعضها تم تدميره نهائياً، مثل مكتب البلدية وفرع مؤسسة التجارة الخارجية».

وحول المشاركين في التظاهرات وحجم الخسائر، قال محافظ تعز، «لم نستطع بعد تحديد الخسائر، وهي كبيرة ولكنها ليست بالحجم الذي ذكرته الأنباء. وكان المشاركون في التظاهرات من عامة الناس، بينهم عناصر من الطلاب والاحزاب ووافدون من بعض الأرياف. وهناك لجنة من المحافظة ومن الامن، تقوم بالتحقيق والمسح على الطبيعة، وتحتاج الى



المصدر : الوسط اللندنية

التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اسبوع تقريبا لتكشف الحقائق الدقيقة».

● الا ترون ان الأسباب الاقتصادية كانت كافية لحصول التظاهرات؟

- أعتقد ان الأسباب الاقتصادية تم توظيفها لأغراض اخرى، وان وراء الاحداث عناصر سياسية. ولكن لا نستطيع ان نحدد شيئا الا بعد انتهاء التحقيق وفي ضوء ما يسفر عنه.

● قيل ان وحدات مدرعة من القوات المسلحة تم ارسالها لمساعدة الشرطة في الحفاظ على الأمن!

- هذا ليس كله صحيحاً. والذي تم ارساله، هو سرية متخصصة من القوات المسلحة، افراد دون اسلحة وليس من المدرعات، لأن قوات الامن كانت محدودة وغير مستعدة. وهذه السرية هي التي ساعدت في حسم الموقف يومي الأربعاء والخميس.

● هل تتوقعون ان يتكرر ما حدث؟

- احتمال بعيد ولكنه وارد. ولو حدث فإن اجهزة الامن مستعدة الآن لوقف اي شغب ساعة ظهوره.

موقف المعارضة

ويمكن التوقف عند المؤشرات الرئيسية الآتية التي افرزتها الاحداث الاخيرة:

١ - ان حقيقة ما خلفته الاحداث من خسائر لا تزال مجهولة وستظل مجهولة لأسابيع وربما لشهور، فهي اكبر مما اعلن عنه بكثير. ويلاحظ ان الدولة لم تشكل حتى الآن لجنة مختصة للتحقيق في هذه الاحداث، وهذا قد يعني ان فترة المواجهة لم تنته بعد.

٢ - الغموض لا يزال يحيط بهوية العناصر التي تقف وراء هذه الاحداث على رغم الاتهامات التي صدرت من هذا الطرف او ذاك.

٣ - ان احزاب المعارضة ترددت في البداية في اعلان موقف من هذه الاحداث.

ويوم ١٢ كانون الأول (ديسمبر) الجاري اعلنت المعارضة اليمنية المنضوية في اطار «المؤتمر الوطني» الذي يضم نحو ٢٠ تنظيماً معارضاً، انها تؤيد تشكيل حكومة ائتلافية جديدة تتمثل فيها احزاب المعارضة وتكون مهمتها محاولة التوصل سريعاً الى حلول للمشكلات الاقتصادية في البلاد والاشراف على الانتخابات التشريعية المقررة في ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل وضمان اجرائها في اجواء طبيعية. وجاء هذا الاعلان بعد لقاء ممثلين عن المعارضة بممثلين عن الحزبين الحاكمين، المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي.

كما أصدرت احزاب المعارضة، في اطار المؤتمر الوطني، بياناً حددت فيه موقفها من الاحداث مؤكدة «رفض العنف اياً تكن اسبابه ومصادره وتحميل السلطة الحاكمة المسؤولية عما حدث، كونها هيات الأسباب التي دفعت الى العنف». ودعا البيان «العلماء الى اصدار فتوى شرعية في مدى جواز استخدام العنف لصد التظاهرات» ودعا «مشايخ القبائل الى تحمل مسؤولياتهم في التعاون مع المجتمع لضبط الشارع اليمني، والجيش الى ان يلزم الحياد في مواجهة السلطة للتظاهرات». وطالب القضاة بأن يكونوا في مستوى المسؤولية تجاه نتائج الاحداث، والا يسمحوا باي تدخل في مهامهم وواجبهم القضائي، وأن يتضامنوا مع المحامين المعتصمين بمقر النيابة العامة لأمانة العاصمة، احتجاجاً على تعامل بعض سلطات الأمن في صنعاء، مع السجناء بصورة تخالف القانون. كما اكد بيان احزاب المعارضة تعاطف الاحزاب مع المتضررين من الاحداث، وطالبت الدولة بتعويضهم عما فقدوه نتيجتها، وباعتبار ضحاياها من الجانبين شهداء.

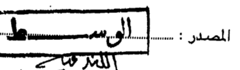
٤ - بصرف النظر عمن قد يكون - او لا يكون - وراء الاحداث، فإن ارتفاع الاسعار، سلك سلماً تصاعدياً مميزاً منذ مطلع الشهر الجاري. وعلى مدى الاسبوع الأول منه فقط، بلغت نسبة التصاعد ما بين ١٠ و١٥ في المئة في اسعار معظم السلع. ورافقها انخفاض في قيمة الريال امام العملات الاخرى، بالنسبة نفسها تقريباً. وكان هذا الواقع كافياً لاثارة تراكمات الوضع الاقتصادي والمعيشي خصوصاً، الذي يواجهه عامة الناس.

النفط والاصدار النقدي والمضاربات

وزاد من تفاقم الوضع حتى الانفجار، تركيز وسائل الاعلام والصحافة اخيراً، على ثلاثة عناصر اقتصادية او ذات صلة مباشرة بالوضع الاقتصادي والمعيشي.

أولها، اصدار الحكومة مئة مليار (بليون) ريال، وانتشار الخبر بأن هذا الاصدار النقدي مكشوف في معظمه من دون رصيد يغطيه. وقد انتقد رئيس الوزراء اجهزة الاعلام الرسمي، وقال انها نقلت الخبر مغلوطاً، مما اثار مزيجاً من السخط والقلق لدى المواطنين، وقال المهندس العطاس في لقائه بقيادات الاعلام في اوائل الشهر الجاري، ان اصدار هذا المبلغ سيتم على مدى أربع سنوات وليس في هذا العام. ومن



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٢

جهة اخرى، فانه ليس اصداراً جديداً، ولكنه مقابل اوراق الدينار (عملة الدولة في جنوب اليمن قبل الوحدة) التي ستسحبها الحكومة، ومقابل للأوراق التالفة من الريال لمختلف فئاته.

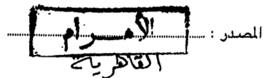
ثانيها، اخبار الاكتشافات النفطية التي تضاعفت في بعض الحقول، ومنها على مثلاً، الاكتشافات الاخيرة في ستة حقول اضافية في حضرموت رفعت احتياطي النفط في هذه المنطقة، من ٥٤٠ مليون برميل، الى مليار و٤٠ مليون برميل. وفي الوقت نفسه فان ما يسمعه الناس من اخبار اكتشافات، لا يجدون له اثراً في الواقع المعيشي لحياتهم.

ثالثها، اعلان الحكومة زيادات في الاجور والمرتبات لموظفي الدولة، تبتدأ مطلع ١٩٩٣ وفي مثل هذه المناسبة، يبدا التجار والمضاربون برفع اسعار السلع والعملة الصعبة في مقابل الريال، في وقت واحد ودفعة واحدة، توخياً للسيولة التي ستضيفها الحكومة الى ايدي العاملين في اجهزتها دفعة واحدة.

رابعها، في مقابل كل هذا، ظهر الفراغ الذي يتركه انعدام الرقابة على الأسعار وسوق الصرافة، التي اصبحت اقرب الطرق الى الاثراء. وتتساهل الحكومة في تطبيق قراراتها التي اصدرتها في ١٩٩١ و١٩٩٢، بهذا الخصوص. ويؤكد هذا، ان مجرد اعلان الحكومة عن عدم تساهلها مستقبلاً بهذا الموضوع، رفع سعر الريال في السوق السوداء، من ٥٦ ريالاً للدولار الواحد كما كان وصل اليه، الى ٤٧ ريالاً خلال ٢٤ ساعة تقريباً.

واخيراً فان التحقيق في اسباب الاحداث، سيتشعب ويطول ويسبب كثيراً من الجدل الساخن، بين الدولة واحزاب المعارضة. نظراً الى ان التركيز من قبل الجانبين، ينصب على الأبعاد السياسية للأحداث، الى حد يكاد يهمش الأبعاد والأسباب الاقتصادية لها ■



المصدر : 

القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ ديسمبر ١٩٩٢

مرسوم أميرى يحدد دور المجلس الاستشارى بالبحرين

المنامة - ر. اصدر الشيخ عيسى بن سلمان ال خليفة امير البحرين مرسوما امس حدد فيه الدور ، والقواعد المنظمة لعمل المجلس الاستشارى الذى اعلن عنه فى الاسبوع الماضى . وذكر المرسوم ان الامير سيدعو المجلس لعقد اولى جلساته فى غضون الثلاثين يوما التالية لنشر اسماء اعضاء المجلس المعينين فى الجريدة الرسمية. واوضح المرسوم فى اشارة لدور المجلس انه سياخذ رايه فى مشروعات القوانين التى سيعرضها عليه مجلس الوزراء قبل رفعها للامير للتصديق عليها وان مدته ٤ سنوات قابلة للتجديد . ولم يذكر المرسوم ما اذا كان من حق المجلس الاعتراض على مشروعات القوانين المعروضة عليه غير انه اشار الى ان الامير له صلاحيات حل المجلس وان المجلس الاستشارى سيعقد دورتين فى العام .

المصدر : الوسط
الاندنيسية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٢

مصادر الحزبين الحاكمين: التظاهرات حركتها «الضائقة الاقتصادية»

بقلم عفاف زين

■ تتفق مصادر الحزبين الحاكمين في اليمن، المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي، على القول ان التظاهرات التي اجتاحت المدن الكبرى، وخصوصاً صنعاء وتعز، سببها «الضائقة الاقتصادية» التي تعاني منها البلاد.

والجدير بالذكر ان سعر الريال اليمني تدهور خلال الايام القليلة الماضية حتى وصل الى ٥٤ ريالاً مقابل الدولار الاميركي في مدينة تعز. ولوحظ ان اندلاع اعمال العنف في تعز، في ٩ الشهر الحالي، سبقها انعقاد مؤتمر جماهيري حاشد ناقش على مدى يومين، كما علمت «الوسط»، وثيقة الاهداف العامة الخاصة به ثم اقرها. وانتخب المؤتمر مجلس عمل جماهيرياً للمحافظة مكوناً من ٧٥ عضواً، وامانة عامة من ١٥ عضواً. واصدر المؤتمر في ختام اعماله، في ٣ كانون الاول (ديسمبر) الجاري، بياناً تضمن مطالب عدة ابرزها:

- المطالبة بتحسين اوضاع المدينة وحمايتها من السيول وتحقيق التنمية التي تحتاجها المحافظة.
- تنفيذ جميع القوانين الصادرة عن مجلس النواب وتعديل قانون الادارة المحلية واخضاعه لمبدأ الانتخابات الديموقراطية.
- اطلاق سراح المعتقلين السياسيين من ابناء محافظة تعز.
- حصر مخصصات شؤون القبائل، واعطاء محافظة تعز نصيبها من هذه الموازنة.
- نقل المواقع العسكرية من المدن والعاصمة، والإسراع في توحيد القوات المسلحة. وابعاد الاحياء السكنية عن هيمنة الضباط واحترام حقوق جميع المواطنين. واتاحة الفرص امام جميع ابناء اليمن في العمل والتوظيف ودخول الكليات العسكرية. وطالب المؤتمر بمكافحة ظاهرة التهريب واعادة الامن والاستقرار الى مدينة تعز.

على مستوى المعالجة السياسية لظاهرة الشغب الاهلي والمسيرات الشعبية الغاضبة، تزامنت احداث العنف في مدينة تعز في ٩ كانون الاول (ديسمبر) الجاري مع مواصلة حكومة حيدر ابو بكر العطاس اجتماعاتها المفتوحة لليوم الرابع في صنعاء لاستكمال معالجة الاوضاع



الاقتصادية. وقررت الحكومة اليمنية في ختام اجتماعاتها التي صادفت انتقال ظاهرة العنف والاحتجاج الشعبي الى صنعاء رفع توصياتها بهذا الشأن الى مجلس الرئاسة. وطلبت الحكومة عقد اجتماع مشترك مع مجلس الرئاسة لاتخاذ قرار نهائي بصددها. وكانت حكومة العطاس وضعت في ١٥ كانون الاول (ديسمبر) العام ١٩٩١ برنامجاً سياسياً واقتصادياً طموحاً تحت عنوان «برنامج البناء الوطني والاصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والاداري» اقره مجلس النواب اليمني في ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١. غير ان البرنامج يتطلب تنفيذه شرطين، تطبيق الخطة الامنية اي جمع الاسلحة وبسط سلطة الدولة في كل انحاء الجمهورية اليمنية، بما فيها مناطق وجود القبائل بكل اعرافها وقوانينها وقواتها الامنية الخاصة. وانهاء ظاهرة العنف في الشارع الشعبي اليمني. والشرطان الضروريان لتطبيق الخطة الحكومية الانقاذية، التي بلغت العام الاول من عمرها، مرتبطان ايضاً بقدرة الحزبين الشريكين، الاشتراكي والمؤتمر، على التشاور والتنسيق، وهذا الطموح السياسي غير متوفر حتى الآن في صنعاء.

الازمة الاقتصادية التي يواجهها اليمن بعد اكثر من عامين من اعلان الوحدة بلغت درجة من الخطورة حتمت على الدولة البدء بتطبيق سياسة التقشف وعصر النفقات على كل المستويات. وفاقم الازمة الاقتصادية تدني كمية النفط المصدرة الى الخارج، بسبب ازدياد الاستهلاك المحلي الذي وصل الى ٦٥ الف برميل يومياً، اي ما يعادل حوالي نصف كمية الانتاج. ثم تدني اسعار النفط الخام في السوق العالمية. وقال مصدر مسؤول في صنعاء لـ «الوسط» ان الحكومة اليمنية مدينة للبنك المركزي بـ ٧٥ مليار ريال يمني. وكانت مصادر اقتصادية اكدت لـ «الوسط» ان اليمن خسر ١٧ في المئة من اجمالي الناتج القومي، و٧٠ في المئة من دخله من العملات الصعبة بعد حرب الخليج، حيث اعتمد الاقتصاد اليمني بشكل اساسي على عائدات العمالة اليمنية، من دول الخليج، والتي كانت تحول سنوياً قرابة ١,٢ مليار دولار. وتفيد مصادر مطلعة داخل وزارة العمل اليمنية ان نسبة البطالة بلغت ٢٧ في المئة من مجموع الايدي العاملة، وان نسبة المديونية



الخارجية بلغت ٧,٥ مليار دولار، ما ادى الى تدهور قيمة العملة المحلية (الريال) تجاه الدولار. وتعتقد مصادر اقتصادية عليمة في صنعاء ان كل هذه المعطيات مجتمعة تسببت في حدوث ظاهرة الارتفاع الجنوني في اسعار السلع الغذائية وقد دفع هذا الوضع الحكومة اليمنية الى السماح للتجار والمستوردين بشراء العملات الصعبة من السوق لتغطية عمليات استيراد السلع التموينية.

وتعترف مصادر يمنية مسؤولة بان احد الاسباب الرئيسية للازمة الخانقة هو التضخم الاداري في الجهاز السياسي للدولة اليمنية الموحدة. فالعجز العام في الموازنة بلغ ١٥ مليار ريال. وياكل بند «الاجور والمرتبات» وحده قرابة ٥٢ في المئة من الموازنة. وهذا العجز ادى الى تاخر رواتب قطاعات واسعة من القوات المسلحة اليمنية، التي يتردد ان موازنتها السنوية نفدت منذ فترة، ما ادى الى حدوث تمرد في مارب وعدن اواخر الشهر الماضي ومطلع الشهر الجاري. ويعترف قادة سياسيون من الحزبين الحاكمين، المؤتمر والاشتراكي، بان عملية الوحدة التي تمت بقرار سياسي لم تصحبها دراسات واحصاءات دقيقة تمكن سلطات دولة الوحدة من اعادة بناء مؤسسات القوات المسلحة والجهاز التعليمي ووزارة الخارجية بما يؤمن للجمهورية اليمنية ما تحتاجه من هذه المؤسسات الاستراتيجية ويوفر عليها الاسراف الكبير من المال العام، لأن عملية الدمج بصورة عشوائية ارهقت كاهل السلطة واخرجت المواطنين الغاضبين الى الشوارع وعرضتهم لنيران قوات الامن التي عادت الى الاخذ بنظرية «المؤامرات الخارجية».

في مقابل ذلك حذر حزب التجمع اليمني للاصلاح الحكومة اليمنية من استغلال حوادث العنف الاهلي «كي يحاصر العملية الديموقراطية ويسعى الى وأد الديموقراطية» كما قال الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر، رئيس حزب التجمع اليمني للاصلاح، لـ «الوسط» في اتصال هاتفي □



المصدر : روز اليوسف
القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١-٢-١٩٩٢

هل تنشب حرب أهلية فى اليمن ؟!

تقرير ـ يوسف الشريف :

بعد ان ضبطت اجهزة الامن فى اليمن المسئولين عن ظاهرة التفجيرات والاغتيالات السياسية ، وكشفت القوى الخارجية التى تقف معهم ، لا تزال اليمن مهددة بحرب اهلية .. فقد فوجئت احزاب المعارضة بتاجيل الانتخابات إلى ٢٧ ابريل القادم ، ووصفت هذا الموقف بانه غير دستورى ، وتحايل من قبل الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبى العام والاشتراكى) على نصوصه للإبقاء على نفوذهما فى الحكم إلى حين ترتيب اوضاعهما السياسية على صعيد الاندماج او التحالف او التنسيق ضماناً للفوز باكبر نصيب من مقاعد البرلمان ..

ويرجع تاجيل الانتخابات إلى تباطؤ اللجنة العامة للانتخابات فى إنجاز مهامها الإجرائية الخاصة بتحديد الدوائر الانتخابية ، ووضع الضوابط الخاصة بنزاهة وحرية العملية الانتخابية ، إضافة إلى تلكؤ الحكومة فى رصد الميزانية المالية التى يستحيل بدونها البدء فى إجراء الانتخابات !

لكن الجدير بالذكر ان مختلف احزاب الحكومة والمعارضة كانت ممثلة وشريكة فى تسيير اعمال اللجنة العامة للانتخابات ، وانها كانت على اطلاع كامل بصعوبة او استحالة إنجازها لمهامها خلال الفترة التى حددت لها ، وان تاجيل إجراء الانتخابات اصبح امراً محتوماً ومعروفاً للجميع !

لكن فى إطار اللعبة السياسية لكسب الاصوات الانتخابية وتوسيع القاعدة الجماهيرية ، انبرت احزاب المعارضة إلى التنديد بقرار مجلس الرئاسة مد الفترة الانتقالية للمرة الثالثة .

وبينما ادانت بعض احزاب المعارضة خلافات الحزبين الحاكمين ، وماادت إليه من تعطيل اعمال اللجنة العامة للانتخابات ، وإلزامها بفترة قصيرة يستحيل ان تنجز مهامها المتشعبة بدقة وانضباط خلالها ، رات غيرها من الاحزاب ان خلافات الحزبين الحاكمين ، وحتى تكرار اعتكاف نائب الرئيس وامين عام الحزب الاشتراكى على سالم البيض فى عدن ، والمكلا



المصدر : روز اليوسف
الكاريكاتير
التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

[illegible] بعد قيام دولة الوحدة مجرد [illegible] مسحوبة للفصول والتفاصيل لاستبقاء [illegible] على قمة السلطة سواء خلال الفترة الانتقالية الإضافية ، وربما إلى الابد . وشككت لذلك في التزامهما بإجراء الانتخابات في موعدها المحدد

[illegible] اتسعت شقة الخلاف بين الحزبين [illegible] وأحزاب المعارضة واتسعت كذلك [illegible] السياسية بين الجماهير وبين النظام . [illegible] المظاهرات سقاسية والنوبة [illegible] تفرغ شحنتها السياسية . وتعبر [illegible] ومعاناتها الحادة حول تدني الأجور [illegible] السلع الضرورية [illegible] . وهكذا سقط [illegible] من المتظاهرين وعشرات الجرحى [illegible] قوات الأمن .

[illegible] الأجواء السلبية المضطربة ، [illegible] حرب البيانات السياسية والاتهامات [illegible] المتبادلة على الساحة الديمقراطية ، وإزاء إلقاء مسئولية تحريك المظاهرات على الحزب الاشتراكي بحكم نفوذه التنظيمي داخل النقابات العمالية والمهنية ، قدم المهندس ابوبكر العطاس استقالته واشترط للتراجع عنها تفويضه من قبل مجلس الرئاسة بصلاحيات كاملة لمواجهة الأزمة الاقتصادية ، بينما عاد نائب الرئيس امين عام الحزب الاشتراكي علي سالم البيض إلى الاعتكاف للمرة الرابعة في مقر إقامته بصنعاء ، الأمر الذى وصفه المراقبون بأن الحزبين الحاكمين يجتازان الآن ، أزمة ثقة حقيقية وخطيرة .

من جهته قرأ مجلس النواب الفاتحة على ضحايا المظاهرات ووضعهم في مصاف الشهداء وشكل لجنة للتحقيق وتقصي الحقائق ، وقام الشيخ سنان ابولحوم على رأس لجنة للمصالحة بين الحزبين الحاكمين ، ولجنة ثالثة برئاسة الشيخ الشائف لتصفية آثار الاحتكاك بين القبائل ، وبعض الوية القوات المسلحة المتمركزة في مناطقها ، وعقدت بعض القبائل والشخصيات العامة مؤتمراً عاماً لدراسة الوضع السياسي والاقتصادي ، خرج ببيانات تدين النظام الحاكم وترسي قواعد المسيرة الديمقراطية ■



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ / ٩ / ١٩٩٢

استمرار الجدل حول طبع ١٠٠ مليار ريال

العطاس يستنكر هجوم المعارضة اليمنية الأوراق الجديدة بدل الدينار والعملات

عدن: من لطفي شطارة

أثار قرار الحكومة اليمنية طبع ١٠٠ مليار ريال جديدة عاصفة سياسية، حيث استغلتها بعض احزاب المعارضة فرصة للهجوم على الحكومة والحزبين الحاكمين، وشاركت في ذلك بعض دوائر الحزبين الحاكمين ذاتهما.

وعلى الرغم من ان المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء استنكر الهجوم، الذي اتهم الحكومة باغراق السوق بالريالات اليمنية، مما يضعف قيمة الريال امام الدولار، خاصة أن عملية الطبع لم تتم بعد، فإن ذلك لم يمنع تدهور قيمة الريال، وتفاقم الارتفاع الجنوني في الاسعار، في ظاهرة من التضخم لم تشهد لها اليمن مثيلا.

وكانت المعارضة قد اتهمت الحزبين الحاكمين بانهما يمهدان لشراء اصوات الناخبين قبيل الانتخابات المقبلة، وتدبير التمويل اللازم لحملتيهما الانتخابيتين، حتى يتمكنا من البقاء في السلطة لفترة مقبلة. وتضمنت الاتهامات ان هذه الخطوة تاتي لتمييع العملة المحلية، من اجل تغطية نفقات الحكومة «التبذيرية»، التي أدت الى عجز في الميزانية العامة بلغ ١٤ مليار ريال خلال العام الحالي، بزيادة قدرها ملياري ريال عن مقدار العجز التقديري في مشروع الميزانية الذي قدمته الحكومة الى مجلس النواب. حيث قدرتها بنحو ١٢ مليار ريال فقط.

وأكد مصدر مسؤول في وزارة المالية اليمنية لـ «الشرق الاوسط» ان القرار لم ينفذ بعد، وان العملة الجديدة لم تطبع، ورفض الافصاح عن مزيد من التفاصيل حول الضجة التي احدثها قرار الحكومة، بينما يواصل محمد احمد الجنيد محافظ البنك المركزي اليمني امتناعه عن الادلاء باية تصريحات صحافية حول طبع الريالات الجديدة اكتفاء بما طرحه المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الحكومة في بيانه امام البرلمان الاسبوع الماضي.

وقد استأنست «الشرق الاوسط» براي احد الخبراء اليمنيين في الشؤون المالية حول ردود الافعال التي تضاربت حول الهدف الحقيقي من طبع هذا المبلغ، والاسباب الكامنة وراء قرار الحكومة اليمنية، وكانت تفتقر الى التحليل الاقتصادي والموضوعي.

وأدى ذلك برئيس الوزراء الى التحدث بلهجة حادة تحت قبة البرلمان، حيث هاجم صحف المعارضة وصحف الحزبين الحاكمين جميعا، وقال «ان التناول السيئ لمسألة العملة الجديدة قد اثار الرعب عند التجار، وترتب عليه ارتفاع الاسعار، والمضاربة بالعملات الاجنبية، وفقدان العملة المحلية قيمتها». وأضاف «ان اشتداد المعارك السياسية بين الاحزاب دفعها لاستخدام أي شيء حتى وان كان ذلك غير صحيح».

وقال خبير اقتصادي يمني لـ «الشرق الاوسط» ان قرار طبع مبلغ الـ ١٠٠ مليار لا يعد جريمة اقتصادية، فجميع دول العالم تطبع عملاتها باستمرار لاستبدالها بالعملات التالفة وغير القابلة للتداول واضاف ان حقيقة طبع هذه الكمية تكمن في ان الحكومة تخطو خطوة لتنفيذ قرارها الذي اتخذته مطلع العام الماضي،

باعتبار الريال هو العملة اليمنية الموحدة، وسحبت الدينار الذي كان متداولا في جنوب اليمن ـ سابقا ـ من الاسواق.

وقد جاءت هذه الخطوة بعد ان الغت دولة الامارات العربية المتحدة التزامها بمنح اليمن بمناسبة تحقيق وحدتها مبلغ ٨٦ مليون دولار لتغطية تكاليف طبع عملة جديدة للجمهورية اليمنية، تسمى «الدرهم» وكسورها (الفلس) والغاء العملتين السابقتين للشمال والجنوب (الريال والدينار). غير ان موقف اليمن من أزمة احتلال الكويت دفع دولة الامارات الى الاعتذار عن الوفاء بالتزامها لاصدار العملة الجديدة، ولم يعد امام الحكومة اليمنية من خيار غير البحث عن معالجات سريعة لانهاء ازدواجية التداول بعملتين في بلد موحد، مما يشكل رمزا يوميا للتشطير.

وعند مناقشة قرار ابقاء أي من العملتين، اخذت الحكومة في الاعتبار الكمية المتداولة من كل عملة، فغلب الريال على الدينار من حيث الكمية، وتقرر حينها ان يكون الريال هو العملة السيادية للجمهورية اليمنية، على ان يتم سحب الدينار بصورة تدريجية من الاسواق لانهاء حالة الازدواجية في التداول بالعملتين، التي احدثت ارباكاً عند المواطنين.

وأضاف الخبير الاقتصادي ان الخطوة التالية التي كان على الحكومة اتخاذها ـ بعد المصادقة على ابقاء الريال عملة رسمية لليمن الموحدة ـ هي كيفية استمرار تداوله، رغم وجود مبالغ كبيرة تقترب الى ١٠ مليارات ريال تالفة، وغير قابلة للتداول في السوق، بالاضافة الى حوالي مليار دينار (الدينار يساوي ٢٦ ريالاً) ـ اي ٢٦ مليار ريال ـ في الاسواق، اي انها كانت بحاجة الى ٣٦ مليار ريال جديدة لاستبدالها بهذا المبلغ التالف أولاً، ومن ثم حاجتها لكمية جديدة من عملة الريال، لتغطية السحب التدريجي للدينار من الأسواق، وهي عملية تستغرق اكثر من ٣ سنوات.

واوضح الخبير الاقتصادي ان عملية طبع العملات تجرى عادة لاستبدالها بالكميات التالفة وسحبها من التداول في الأسواق، ولكن طبع ١٠٠ مليار جمع وظيفتين في آن واحد، هما استبدالها من الريال والدينار السابقين وقال ان العملة التي ستطبع ستدخل الى الخزائن الخاصة بـ«العملة غير المصدرة» وفقا لتسميتها في النظام المحاسبي، ثم يتم سحبها من الخزينة «غير المصدرة» الى الخزينة «المصدرة» مقابل اخراج العملات القديمة من «المصدرة» لإتلافها او احراقها، وبالتالي فمن الضروري ان يكون هناك مخزون من العملة المحلية التي يمكن استبدالها باستمرار، حسب ما تقتضي الضرورة وهي عملية تبدد المخاوف التي ترددت من ان الحكومة ربما تدفع بالمبلغ كاملا الى السوق.

وكشف مصدر اقتصادي ان الحكومية تعاقدت مع شركة «توماس ديلارو» البريطانية المتخصصة في طبع العملات لطباعة عملة الريال الجديدة، التي ستحمل اسم «الجمهورية اليمنية» بدلا من «الجمهورية العربية اليمنية» وستزينها مناظر طبيعية ومعالم تاريخية من مختلف المحافظات اليمنية، وقال ان العملية ستكلف حوالي ٢٥ مليون دولار.

ويعيب المصدر على البنك المركزي اليمني اتباعه طريقة اعلان المناقصة بين الشركات لطباعة العملة، خلافا للنظام العالمي الذي لا يسمح بنظام المناقصة في طباعة النقد، وذلك بسبب المواصفات التي تتطلبها، ولانها عملة سيادية لا يجوز قبول أدنى او أعلى عرض لطبعها، ولكن تؤخذ مواصفات معينة، ويتم البحث بصورة مستقلة بعيدا عن وسيط أو وكيل للشركة المنفذة يستقطع عمولته من قيمة العرض لصالحه، وبالتالي لا تعطي الشركة المنفذة الجودة المطلوبة لطباعة العملة.

وقال انه يتعين على الحكومة اليمنية ان تصدر قرارا ينظم هذه العملية، بحيث يمنع اي شخص (او شركة) ان يكون وكيلاً لشركة طبع العملة، وان يتم التعامل مع الشركة مباشرة لضمان سلامة العملة وجودتها.

وعلى الصعيد المالي يتوقع العاملون في البنك الأهلي اليمني ـ وهو مملوك



للدولة ومركزه الرئيسي في عدن - ان يجري البنك تعديلاً كاملاً في سياسته الحالية، التي لا يمكن ان تواكب حركة ونشاط التسهيلات التي ستقدمها البنوك التجارية الخاصة، التي ستفتح فروعاً لها خلال الاسبوع الجاري في عدن، ومنها «بنك اندسويز» الفرنسي و«البنك العربي».

ومن المتوقع ان يدخل البنك الأهلي اليمني مساهمين معه تصل نسبة المساهمة الى ٥٠ في المائة ليتمكن من المنافسة، ومنح فوائد مقبولة للمودعين واعطاء تسهيلات للإقراض مع نسبة ربح ضئيلة خلافاً لسياسته الحالية التي تتقاضى ١٧٪ فوائد من قيمة القروض من العملاء.



القبائل دعت الى تحديد من وراء العنف

اليمن تدعو القمة الى "عودة التضامن"

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ افادت مصادر سياسية في صنعاء امس ان الرئيس علي عبدالله صالح وجّه رسالة الى قمة ابو ظبي اعرب فيها عن «تمنياته بأن تكلل اعمال القمة بالنجاح»، وأمله بان «تشكل القمة خطوة مهمة نحو استعادة التضامن العربي من خلال الجهود المشتركة لقادة الامة العربية الذين لا بديل لهم من التضامن والتآزر». وأكد حرص اليمن على «اهمية استعادة الالفة والاخاء والتعاون بين دول الجزيرة العربية والخليج» التي وصف امنها وسلامتها بانه «كل لا يتجزأ».

وايّد الرئيس اليمني في رسالته دعوة الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة الى «وحدة الصف والتئام الشمل في ضوء المتغيرات الهائلة التي يشهدها العالم» مشيراً الى ان «قضايا الخلاف والتباين في الرؤى من الممكن ان تكون مجالاً للبحث والحوار والتفاهم بما يكفل الوصول الى الرؤية المشتركة التي تعزز مسيرة الاخاء الصادق والعمل المشترك على تحقيق تطلعات امتنا العربية واهدافها».

وكان الرئيس اليمني صرح في وقت سابق بان «ليس لليمن اي اشكال مع اي من اشقائها في دول الخليج

التتمة في الصفحة (٤)

العربية، كما انه ليس لديها اي تحفظ عن علاقاتها مع هذه الدول وقد مدت يدها الى كل الاشقاء من منطلق الرغبة الصادقة في التعاون والحرص على تعزيز مسيرة التضامن والعمل العربي المشترك» وأضاف «ان قادة الدول الخليجية كانوا اتخذوا قراراً بعدم تطبيع علاقاتهم مع اليمن في قمة خليجية سابقة وان

شاء الله ينتهي هذا القرار في قمة ابو ظبي».

على صعيد آخر استقبل رئيس مجلس الرئاسة اليمني ونائبه السيد علي سالم البيض واعضاء مجلس الرئاسة امس مشائخ ووجهاء القبائل اليمنية من مختلف محافظات الجمهورية. واطلع المشائخ الرئيس اليمني واعضاء مجلس الرئاسة على نتائج اجتماعاتهم التي عقدوها لتدارس القضايا والتطورات في البلد في اعقاب احداث الشغب واعمال العنف والتخريب في عدد من المدن اليمنية. واذيع رسمياً ان المشائخ والوجهاء والشخصيات الاجتماعية «ابدوا استنكارهم وتنديدهم بهذه الاعمال التي تسيء الى ممارسة الديموقراطية في اليمن وتتنافى مع عقيدة الشعب اليمني وقيمه واخلاقه وعاداته واعرافه» مشيرين الى ان «هذه الاعمال التخريبية افزعت جميع ابناء الشعب اليمني واثارت استنكارهم وغضبهم وهي تمثل ظاهرة غريبة على إخلاق الشعب اليمني وسلوكه» مؤكدين «ضرورة التحقيق في تلك الاحداث المؤسفة لمعرفة منفذيها والمتورطين فيها ومن يقف وراءهم، فلا تمر الجريمة دون حساب او عقاب».

ويذكر ان القبائل اليمنية توصلت في ختام الاجتماعات التي عقدها زعماؤها الى صياغة مذكرة حملت الحزبين الحاكمين المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي مسؤولية ما يجري وقالت: «ان جذور الازمة التي تعاني منها بلادنا هي جذور سياسية تتمثل في عملية تقاسم السلطة (بين الحزبين) التي ادت الى تحويل كل اجهزة الدولة وامكاناتها الى ادوات للصراع السياسي».

وتحدث علي صالح في اللقاء فاكد ان اليمن التزمت النهج الديموقراطي الذي في ظله تتعزز جهود البناء ويعبر فيه الشعب عن ارادته بحرية وبالاسلوب السلمي بعيداً عن العنف وتعالج فيه القضايا والمشاكل بالحوار والتفاهم. على الجميع ان يتحملوا وان تتسع صدورهم لبعضهم بعضاً فالمهم البحث عن القواسم المشتركة والثوابت والاسس التي يتفق عليها الجميع. ان الشعب اليمني دخل بالوحدة عهداً جديداً يقوم على التسامح والمحبة والحوار بالكلمة والرأي وتجنب الصراعات والعنف والحرص على الا تسفك قطرة دم واحدة، فيكفينا صراعات الماضي ومآسيه واننا نقدر ما ترمون اليه وما طالبتم به وهو مطلبنا جميعاً».

وتحدث نائب الرئيس اليمني مشيراً الى ان للقاء دلالاته اذ انها المرة الاولى التي يلتقي فيها هذا الجمع من الوجوه من المشائخ ووجهاء القبائل والشخصيات الاجتماعية في الوطن اليمني من اقصاه الى اقصاه وهذا اللقاء هو ثمرة من ثمرات الوحدة اذ كنا في الماضي لا نعقد مثل هذه اللقاءات وها نحن اليوم نلتقي في ظل راية اليمن الموحد يجمعنا الهمّ الواحد والرغبة الصادقة في بناء اليمن في ظل الديموقراطية وقد تعلمنا كيف ندير الاختلاف في الرأي وان نبحث في كل ما يجمع بين الناس من اجل الحفاظ على اليمن ومن اجل ان تكون يدنا جميعاً واحدة لحل القضايا بروح الاخوة والتسامح وعلينا ان نقدم قضايا الاتفاق ونسير في اتجاهها واي قضية يتم التباين في شانها يمكن ترحيلها والحوار حولها من اجل الاتفاق.



واقع الوحدة

بعد المصالحة

بين الرئيس ونائبه

اليمن: رئيسان وكيانان وثلاثة جيوش

هل اعتكف علي سالم البيض في عدن حتى لا يسقط في الانتخابات؟

السؤالان المطروحان، حتى داخل اليمن نفسها، هما هل هناك وحدة فعلاً؟ وهل جرى تطبيق المادة الأولى من اتفاقية هذه الوحدة التي تقول: تقوم بتاريخ مايو (ايار) عام ١٩٩٠ بين دولتي الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية وحدة اندماجية كاملة تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما في شخصية دولة واحدة تسمى الجمهورية اليمنية وتكون للجمهورية اليمنية سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة



الوحدة ادخلت الفوضى الى الجنوب وزادت اعباء الشمال

المحاولات الوحدوية منذ السبعينات كانت هروباً من الأزمات

ردأ على هذين السؤالين قال احد اقدم الوزراء في الشمال، وهو ما زال وزيراً بعد قيام الوحدة، ان الخطأ الوحيد الذي ارتكبه المسؤولون اليمنيون في كلا الشطرين، انهم تصرفوا حيال هذه الوحدة كمن يضع العربة امام الحصان لا خلفه، وكمن ابتاع حذاء اصغر من قدميه وأراد ادخالهما فيه بالقوة، ولذلك - والكلام لهذا المسؤول - جاءت الوحدة مشوهة، وكانت منذ البداية بمثابة بناء جدار فسيفسائي لا تناسق بين حجارته ومواده.

وقال الوزير لقد كانت المحاولات الوحدوية منذ بداية السبعينات بمثابة هروب من أزمة، وكانت منذ بداياتها باقتراحات من وسطاء الخير في الخارج، وكانت العواطف هي التي تتحكم باليمنيين ازاءها. وليس الرغبة الصادقة المبنية على الواقع. ولهذا فان اهل الجنوب وأهل الشمال اكتشفوا ان صورة الوحدة بعد تطبيقها ليست كالصورة الرومانسية التي كانت تراود مخيلاتهم زمن «التشطير» والدولتين المستقلتين.

واضاف هذا الوزير قائلاً: لقد اتهمنا اخوتنا في الجنوب بالرجعية وحكم الفرد، فرددنا عليهم باقامة المؤتمر الشعبي، مقابل الحزب الاشتراكي اليمني. وباقامة مجلس الشورى مقابل مجلس الشعب الأعلى، وانشاء اللجنة الدائمة مقابل اللجنة المركزية، واختراع اللجنة العامة مقابل المكتب السياسي. واستطرد ان قيام هذه الهيئات والمحطات القيادية لم يكن بالأساس من اجل الوحدة، بل من اجل تكريس «التشطير»، وتثبيت الاستقلالية.

والحقيقة ان من يتابع المراحل التي مرت بها الوحدة اليمنية حتى وصلت الى ما وصلت اليه، يتأكد من أن هذه الوحدة كانت منذ البداية محاولة للهروب من الأزمات التي اعترضت طريق العلاقات بين الدولتين المتجاورتين، وللتخلص من المشاكل والاشكالات التي عصفت بكل من هاتين الدولتين من داخلها.

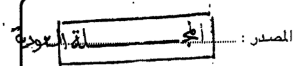
وتمكن الاشارة الى ان الجزء الذي اصبح يحمل اسم جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية كان يحمل اسم الجنوب العربي وليس الجنوب اليمني، وان «وحدة التراب اليمني» التي اصبحت شعاراً في ما بعد، لم تطرح الا بعد استفحال الخلاف بين القوى التي فجرت الثورة ضد الاستعمار الانكليزي في النصف الاول من الستينات من هذا القرن وبالتحديد في ١٩٦٣

المحاولة الاولى

وفي هذا السياق فان اتفاقية القاهرة التي تعتبر أول إتفاقيات الوحدة بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي قد جاءت في اعقاب خلافات عاصفة بين الشطرين استنفرت فيها الجيوش على الحدود وتبودلت الاتهامات. وتضمنت هذه الاتفاقية كونها «تجاوباً مع الجهود الصادقة التي بذلتها لجنة التوفيق العربية والمشكلة بقرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٢٩٦١ بتاريخ ١٩٧٢/٩/١٣ من اجل تسوية الخلافات بين شطري اليمن، وهي الجهود التي تمثل اهتمام الأمة العربية بواقع شعب اليمن ومستقبله».

والمعروف ان من وقع هذه الاتفاقية عن جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية هو علي ناصر محمد الذي كان وقتها رئيساً للوزراء





ووزيراً للدفاع، والذي اصبح بعد ذلك رئيسا ثم اسقط في احداث يناير (كانون الثاني) الشهيرة وهو يعيش الآن في اللاذقية في سورية. اما من وقعها عن الجمهورية العربية اليمنية فهو محسن العيني الذي كان رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للخارجية وكان احد رموز البعثيين في تلك البلاد.

ولأن اتفاقية القاهرة لم تضع حداً لتردي العلاقات بين الدولتين اليمنيتين فقد دعا الرئيس الليبي معمر القذافي الذي كان في تلك الفترة يبحث عن دور له، الى اجتماع في طرابلس الغرب في السادس والعشرين من نوفمبر (تشرين الثاني) من العام نفسه (١٩٧٢) اي بعد توقيع الاتفاقية بنحو شهر حضره عن الجمهورية العربية اليمنية القاضي عبد الرحمن الارياني رئيس المجلس الجمهوري، وعن جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة الذي تعرض لمحاولة لتفجير طائرته خلال الرحلة بين عدن وليبيا والذي قتل بصورة بشعة بعد ذلك بنحو اربعة اعوام في مسلسل الصراع على السلطة بين رفاق الأمس في الجبهة القومية الذين شكلوا مع غيرهم في وقت لاحق الحزب الاشتراكي اليمني الذي يتقاسم السلطة الآن مع حزب المؤتمر الشعبي العام في دولة الوحدة.

ولأن مصير بيان طرابلس الغرب كان كمصير اتفاقية القاهرة فيما رقعة الخلاف اتسعت بين دولتي اليمن، فقد انعقد لقاء جديد في الجزائر بين القاضي عبد الرحمن الارياني وسالم ربيع علي في الرابع من سبتمبر (ايلول) ١٩٧٣، بحضور ممثلين عن العقيد القذافي، والرئيس الجزائري الأسبق هواري بومدين والأمين العام لجامعة الدول العربية، وقد لحقه لقاء آخر في العاشر من نوفمبر (تشرين الثاني) من العام نفسه في تعز، ولقاء ثالث بعد يوم واحد في الحديدة.

حرب الأخوة

وفي اواخر فبراير (شباط) ١٩٧٩ ورغم كل هذه اللقاءات والبيانات واللجان المتعددة التي اصدرت عشرات الآلاف من الصفحات التي تشيد بـ «وحدة التراب اليمني» اندلعت حرب ضارية بين الدولتين اسفرت عن احتلالات متبادلة وعن آلاف الضحايا، وكادت ان تؤدي الى نتائج خطيرة جداً لولا تدخل الجامعة العربية وعقد دورة استثنائية لمجلس في الكويت في الفترة بين الرابع والسادس من مارس (آذار)، اي بعد نحو اسبوع من انفجار هذه الحرب.

ولعل ما يشير الى خطورة هذه الحرب وحجمها ان البيان الذي صدر عن دورة مجلس الجامعة العربية الاستثنائية تضمن النقاط التالية:

- ☐ البدء فوراً بتنفيذ الاتفاق (الذي تم التوصل اليه) وانسحاب القوات المسلحة للطرفين خلال مدة اقصاها عشرة ايام.
- ☐ الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية من قبل اي فريق لدى الفريق الآخر من قبل اي طرف ثالث.
- ☐ وقف الحملات الاعلامية من قبل الطرفين.
- ☐ فتح الحدود بين البلدين واعادة العلاقات الطبيعية بينهما بما في ذلك العلاقات التجارية وانتقال الأفراد.
- ☐ تشكيل لجنة متابعة من وزراء خارجية الدول الآتية: الأردن، الامارات، الجزائر، سورية، العراق، فلسطين، الكويت والأمين العام لجامعة الدول العربية وذلك للاشراف على تنفيذ هذا القرار. وتدعو



(اي الجامعة العربية) الى عقد حوار بين الحكومتين الشقيقتين على مستوى القمة من اجل اعادة الأوضاع الطبيعية بينهما وبما يحقق اهدافهما المشتركة وصولاً الى تنفيذ اتفاقيتي القاهرة وطرابلس وتوصيات لجان الوحدة.

☐ تشكيل لجنة اشراف عسكرية من ممثلي الشطرين والدول المذكورة، وذلك كما ورد في البند السادس تحت اشراف

الجامعة العربية على ان تتحمل الدول الأعضاء في الجامعة النفقات التي يتطلبها تنفيذ هذه المهمة حسب نسبة حصة كل دولة عربية من ميزانية الجامعة.

☐ للجنة المتابعة الحق في دعوة مجلس جامعة الدول العربية الى الاجتماع على مستوى وزراء الخارجية لعرض اي تطور يتعارض مع هذا القرار من اجل تحديد المسؤولية.

وفي أعقاب اجتماع الجامعة العربية عقد لقاء في الكويت أيضا بين عبد الفتاح اسماعيل الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني ورئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى في الشطر الجنوبي الذي انتزع الحكم من سالم ربيع علي في انقلاب دموي قبل ذلك بفترة وبين المقدم علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية العربية اليمنية والقائد العام للقوات المسلحة.

ولكثرة اللقاءات والبيانات التي عقدت وصدرت بعد ذلك والتي كانت تأتي في العادة في اعقاب أزمات اما بين الدولتين المجاورتين المتعاديتين واما بين مراكز القوى داخل كل دولة، يمكن الاكتفاء باللقاءات والبيانات التالية: البيان المشترك الذي صدر عن اللقاء الذي عقد في صنعاء بين علي عبد الله صالح وعلي ناصر حمد في الرابع من اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٩، واتفاق عدن في ٦ مايو (ايار) ١٩٨٠، واتفاق يونيو (حزيران) من العام نفسه، وبلاغ تعز في سبتمبر (ايلول) من العام الذي تلاه.

مجزرة يناير

وبالاضافة الى هذه اللقاءات عقدت على مدى النصف الاول من الثمانينات سلسلة من اللقاءات على مستويات مختلفة الى أن وقعت مجزرة يناير (كانون الثاني) ١٩٨٦ التي اتت على عدد كبير من القياديين في اليمن الجنوبي، وانتهت باقصاء علي ناصر محمد عن سدة الحكم وهروبه الى الخارج حيث اقام اولاً في صنعاء في اليمن، ثم انتقل بعد ذلك ليقيم بصورة دائمة في سورية، وفقاً لبعض البنود السرية للوحدة بين الدولتين اليمنيتين.

وازاء ما حدث في هذه المجزرة، وما نتج عنها من ازمات داخلية وداخل الحزب الحاكم نفسه وبين مناطق وعشائر الجنوب المختلفة، وازاء كون علي ناصر الذي خرج الى الشمال بعدد كبير من أفراد وضباط الجيش واعضاء وقيادات الحزب، اصبح بمثابة صداع دائم للنظام الجديد في عدن، فان علي سالم البيض الذي اصبح الرجل الأول في اليمن الجنوبي، لم يجد مخرجاً الا بالتعامل مع علي عبد الله صالح والاسراع بتطبيق اتفاقيات الوحدة بين الشمال والجنوب.

والثابت انه من سوء حظ علي سالم البيض ورفاقه ان الاتحاد السوفييتي بدأ بالانهيار والتمزق والسقوط مع وصولهم الى سدة الحكم في عدن، الأمر الذي جعل الوحدة بأي شكل بمثابة الخلاص الوحيد لهم ولنظام حكمهم.

■ رئيسان ودولتان

ولم يجد علي سالم البيض حيال الأزمات التي احاطت به من كل جانب، بدا من استكمال مشروع الوحدة. لكنه حتى بعد انتقاله من عدن الى صنعاء واصل التصرف على انه رئيس دولة مستقلة، وانه ليس اقل من رئيس دولة الوحدة رغم انه وفقاً للاتفاقيات الموقعة يحمل لقب نائب رئيس الدولة الجديدة.

وقد أدت هذه التصرفات التي ظهرت الى العلن اكثر من مرة وحتى في مؤتمرات عربية على مستوى القمة الى ازمات متلاحقة والى اضرام نار الفرقة، والحنين الى «التشطير» مرة اخرى. وقد حاول الشماليون الرهان على عامل الوقت كما اتبعوا سياسة التعامل مع المسؤولين الجنوبيين كي يسحبوا البساط من تحت علي سالم البيض ومؤيديه، ويبعدوهم شيئاً فشيئاً عن مواقع السلطة الفعلية.

وكما يقول بعض المسؤولين اليمنيين، فان البيض تنبه مبكراً الى هذه المشكلة. ولأنه شعر ان الانتخابات اذا اجريت في موعدها السابق في الحادي والعشرين من نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي سيخسر فيها موقعه ويصبح رقماً هامشياً فقد غادر صنعاء الى حضرموت اولا ثم الى عدن ولم يعد الى العاصمة اليمنية مجدداً الا بعد وساطات واتفاق على اجراء الانتخابات في مارس (آذار) المقبل. ولكن يقول الشماليون ان البيض خف حماسه بعد ان تم اكتشاف كميات كبيرة من النفط في الشطر الجنوبي اكثر من الشمالي.

لكن، هل اصبحت الدولتان دولة واحدة؟ وهل عودة علي سالم البيض والاتفاق على تأجيل الانتخابات أنهيا واقع «التشطير» الفعلي السابق؟ المسؤولون اليمنيون يقولون، ان اليمنين لم يصبح يمناً واحدا بعد، وان هناك رئيسين وعاصمتين وحزبين وثلاثة جيوش.

احد كبار المسؤولين السابقين في اليمن الجنوبي والحاليين في دولة الوحدة، وصف الأوضاع في صنعاء بأنها لا تطاق وقال ان الموظفين في الدائرة التي يراسها لا ينفذون له امراً وانهم يتعاملون معه كغريب، وانهم يداومون متى يشاؤون ويغيبون متى يريدون، وأنه لا يستطيع معاقبة اي منهم لأن قراراته وتعليماته لا تنفذ، ولأن مرؤوسيه يحتمون بمراكز القوى السابقة وبنفوذ عشائرهم وقبائلهم.

واكثر من كلام هذا المسؤول فان ما يؤكد ان وحدة اليمن مجرد اتفاقيات على الورق فقط، كون الأجهزة الأمنية السابقة لا يزال يعمل كل منها لوحده وحتى بدون تنسيق مع الجهاز الآخر، وان الخطوط الجوية اليمنية لم تندمج بعد مع الخطوط الجوية لليمن الجنوبي، وان الأراضي لا تزال مؤممة في الجنوب والنظام شبه اشتراكي هناك في حين ان الشمال لا يزال على نمطه السابق.



المصدر : المجلة (السعودية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢-٢-١٩٩٣

ومن غرائب هذه الوحدة ان القوات المسلحة التي تعتبر بمثابة العصب الحساس في اي دولة لم تتحد بعد، ولا تزال هناك ثلاثة جيوش منفصلة عن بعضها البعض انفصالاً شاملاً هي: جيش الجمهورية العربية اليمنية السابق، وجيش علي ناصر محمد، وجيش اليمن الجنوبي الذي لا يزال يرفع في معسكراته صورة علي سالم البيض وصور عبد الفتاح اسماعيل ورفاقه الثلاثة الذين قتلوا في أحداث يناير (كانون الثاني).

وحسب اقوال مسؤولين في كلا الحزبين الحاكمين وفي الأحزاب الاخرى، ان الحزب الاشتراكي اليمني لا يزال حزباً جنوبياً، وأن امتداده لا يكاد يتجاوز مدينة تعز التي تقع بالقرب من حدود اليمن الجنوبي، وان حزب المؤتمر الشعبي العام لم يتجاوز حدود الشمال من الناحية الفعلية مع انه اعطي مقراً ضخماً في منطقة راقية في عدن، العاصمة التجارية والاقتصادية لدولة الوحدة.

وحدة الصحافة؟

وما ينطبق على الحزبين الحاكمين ينطبق ايضا على الصحافة، فالصحف الجنوبية لا تزال جنوبية، والصحف الشمالية لا تزال شمالية من حيث الادارات والمحررين والتوجهات ومن حيث المعالجات للشؤون اليومية وقضايا المواطنين الأساسية والثانوية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فان الشماليين يطالبون باغلاق صحيفة «صوت العمال» التي تصدر في عدن والتي تنطق تقريباً بلسان الحزب الاشتراكي اليمني، ويتهمونها بانها «تشطيرية»، وانها تنفث سموماً ضد الوحدة وتعمل على ابراز مساوئها من خلال اظهار الحرص عليها.

والتشطير والانقسام لا يقف عند حدود القوات المسلحة والصحافة والأمن والرئاسة والدوائر الرسمية فقط بل يتعداها الى المواطن العادي. قال احد الأساتذة العرب الذين يعملون في احدى الجامعات اليمنية، قال أن جامعات عدن تختلف عن جامعات صنعاء، وان وزارة التعليم العالي تجد ان قراراتها لا تحظى بالقبول في جامعات الجنوب. وأشار الى ان السلطات المعنية في العاصمة السياسية لدولة الوحدة اوفدت عدداً من الطلبة العزب من دولة عربية معينة الى جامعة عدن لكن هؤلاء ردوا على اعقابهم لأنهم لا يحملون توصية من احد المسؤولين السابقين في جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية السابقة.

في لقاء بحضور صحافيين وبعض اساتذة الجامعة وصف احد رموز العاملين والداعين الى وحدة اليمن خلال العقود الماضية ان هذه الوحدة لم تعط الجنوب والجنوبيين الا القات والفوضى والتسيب ومهنة التهريب، وانها لم تعط الشماليين الا الشعور بأنهم تحملوا عبء الاف من العاملين السابقين في القطاع العام في الجنوب الذين تحولوا الى موظفي دولة بجرة قلم، وعبء عشرات ومئات المنظرين هربوا من عدن الى خيرات صنعاء.

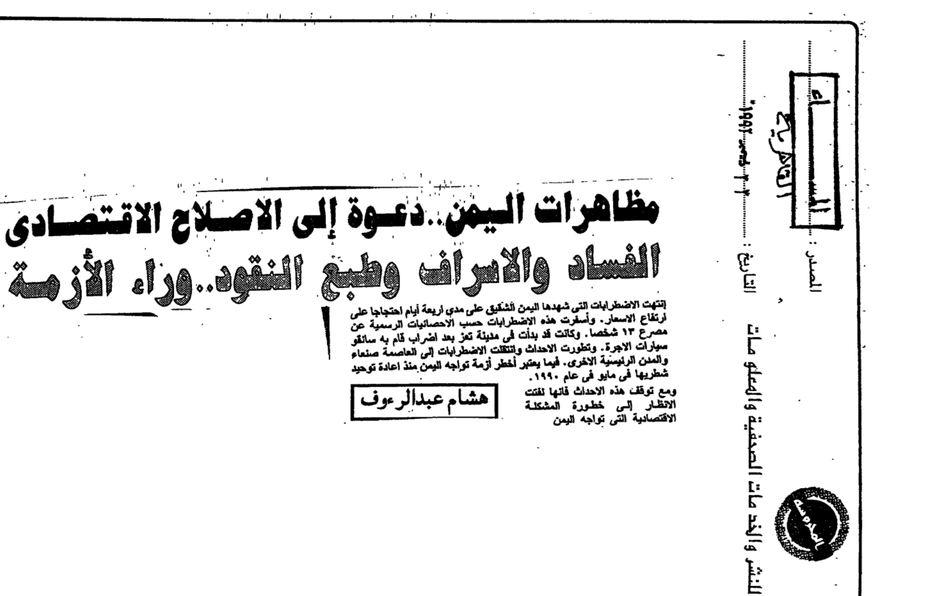
لكن هل ستبقى هذه الوحدة بهذا الشكل وعلى هذا النحو؟ عندما وصل الخلاف الى ذروته بين الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض لجأ معظم الجنوبيين الى ترحيل عائلاتهم من صنعاء ومدن الشمال الى عدن ومدن الجنوب. ولدى سؤال احد الصحافيين الجنوبيين عن هذه المسألة قال «اننا نضع ايدينا على قلوبنا، واننا نتوقع شيئا في كل لحظة. فقد قمنا بترحيل اطفالنا الى بلادنا لأننا نخاف عليهم اذا وقع هذا الشيء الذي نتوقعه».

والحقيقة ان غالبية المثقفين والحزبيين في كلا الجانبين يتحاشون ما يمكن ان يفهم على انه تأييد للانفصال. لكن على مستوى الشارع فان الحديث عن ايام ما قبل الوحدة يتخذ الدعوة الواضحة الى عودة الأمور الى ما كانت عليه قبل مايو (ايار) ١٩٩٠. ولكن هناك حماساً للوحدة بين غالبية الناس من الجانبين رغم مشاكلها الكبيرة ■

صنعاء، عدن: «المجلة»

المصدر : المســـــاء
القاهرية

التاريخ : ٢٢ ديسمبر ١٩٩٢



مظاهرات اليمن..دعوة إلى الاصلاح الاقتصادى

الفساد والاسراف وطبع النقود..وراء الأزمة

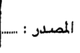
إنتهت الاضطرابات التى شهدها اليمن الشقيق على مدى اربعة أيام احتجاجا على ارتفاع الاسعار. وأسفرت هذه الاضطرابات حسب الاحصائيات الرسمية عن مصرع ١٣ شخصا. وكانت قد بدأت فى مدينة تعز بعد اضراب قام به سائقو سيارات الاجرة. وتطورت الاحداث وانتقلت الاضطرابات إلى العاصمة صنعاء والمدن الرئيسية الاخرى. فيما يعتبر أخطر أزمة تواجه اليمن منذ اعادة توحيد شطريها فى مايو فى عام ١٩٩٠.

هشام عبدالرءوف

ومع توقف هذه الاحداث فانها لفتت الانظار إلى خطورة المشكلة الاقتصادية التى تواجه اليمن



المصدر : الأهرام



القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ ديسمبر ١٩٩٤

ويعترف الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بالمشكلة فنجده يقول في حديث له مؤخرا الاسعار لا تتوقف عن الارتفاع واقتصادنا ليس في حالة طيبة.

ويرصد الخبراء بعض ملامح الازمة الاقتصادية في نقاط عديدة منها ارتفاع معدل التضخم إلى ١٠٠٪ سنويا بسبب عجز الميزانية والذي يصل إلى عشرين مليار ريال يمني (١٫٦٧ مليار دولار). كما فقد الريال اليمني ٤٣٪ من قيمته أمام الدولار الامريكي خلال الشهر الماضي فقط.

وفي محاولة من الحكومة للحد من هذا التدهور الاقتصادي لجأت إلى اجراءات عديدة منها اعداد قانون جديد للبنوك.

مسكنات

ويقول الخبراء ان كل هذه الاجراءات مجرد مسكنات على المدى القصير فقط أما على المدى الطويل فلن تجدي طالما انها لا تعالج الاسباب الحقيقية للازمة والتي يذكرون منها الاسراف الحكومي والازمات السياسية ونقص المعونات الخارجية والفساد وغياب التخطيط طويل المدى وانخفاض تحويلات ابناء اليمن العاملين في الخارج.

فقد نشأت المشكلة أساسا من توقف المعونات التي كانت تحصل عليها اليمن قبل الغزو العراقي للكويت ثم قطعت بسبب موقفها المؤيد لهذا الغزو. كما فقدت ١٫٤ مليار دولار كانت تحصل عليها سنويا في المتوسط من تحويلات ابنائها الذين فقدوا أعمالهم في الخليج خاصة في السعودية.

واليوم تعتبر صادرات البترول هي المصدر الرئيسي للعملات الصعبة لليمن حيث تصدر حوالي خمسين ألف برميل بترول يوميا. وقد بلغت عائداتها من صادرات البترول خلال العام الماضي ٤٠٠ مليون دولار. ويأمل المسئولون في اليمن في زيادة الانتاج إلى ٣٥٠ ألف برميل يوميا مع نهاية العام القادم مقابل ٢٠٠ ألف حاليا.

وهناك سبب اخر تلقي المعارضة الضوء عليه وهو الاسراف الحكومي. فهي توجه اتهاما صريحا بسوء استخدام موارد الدولة من جانب الحزبين اللذين يحكمان اليمن منذ اعادة توحيد شطريها. وتقصد بذلك حزب المؤتمر الشعبي العام بزعامة الرئيس علي عبد الله صالح والحزب الاشتراكي اليمني وهو الحزب الشيوعي الحاكم في اليمن الجنوبية سابقا.

ويقول عبد الرحمن الجفري أحد زعماء المعارضة أن كلا الحزبين ينفق ١٢٫٥ مليون دولار سنويا في شكل أجور لأتباعه الذين يعينهم في مناصب قيادية.

ويبلغ الحد الادنى للاجور في اليمن حاليا أربعة الاف ريال شهريا وهو مبلغ يساوي ٣٣٣ دولارا بسعر الصرف الرسمي للريال اليمني (١٢ ريالا للدولار) أما في السوق السوداء فيساوي هذا المبلغ أقل من الربع بعد أن وصل سعر الدولار إلى ٥٣ ريالا.

ويقول خبراء الاقتصاد ان هذا الانخفاض الحاد يرجع إلى قيام الحكومة بطبع مائة مليار ريال إضافية (٨٫٣٣ مليار دولار).

محل أوراق النقد البالية والتي تنتهي فترة تداولها.

ويحذر هؤلاء الخبراء في الوقت نفسه من تعليق امال واسعة على البترول فمهما زادت صادراته- وهي فعلا تزيد- لن تعوض النقص الذي تعانيه اليمن. أما على المدى الطويل فيقول «محمد علي أبو لحوم» زعيم الحزب الجمهوري المعارض ورئيس اللجنة الاقتصادية في البرلمان لن يفيد البترول في حماية اقتصاد اليمن من الانهيار حتى لو انتجت مليوني برميل يوميا ما لم تتخذ خطوات الاصلاح الضرورية.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣-٢ يناير ١٩٩٢

جارالله عمر: مواقف الاشتراكي واضحة كالشمس

التحقيقات في أحداث تعز تكشف "مخططاً خطيراً"

□ صنعاء، تعز - «الحياة»

■ افادت مصادر امنية في تعز امس ان الاعترافات التي ادلى بها عدد من المعتقلين اثر احداث الشغب في المدينة يومي ٩ و١٠ كانون الاول (ديسمبر) الجاري تؤكد «وجود مخطط خطير ضد اليمن يهدف الى اثارة الفتنة وتحريض الناس المكتوين بنار الاسعار، وايجاد حال من الغليان الشعبي والانفلات الامني وصولاً الى عرقلة الانتخابات النيابية في ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٩٣». واكدت هذه المصادر «مصادرة قنابل يدوية حديثة غير مألوف استخدامها في اليمن من بعض المعتقلين كما وجد مع بعضهم مسدسات شخصية من دون تراخيص امنية».

وكانت صحيفة «الراي العام» المستقلة قالت في عددها الاخير ان «لديها ادلة تؤكد ضلوع الاشتراكي (الحزب الاشتراكي) في احداث الشغب التي تشهدها البلاد اخيراً...». وقالت الصحيفة: «هناك الكثير من الدلائل تؤكد ان الاشتراكي والمتحالفين معه خططوا لهذه الاحداث، اهمها الشعارات التي كانت ترددها عناصره في تعز واستهدفت شخص الرئيس علي عبدالله صالح (الذي يتقاسم السلطة مع الحزب الاشتراكي) اضافة الى ان احداث الشغب اقتصرت على معظم المحافظات الشمالية ولم تتأثر بها المحافظات الجنوبية رغم تدهور الاوضاع الاقتصادية وتفشي الغلاء في المحافظات اليمنية كلها». لكن السيد جارالله عمر احد ابرز قادة الحزب الاشتراكي نفى ذلك وقال ان «الحزب الاشتراكي يستنكر اللجوء الى العنف باي شكل من الاشكال ويرى ان ذلك يلحق ضرراً بالمناخ الديموقراطي». واضاف في تصريح الى «الحياة» ان «احداث الشغب والدمار اتت بسبب احتجاج الجماهير على ارتفاع الاسعار، وهو امر كان متوقعاً ومفهوماً والحزب مواقفه واضحة كالشمس وهو ليس في حاجة الى من ينتقد اخطاءه، لانه الحزب الوحيد الذي اعترف بها».

٤٠٩٢٧٤



المصدر : الأهرام القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ ديسمبر ١٩٩٢

■ اليمن :

اللعب بالنار

تشهد اليمن اجواء توتر غير مسبوقة منذ قيام الوحدة بين شطريها . ووصل هذا التوتر الى ذروته فى تلك المظاهرات وأعمال الشغب التى استمرت ثلاثة ايام فى عدد من كبرى المدن اليمنية . بما فى ذلك العاصمة صنعاء . وفى الوقت الذى نادت فيه أصوات حزبية باستقالة الحكومة التى يرأسها حيدر العطاس ، قالت أصوات اخرى . ولاسيما المؤتمر الشعبى العام احد الشريكين فى الحكم . أن المسئولية وراء أعمال الشغب تقع على عاتق الحزب الاشتراكى، ومن جهته نفى الحزب الاشتراكى تلك الادعاءات ولكنه أقر اهمية وضرورة أن تعبر الجماهير عن ارائها بطريقة سلمية وشرعية وبدونما تخريب أو اعمال عنف .

وقد جرت محاولات لاحتواء الغضب الشعبى ، خاصة من قبل مجلس الرئاسة ، الذى دعا الى عقد مؤتمر عام للبحث فى سبل مواجهة الأزمة ومحاصرتها ، الا ان الأحزاب التى شاركت فى المؤتمر الوطنى للاحزاب اليمنية فى سبتمبر الماضى . على الرغم من معارضة المؤتمر الشعبى له . لم تستجب الى دعوة مجلس الرئاسة ، قائلة أنه يفتقد الى الشرعية . من وجهة نظرها . نظرا لمرور ٢٢ نوفمبر الماضى وهو آخر أيام الفترة الإنتقالية دون انجاز الانتخابات التشريعية وتكوين مجلس نيابى جديد .

وبالرغم ماتتضمنه تلك الاحداث من دروس وعبر ، فان استمرار المزايدات السياسية، ولاسيما بين الحزبين الحاكمين ، يكشف عن حالة قصر نظر فى تبين خطورة الوضع الذى تعيشه البلاد . ويكاد يلمح المراقب للأوضاع اليمنية استمرار نبرة غير توحيدية فى الخطاب السياسي للمؤتمر الشعبى حتى بعد مرور ٣٢ شهرا على قيام الوحدة ، واستمرار كونه أسيرا لرغبة دفينة في تحميل شريكه الحزب الاشتراكى ، خاصة الوزراء الذين ينتمون اليه . مسئولية كل اسباب التدهور ، وكأنه غير مشارك فى المسئولية فى تردى الاوضاع يوما بعد يوم .

وتشير الوقائع الى نجاح السيطرة الأمنية على حركة الشارع اليمنى ، ومع ذلك فان الأمر مازال ينذر بعواقب سيئة ، ولاسيما فى ضوء الأنباء عن توافد رجال من القبائل الشمالية خاصة (حاشد وسنحان) وهم مسلحون الى العاصمة صنعاء ، تحسبا لنصرة طرف ضد اخر فى الصراع السياسى ، وأن رد الفعل على ذلك تمثل فى حشد بعض القبائل من الجنوب ، ولاسيما مناطق (الجوف ومارب والضالع وردفان) ارجالها استعدادا للانتقال الى صنعاء.

ومعروف انه يوجد حول العاصمة والمدن الكبرى عدد من المعسكرات الكبيرة التابعة للقوات المسلحة . ويزداد الموقف قتامة فى ضوء ماهو معروف عن انتشار السلاح بدرجة مخيفة بين الشعب اليمنى . ويعد ادخال ورقة القبائل وحشد الرجال والسلاح داخل العاصمة متغيرا خطيرا بكل معنى الكلمة ، اذ انه يفتح الباب امام صراع اهلى لايعلم مداه الا الله . خاصة وان المواطنين اليمنيين معبأون بشحنات من الغضب السياسي والاجتماعى ، فضلا عن ان المزايدات السياسية بين الأحزاب وصعوبة الواقع الاقتصادى تمثل بيئة صالحة لصراع أهلى مفتوح . والجدير بالذكر ان التركيبة القبلية الاجتماعية للسلطة اليمنية تشبه الى حد كبير تلك التركيبة القبلية التى كانت تحكم نظام الرئيس الصومالي السابق سياد برى . وماجرى ومازال يجرى منذ سقوط سياد برى فى الصومال قبل عامين، يمثل نموذجا حيا على خطورة الاستهتار بتحقيق توازن حقيقى يضم كافة عناصر المسرح السياسى / الاجتماعى فى البلاد . فمثل هذا الاستهتار هو كاللعب بالنار نتيجته الوحيدة الاحتراق حتى النهاية .□

حسن أبوطالب



تراجع احتمالات التوصل إلى وفاق

فشل اللقاء الموسع للأحزاب اليمنية

صنعاء: من حمود منصر

انقضت امس الفترة المحددة لعقد لقاء موسع للأحزاب والقوى السياسية والشعبية اليمنية بمشاركة أمناء الحزبين الحاكمين دون ان تنجح اللجنة المكلفة اقناع الأطراف المعنية بالمشاركة أو الاتفاق على جدول أعمال القمة.

جاء ذلك في الوقت الذي تفاقمت فيه مسألة القبائل، حيث ذكرت مصادر مطلعة لـ «الشرق الأوسط» ان مشاورات تجري داخل عدد من المجموعات القبلية بشكل منفصل مما ينذر بظهور كيانات قبلية متنافسة.

وأشارت المصادر بناء على ذلك الى ان مسألة تحقيق الوفاق الوطني تبدو الآن بعيدة المنال مع استمرار حالة انعدام الثقة وتبادل الشكوك والاتهامات بين الأحزاب السياسية سواء في الحكم أو خارجه. وكانت اللجنة العشارية قد شكلت أثر لقاء للقيادات السياسية وعلى رأسها الرئيس علي عبد الله صالح في منزل نائب الرئيس علي سالم البيض للعزاء في وفاة شقيقته. وكلفت باعداد ورقة عمل وجدول أعمال لمؤتمر وطني جديد اتفق ان يتم امس في قاعة معهد الميثاق.

على صعيد آخر، ذكر مصدر مسؤول في حزب الحق ان عبوة انفجرت أمس أمام سور منزل صلاح بن أحمد فلينة - أحد قيادات الحزب - والذي يقع في ضواحي مدينة صعدة.



١٠٠ جندي اميركي يتمركزون في ميناء عدن

■ عدن – ا ف ب – ذكرت صحيفة «الايام» اليمنية الصادرة امس ان مئة جندي من القوة الاميركية المشاركة في عملية «إعادة الأمل» في الصومال متمركزون في ميناء عدن. ونقلت الصحيفة عن مصادر موثوق بها ان الجنود الاميركيين «ينفقون يومياً اكثر من عشرة آلاف دولار في فنادق» العاصمة الاقتصادية لليمن. واوضحت الصحيفة ان الطائرات الاميركية التي استخدمت مطار عدن في الفترة من ١٥ الى ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) الجاري استهلكت ما قيمته ١١٨ الف دولار من الوقود اشترتها من شركة النفط الحكومية. وقالت مصادر مطلعة في عدن ان بعثة فنية اميركية تدرس الآن اوضاع مطار عدن ومينائها وإمكان تطويرهما لتمكينهما من استقبال طائرات النقل العسكرية الضخمة والسفن الحربية. وكان رئيس الوزراء اليمني السيد حيدر ابو بكر العطاس اكد في مؤتمر صحافي الاثنين الماضي ان بلاده «تقدم تسهيلات للقوات الدولية والاميركية في اطار التزامها قرار مجلس الامن» الرقم ٧٩٤ لإغاثة الصومال.



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ ديسمبر ١٩٩٢

عودة لمسلسل الاغتيالات السياسية

إطلاق الرصاص على قيادي في الحزب الاشتراكي اليمني

عدن: من لطفي شطارة

اطلق ستة مسلحين النار من سيارة مسرعة على السيد علي صالح عباد مقبل عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني ورئيس منظمة الحزب في محافظة أبين على بعد حوالي ١٢٠ كيلومتراً من عدن.

ووقع الحادث خلال توجه عباد الى مقر الحزب، حيث تعقبته سيارة مكشوفة وأمطرت سيارته بالرصاص مما أسفر عن اصابته في كتفه وساقه اليمنى واصابة حارسه الشخصي في بطنه ونقلا الى مستشفى الرازي بينما فر المهاجمون.

وقال حسين سعيد سالم سكرتير منظمة الحزب في مدينة جعار القريبة من موقع الحادث ان الهدف من الهجوم اعادة مسلسل العنف السياسي للواجهة لزعزعة الأمن وتعطيل اجراء الانتخابات.

واتهم القوى التي تحارب الوحدة والديمقراطية والتحديث بأنها وراء الحادث، مؤكدا البعد السياسي ونافياً وجود أي خلافات شخصية أو ثارات بين مدبري الحادث وضحاياه.

ويعتبر عباد من مؤسسي الجبهة القومية وأنصار الرئيس السابق سالمين واعتقل بعد اطاحته حتى ١٩٨١ عندما عاد للعمل السياسي وأعيد هذا العام للمكتب السياسي للحزب.

ويزيد الحادث من المخاوف السائدة من عودة مسلسل العنف والاغتيالات السياسية وتاثيره على محاولات التوصل للوفاق الوطني والتهيئة للانتخابات الديمقراطية.

□ تقرير للأسوشيتدبرس من اليمن :

توقع تأجيل الانتخابات للمرة الثالثة

شكوى من الفساد والأزمة الاقتصادية الطاحنة

توقع تقرير لوكالة اسوشيتدبرس من عدن أن تتأجل الانتخابات اليمنية مرة ثالثة ، بعد أن كانت قد تأجلت مرتين ، حيث أن موعدها حاليا هو يوم ٢٧ ابريل القادم .

وأشارت مصادر المعارضة اليمنية الى أن العنف الموجود فى اليمن حاليا عنف مصطنع يستهدف تبرير اتجاه الحكومة لتأجيل الانتخابات . وأضافت ان الأزمة الاقتصادية ترجع لتحويل الوزراء للأموال الى حساباتهم الخاصة . وذكر التقرير أن هناك تناقضات بين مايطفو على السطح فى اليمن وبين ماهو فى العمق . وأوضح ان الظاهر أن اليمن تتمتع بنظام اكثر حرية بالمقارنة بدول عربية أخرى . فيوجد اكثر من ٤٠ حزبا منذ وحدة شطرى اليمن فى مايو ١٩٩٠ ، وتصدر اكثر من مائة صحيفة ودورية وهى كلها تشكو من الفساد وضعف مستوى الأداء الحكومى . وتسمح الحكومة للمظاهرات والاضرابات ، ويتم نقل المناقشات البرلمانية تليفزيونيا ، لكن - فى العمق - يبدو أن هناك خلافات فى دولة مازالت النزاعات القبلية موجودة بها ، ومازالت الأسلحة الآلية منتشرة فى بعض المناطق . والمح التقرير الى ان اليمن لم تنفذ تجربة الوحدة كاملة ، وقال ان هناك جيشين ، وشركتى طيران وعملتين تعبران عن اليمن الجنوبى واليمن الشمالى قبل دمجهما . كما يزيد من الأزمة المصاعب الاقتصادية التى تواجه اليمن . فيقول الشيخ محمد جابر زعيم حزب الاصلاح الاسلامى أن الأوضاع الاقتصادية لاتسمح للمواطن العادى دفع ثمن احتياجاته ، وان الاستثمارات تركز على الملاهى والمصايف ، وليس على بناء وحدات سكنية للايجار .



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤-٢-١٩٩٢

اعتقال ٣ بعد محاولة اغتيال المسؤول الاشتراكي في أبين

سالم صالح لـ"الحياة": وراء الأزمة عدم الوفاق بين حزبي السلطة

□ عدن – «الحياة»:

■ أكد السيد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة اليمني الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي ان «هناك تاكيداً من الجميع، احزاباً ومشائخ وتنظيمات اجتماعية، لضرورة التوصل الى وفاق وطني للخروج من الازمة السياسية والاقتصادية القائمة في اليمن وتهيئة الظروف والمناخات المساعدة على اجراء الانتخابات النيابية العامة في موعدها المحدد ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٩٣».

واعترف بان «عدم وجود وفاق وطني حقيقي وصادق بين حزبي السلطة (الاشتراكي والمؤتمر) ادى الى كل ما آلت اليه البلاد من ازمات سياسية واقتصادية، وان ذلك يدعو الى ضرورة التوصل الى هذا الوفاق الذي يجب ان يمتد الى الاحزاب السياسية الأخرى في البلاد».

وقال في تصريح الى «الحياة» أدلى به امس في عدن «ان حرص الجميع في اليمن على الوحدة وترسيخ المناخات الديموقراطية وايجاد الامن والاستقرار وتعزيزهما، شجع الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض على طرح فكرة عقد صلح بين القبائل اليمنية المتحاربة منذ خمس سنوات خصوصاً في المحافظات الشمالية من البلاد».

واضاف: «ان اجتماع مجلس الرئاسة بالمشائخ ووجهاء القبائل والشخصيات الاجتماعية المعروفة في البلاد، ظهر الإثنين الماضي، اسفر عن تشكيل لجنة من القبائل لعقد الصلح بينها، ولجان في المحافظات برئاسة المحافظين وعضوية مسؤولي الاحزاب والتنظيمات السياسية في تلك المحافظات مهمتها انهاء حال الحرب والاقتتال بين القبائل».

على صعيد آخر تعرض امس السيد علي صالح عباد مقبل عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي وسكرتير منظمة الحزب في محافظة ابين لمحاولة اغتيال في منطقة الجول الواقعة بين زنجبار عاصمة المحافظة ومنطقة جعار حيث يقيم مقبل.

١١٠٤٤



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ ٢ ديسمبر ١٩٩٢

سالم صالح لـ"الحياة": وراء الأزمة

تتمة الصفحة الاولى.

واوضحت مصادر امنية ان مسلحين كانوا في سيارة «لاند كروزر» مسجلة في محافظة شبوه لاحقوا سيارة المسؤول الاشتراكي واطلقوا في اتجاهها ٣٠ رصاصة. واصيب مقبل وسائقه بجروح خطيرة، ونقلا الى المستشفى الحكومي في زنجبار. وقال مسؤولون في الحزب الاشتراكي ان محاولة الاغتيال تستهدف اعاقة مسيرة الوفاق الوطني بين الحزبين الحاكمين ومختلف التنظيمات السياسية في البلد. وفي وقت لاحق افاد بيان لوزارة الداخلية اليمنية ان منفذي محاولة الاغتيال اربعة اشخاص وان اثنين منهم اعتقلا.

ومقبل في اواخر الخمسينات من العمر وكان محسوباً في الماضي على الرئيس الراحل لما كان يسمى اليمن الجنوبي سالم ربيع علي الذي قتل عام ١٩٧٩. واعيد الاعتبار الى مقبل في العام ١٩٩٠ قبيل الوحدة اليمنية

المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥ [illegible] ١٩٩٢

اتهام تنظيم «الجهاد» في اليمن بمحاولة اغتيال مسؤول «الاشتراكي»

عدن: من لطفي شطارة
صنعاء: من حمود منصر

تحدثت مصادر حزبية في محافظة ابين لـ «الشرق الاوسط» عن مخطط واسع يجري تنفيذه في اليمن ويهدف الى تصفية قيادات الحزب الاشتراكي اليمني وتأزيم الاوضاع داخل المجتمع.

وتشير المعلومات الاولية الى ان المتهمين بمحاولة اغتيال علي صالح عباد مقبل عضو المكتب السياسي للحزب اللذين القي القبض عليهما امس الاول يدعيان عبد الله صالح الحدي وأبو بكر بن جعول في منطقة الطرية التي تبعد ١٥ كيلومتراً عن مدينة زنجبار.

وقالت مصادر امنية ان التحقيقات الاولية اظهرت بأن الجانيين ربما ينتميان الى «اتجاه اصولي متطرف» وانهما تلقيا تدريبات في باكستان واحدهما يمتلك قدرات عسكرية عالية وسبق ان شارك في معسكرات المجاهدين في افغانستان.

وذكرت المصادر الامنية ان المتهمين كلفا بتنفيذ عملية الاغتيال مقابل ٥ الاف دينار يمني وفي حال تنفيذ عملية الاغتيال بدقة متناهية وعد كل واحد منهما براتب شهري يبلغ ٥٠٠ دينار يمني، اي الف ومائة دولار امريكي.

واعترف الجانيان المقبوض عليهما بانهما ينتميان الى «تنظيم الجهاد» وهو تنظيم ديني لم يكشف عن نفسه علانية في اليمن كبقية الاحزاب، كما اعترفا بأن زميليهما يدعيان طالب الخضر حاج وليدي، وعبد الله مهدي احمد.

واوضح مصدر امني ان اجهزة الامن تتابع البحث عن الجانيين الفارين للقبض عليهما.

والجدير بالذكر انها المرة الاولى التي تنسب اجهزة الامن اليمنية عملية محاولة الاغتيال السياسي لعضو قيادي في الحزب الاشتراكي (احد شريكي الحكم) لتنظيم اصولي لم يعلن عن نفسه بعد، بينما يرى المراقبون انه ربما يعمل اعضاء هذا التنظيم تحت غطاء تنظيم «اصولي» آخر.

وكانت اجهزة الامن والتحري الجنائي في محافظة ابين اليمنية قد القت القبض على اثنين من المتهمين الاربعة بمحاولة اغتيال علي صالح عباد في ساعة متاخرة من مساء امس الاول.

وقالت امس مصادر حزبية لـ «الشرق الاوسط» ان نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني امر بنقل علي صالح عباد من مستشفى الرازي في المحافظة الى المستشفى الخاص لمصافي عدن تمهيداً لنقله الى العاصمة البريطانية للمعالجة من الاصابات التي تعرض لها في ساقه وكتفه ولمواصلة فحوصات القلب التي تجرى له باستمرار.

وفي الوقت الذي تتابع فيه لجان التحقيق، واجهزة الامن اليمنية، تحرياتها لمعرفة القوى التي كانت تقف خلف اعمال الشغب والاضطرابات التي شهدتها المدن اليمنية، اتهم الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر شيخ قبائل حاشد ورئيس حزب التجمع اليمني للإصلاح قوى سياسية، لم يحددها، بالوقوف وراء الاضطرابات وعبر في تصريحات نشرتها صحيفة «الصحوة» الناطقة بلسان حزبه امس عن اعتقاده بأن هناك علاقة بين الاعمال التخريبية وبين عملية الاعداد للانتخابات العامة، بهدف عرقلة اجراء الانتخابات.

وقال الشيخ الاحمر «ان ما تعيشه اليمن من قلق وترقب هو نتيجة طبيعية لممارسات خاطئة من الحزبين الحاكمين (الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي) طوال الفترة الماضية وهو ما حذرنا منه منذ وقت مبكر».

واكد بأن اعمال الشغب والتخريب كانت نتيجة طبيعية لسياسة التسابق على كسب الولاءات، وشراء الذمم، والانفلات والتسيب المالي والاداري والعبث بالمال العام، والمماحكات، والتهرب وإلقاء المسؤولية على الشريك الآخر والمزايدات».

واشار الى ان تلك الاعمال افزعت الجميع، فتوافد المشائخ والوجهاء والمواطنون من كل محافظات الجمهورية للالتقاء به والتشاور معه في صنعاء، وقال: «عقدت عدة اجتماعات لمناقشة الاوضاع وتدارس اسبابها، والاخطار التي هددت الوطن».

واوضح الشيخ الاحمر ان اهم ما اسفرت عنه تلك اللقاءات هو اجتماع مجلس الرئاسة مع مشائخ القبائل والوجهاء الاسبوع الماضي، حيث ابلغ رئيس واعضاء المجلس بوجهة نظر زعماء القبائل الذين اعربوا عن قلقهم من الخلافات القائمة بين الحزبين الحاكمين وطالبوا باطلاع الشعب على جوهر خلافاتهما واسبابها.

وعبر عن امله في ان تتحول الوعود التي سمعها زعماء القبائل من رئيس مجلس الرئاسة ونائبه الى اجراءات عملية ملموسة حتى «نطمئن على مستقبل البلاد».

من جانب آخر علم من مصادر سياسية بأن مؤتمر الوحدة والسلام الذي جرى التحضير له من قبل حزب

تجمع الاصلاح منذ ما يزيد على ٤ اشهر سيفتتح اعماله بعد غد (الاحد) بحضور ٤ آلاف مندوب يمثلون مديريات محافظات الجمهورية اليمنية، وعدد كبير من النقابات والمنظمات والاتحادات الشعبية.

وتستمر اعمال المؤتمر من ٢٧ حتى ٣٠ ديسمبر (كانون الاول) الحالي، حيث سيتم خلالها مناقشة الاوضاع العامة في اليمن والتي تنذر بتدهور خطير يهدد البلاد.

وذكرت مصادر مطلعة ان اوراق عمل عدة ستطرح خلال جلسات عمل المؤتمر بعد ان اعدها عدد من العلماء، والمختصين، واساتذة الجامعة، تتناول قضايا اليمن السياسية والاقتصادية والثقافية والامنية، والاجتماعية، والخدمات العامة.

وكان الشيخ عبد المجيد الزنداني احد ابرز قيادات حزب تجمع الاصلاح دعا لعقد مؤتمر الوحدة والسلام خلال مهرجان شعبي كبير في صنعاء في شهر يوليو (تموز) الماضي عندما كان الصراع على درجة من الحدة بين تجمع الاصلاح، والحزب الاشتراكي حول توحيد التعليم اثناء مناقشة مجلس النواب لمشروع قانون التعليم الجديد.

وعلمت «الشرق الاوسط» من مصادر موثوقة ان هناك استعداداً لعقد مؤتمر جماهيري في مدينة الحديدة، وآخر في محافظة شبوه خلال الاسابيع المقبلة وذلك على غرار المؤتمر الجماهيري الذي شهدته محافظة تعز وأثار ردود فعل مختلفة من قبل حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس علي عبد الله صالح، حيث عبر الحزب عن رفضه للمؤتمر، مما ادى الى انفجار الاوضاع في مدينة تعز في ٩ ديسمبر الجاري وامتدت الاضطرابات في اليوم التالي الى عدد من عواصم المحافظات والمدن اليمنية، غير ان المواجهة الكبيرة كانت في تعز يوم ١٠ ديسمبر وهو اليوم الذي كان مقرراً ان يقيم فيه المؤتمر الشعبي العام، وحزب تجمع الاصلاح، وحزب البعث «الموالي للعراق»، مهرجاناً جماهيرياً مناوئاً لمؤتمر تعز.



الزنداني لـ «المسلمون»:

خروج القبائل سببه الاوضاع المتردية

كتب - عارف محمد:

قال الشيخ عبدالمجيد الزنداني - في تصريح لـ «المسلمون» إن «مؤتمر الوحدة والسلام» الذي دعا اليه التجمع اليمني للاصلاح سوف يعقد يوم الاحد القادم ان شاء الله في مدينة صنعاء ولمدة اربعة ايام.

وقد ارسلت كل مديرية من يمثلها، وشاركت المحافظات بمندوبيها، كما ساهمت الهيئات والمنظمات الشعبية في ايفاد ممثلين عنها، ودعيت الاحزاب السياسية للحضور كمراقب لما يجري في المؤتمر وما سيطرح فيه من اوراق عمل شارك فيها العلماء والمتخصصون واساتذة الجامعات.

وحول موقف القبائل الاخير، قال الشيخ الزنداني ان ما اصاب البلاد من احداث في الفترة الاخيرة بسبب تردى الاوضاع هو السبب في خروج القبائل، وهذا شاهد جديد على حاجة الناس الى ان يجتمعوا ويتدارسوا امرهم لان هناك ما يستدعي الحوار، وان علاج المشاكل العامة لا يكون الا باجتماع ابناء اليمن جميعا، وان مؤتمر الوحدة والسلام يمثل تلك الصيغة الجامعة لابناء اليمن. ■

المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

المدموسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ ... ١٩٩٢

نيابة للإعلام وأخرى للأموال العامة في اليمن

الزنداني ينفي خلافات «الإصلاح» ويترأس «مؤتمر الوحدة والسلام»

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

يفتتح اليوم في صنعاء مؤتمر «الوحدة والسلام»، الذي دعا الى عقده الداعية الاسلامي الشيخ عبد المجيد الزنداني - القيادي البارز في حزب التجمع اليمني للاصلاح - وذلك بمشاركة ٤ الاف مندوب يمثلون جميع المديريات والمحافظات اليمنية.

وأوضح الشيخ الزنداني - رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر - ان الإعداد لعقد «مؤتمر الوحدة والسلام» جرى على مدى ٤ اشهر بعد ان أصبح ضرورة لجمع شمل اليمنيين، وحمايتهم من فتن الدعوات العنصرية والطائفية والمناطقية والمذهبية، والعمل لاتمام الوحدة التي لم تتم حتى الآن، لعدم توحيد الجيش والعملة والعديد من المؤسسات. وأشار الى ان الدعوات وجهت لجميع المنظمات والجمعيات والشخصيات والعلماء والمشائخ، للمشاركة في أعمال المؤتمر التي ستستمر لمدة ٤ أيام، تحت شعار «القرآن والسنة فوق الدستور والقانون»، لمناقشة قضايا الفترة الانتقالية، وتوفير الضمانات لاجراء الانتخابات العامة المقبلة.

ونفى الزنداني وجود أي خلاف داخل تجمع الاصلاح، وأكد ان «مؤتمر الوحدة والسلام» مؤتمر جماهيري لكل ابناء اليمن، وليس حكراً على أعضاء حزب تجمع الاصلاح، وقال انه لم يكن هناك اي خلاف حول اولويات عقد اي من المؤتمر العام لتجمع الاصلاح، او مؤتمر الوحدة والسلام، وقال «ان تجمع الاصلاح حزب سياسي من حقه ان يعقد مؤتمره متى شاء».

وأشار الى ان القضايا التي ستطرح للبحث في جلسات المؤتمر ستشمل الوضع الاقتصادي الراهن، وصيغة المؤسسات الرسمية القائمة في الدولة، ومدى شرعيتها، وألمح الى ان المؤتمر يعتزم اقامة دعوى قضائية ضد المؤسسات الرسمية القائمة، أمام المحكمة الدستورية العليا.

وكشف الزنداني - في تصريحات خاصة لـ «الشرق الأوسط» - ان اللجنة التحضيرية للمؤتمر وجهت الدعوة لقيادة القوات المسلحة والأمنية ممثلة بالقائد الأعلى الفريق علي عبد الله صالح، لارسال مندوبين عن الجيش والأمن للمشاركة في أعمال المؤتمر، كما وجهت الدعوات للاحزاب والتنظيمات السياسية لحضور المؤتمر بصفتهم مراقبين، وليس أعضاء أساسيين تجنباً لحدوث اسقاطات فكرية او برامجية على أعمال المؤتمر، التي ستكون ذات طابع جماهيري.

ويقام المؤتمر في مدينة الثورة الرياضية بضاحية ذهبان شمال العاصمة صنعاء، حيث نصب مخيم واسع من الملعب الرياضي، في حين يتولى الزنداني متابعة اللمسات النهائية في مقر اقامته الجديد في دار الشباب المجاورة للملعب منذ يومين، حيث يرافقه عشرات الشباب المدججين بالاسلحة النارية للحراسة والمهمات الأمنية الأخرى، اضافة الى التنظيم الدقيق الذي انجز لعقد المؤتمر.

وتبدي بعض الاوساط السياسية - وخاصة اليسارية - تساؤلات يشوبها التخوف حول عقد مؤتمر الوحدة والسلام في الظروف الحالية التي تمر بها اليمن، وخاصة حول اختيار صنعاء مكاناً لانعقاده، بالاضافة الى بعض التخوفات مما قد يتمخض عن المؤتمر، خاصة انه ينعقد تحت شعار «القرآن والسنة فوق الدستور والقانون». وتقول دوائر الحزب الاشتراكي وحلفاؤها ان عقد المؤتمر في هذه المرحلة يأتي للتمويه على استقدام المزيد من رجال القبائل المسلحين الى صنعاء. وترى اوساط سياسية محايدة انه مجرد دعاية انتخابية لصالح حزب التجمع اليمني للاصلاح.

من ناحية اخرى اعلنت النيابة العامة اليمنية انها بصدد انشاء نيابتين نوعيتين متخصصتين في قضايا الصحافة والمطبوعات في كل من العاصمة صنعاء ومحافظة عدن، بالاضافة الى نيابة لقضايا الأموال العامة في عدد من المحافظات اليمنية خلال الأيام القليلة المقبلة.

وتأتي هذه الخطوة تنفيذاً لقرارات الاجتماع المشترك لمجلسي الرئاسة والوزراء الأخير، وفي اطار الاجراءات الصارمة لتنفيذها، وتشديد الرقابة على التصرف في المال العام، والنظر في القضايا التي ما زالت أمام القضاء بشأن الفساد المالي والرشوة والاختلاسات، بالاضافة الى فرض تنفيذ قانون الصحافة، والتقيد بما ورد فيه، حتى لا تتجاوز الصحف الاهلية والحزبية نصوص مواده.

ويذكر ان وزارة الاعلام قد اغلقت صحيفة «صدى الشعب» - في أوائل الشهر الحالي - وحبس رئيس تحريرها عبد الله ناصر القشم لمدة عام، بعد ادانته بقذف طالبة في الجامعة، في أول خطوة نحو تنفيذ هذا القانون بصرامة.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧ يناير ١٩٩٢

رئيس الوزراء الاثيوبي يبحث في صنعاء مجالات التعاون السياسي والاقتصادي

□ صنعاء – «الحياة»:

■ يجري تاميرات لايني رئيس الوزراء في اثيوبيا محادثات سياسية وتجارية في صنعاء.

وكان لايني، الذي وصل الى اليمن اول من امس في زيارة رسمية تستمر اياماً عدة، اشار الى ان الشعبين اليمني والاثيوبي «يرتبطان بعلاقات تاريخية». وقال ان زيارته تأتي في اطار «تطوير هذه العلاقات خصوصاً ان الشعبين اليمني والاثيوبي يشهدان تغيرات جذرية في علاقاتهما ويسعيان في الوقت الحاضر للوصول الى مستوى متطور».

واوضح ان محادثاته ستشمل المواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالاضافة الى التطورات في منطقة البحر الاحمر، معرباً عن ثقته بأن نتائج محادثاته «ستكون مثمرة وايجابية لخدمة الشعبين والبلدين الصديقين».

ويرافق لايني وفد يضم وزراء التخطيط والتنمية والتعدين والطاقة والزراعة والتجارة والعمل والتنمية الحضرية ونائب وزير الخارجية.

وعلى الصعيد نفسه شدد السيد حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء اليمني الذي رأس الوفد اليمني خلال المحادثات على «عمق الروابط التاريخية بين البلدين واهمية التنسيق والتعاون بينهما، وفتح الآفاق الجديدة في مجالات خدمة الشعبين».

وعرض العطاس للاوضاع داخل اليمن والانتخابات والديموقراطية والتطورات في المنطقة».

وأفيد ان لجنتين انبثقتا من الاجتماعات الاولى للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني والاخرى للتعاون السياسي. وكان عقد لقاء ثنائي بين العطاس ولايني عرضت خلاله علاقات التعاون الثنائي وتم تبادل وجهات النظر في القضايا ذات الاهتمام المشترك.



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨-٢-١٩٩٢

تقارير في صنعاء تشير إلى تورط السودان

اعتقال ٢٠ من تنظيم «الجهاد» في اليمن

عدن: من لطفي شطارة
صنعاء: من حمود منصر

قالت مصادر امنية يمنية لـ «الشرق الأوسط» انها القت القبض على ٢٠ شخصاً، يشتبه في تورطهم في أعمال العنف ومحاولات الاغتيال الأخيرة، التي تعرض لاحداها علي صالح عباد «مقبل» ـ عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني والسكرتير الأول لمنظمته في محافظة ابين ـ الاسبوع الماضي.

وأوضحت المصادر ان المقبوض عليهم اعترفوا بانضوائهم في مجموعة تعرف باسم «جماعة اسامة» من «منظمة الجهاد الاسلامي». وأكدوا قيامهم بمحاولة اغتيال انيس حسن يحيى ـ عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي ايضا ـ قبل اكثر من ٥ اشهر.

وقد فرضت قوات الأمن حراسة مشددة على مستشفى «المصافي»، حيث يعالج مقبل، ومنعت الزيارة فيه الا باذن رسمي من الأمن السياسي، وذلك بعد زيارة علي سالم البيض ـ الأمين العام للحزب الاشتراكي ونائب الرئيس اليمني له ـ قبل ٣ ايام، خاصة بعد اعتقال المشتبه في تورطهم.

وكانت اجهزة الأمن قد تأخرت في الاعلان عن هذه الجماعة، واكتفت بتسريب انباء افادت أن اعضاءها دخلوا اليمن في بداية العام الماضي، وانهم كانوا تحت المراقبة منذ ذلك الحين. وقال مقبل ان اهداف الشبكة ومن يقفون وراءها لم تكن خافية على الحزب الاشتراكي، واضاف ان العناصر التي حاولت اغتياله تنتمي الى محافظات يمنية متعددة، وان مخططاتها تشمل عمليات مماثلة في ارجاء اليمن، لزعزعة الوحدة الوطنية واعاقة الانتخابات.

وكشفت مصادر الامن أن «منظمة الجهاد الاسلامي» لها فروع في دول عربية اخرى بينها مصر ـ وان قيادتها في الخرطوم، ويتولى تمويلها رجل اعمال عربي بارز يقيم حالياً في السودان. وأشارت الى ان اعضاء فرع المنظمة في اليمن تلقوا تدريباتهم في افغانستان وباكستان.

وذكرت ان المتهمين اعترفوا ان القيادة الموجودة في السودان تشتري الاسلحة ـ بنادق آلية، ودوشكا، ومدافع عيار ٧٥ مم، وقذائف «ار. بي. جي»، ومسدسات وقنابل، ومتفجرات حارقة ـ من جيبوتي والصومال، ويتم نقل هذه الأسلحة والذخائر في زوارق تملكها المنظمة إلى دول عربية اخرى عن طريق ميناءي بورسعيد وبورسودان في البحر الاحمر وبحر العرب.

وأفاد المتهمون ان ادخال الأسلحة إلى اليمن يتم عن طريق الخوخة ـ على البحر الأحمر ـ وأحور والمقاطين وحضرموت على بحر العرب. وكشفت التحقيقات ان تنظيم

التتمة .... ص ٤

المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢٨ ديسمبر ١٩٩٢

اعتقال ٢٠

الجهاد يتميز ببنية «عنقودية دقيقة»، على اساس خلايا لا يزيد عدد اعضاء الواحدة منها على ٥ أشخاص، وان هناك ارتباطاً وثيقاً بين القيادة العسكرية لفرع اليمن بالقيادة السياسية والعسكرية للتنظيم الرئيسي في الخرطوم.

وتضمنت الاعترافات انه يجري حالياً انشاء معسكرات في بعض المحافظات اليمنية، تنفيذا لتوجيهات القيادة في الخارج، وانه يوجد مركز عسكري في جبل السقيف في «بلاد المراقشة» بمحافظة ابين، وتواصل اجهزة الامن تحرياتها لتتبع نشاط ووجود هذه الجماعة الجديدة.

إندماج الحزبين الحاكمين فى اليمن وتطبيع العلاقات الخليجية!

يوسف الشريف:

لاشك ان العديد من الاشكاليات والقضايا الوطنية المعلقة عام ١٩٩٢ سوف تتبلور على صعيد الانفراج أو الحسم عام ١٩٩٣، وحدة إرادة السلطة الحاكمة ممثلة فى حزب المؤتمر الشعبى العام بزعامة الرئيس على عبدالله صالح والحزب الاشتراكى بزعامة نائبه على سالم البيض، حيث اسفرت الخلافات بين الحزبين عن استنفاد الثمين من الزمن وانفجار العديد من السلبيات السياسية والامنية الامر الذى انعكس بصورة مباشرة على تعطيل انجاز اللجنة العليا للانتخابات أعمالها خلال الشهور القليلة التى حددت لها، مما استدعى تأجيل اجراء الانتخابات النيابية فى الموعد الذى حدده دستور الوحدة يوم ٢١ نوفمبر الماضى.

ومن هنا يبدو من المتوقع أوائل عام ١٩٩٣ حسم مصير السلطة وعلاقاتها الثنائية وأغلب الظن ان ينجح الحزبان فى الوصول إلى صيغة سياسية وتنظيمية تضمن اجتياز اليمن للفترة الانتقالية الاستثنائية باكبر قدر من التنازلات المتبادلة والالتزام بإجراء الانتخابات النيابية فى موعدها الجديد يوم ٢٧ ابريل المقبل، لأن البديل أصبح يعنى المزيد من تعطيل أداء الحكومة فى مواجهة كم التحديات التى طرحتها دولة الوحدة والتغلب على تركة وموروثات عهود التشطير ووضع الحلول الملحة لتدنى الاوضاع الاقتصادية والامنية والسياسية والاجتماعية!

هل يندمج الحزبان الحاكمان، يبدو أنه الخيار الوحيد الذى يراه المراقبون مناسبا لاجتياز عنق الزجاجة، وذلك ان الوحدة اليمنية تمت فى إطار اندماج مؤسسات الدولة فى الشمال والجنوب، والاندماج بين الحزبين من شأنه ان يوفر ضمانات القوة والاستقرار الأمنى والسياسى ويغلق الأبواب أمام المزيد من الخلافات والمخاطر باعتبارها محور نقد وهجوم أحزاب المعارضة وكسب المصداقية السياسية وتوسيع دائرة جماهيريتها، إذ بدون خيار الحزبين للاندماج ربما يصعب كثيرا دمج القوات المسلحة واستبقاء اوضاعها التشطيرية، مما يغرى أيا من الحزبين فى حالة احتدام الخلاف بينهما إلى استدعاء القوات المسلحة الشمالية أو الجنوبية لمناصرته وفرض إرادته.

على ان عام ١٩٩٣ سوف يحمل إلى اليمن عددا من الاخبار السارة، منها فض عزلة اليمن الخليجية وتطبيع العلاقات التى تأزمت اثر موقف اليمن من أزمة الخليج كمقدمة لتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة وأوروبا والتى شهدت تحسنا ملموسا منذ زيارة المستشار الالمانى لليمن أواخر عام ١٩٩٢، ومباحثات الدكتور عبد الكريم الاريانى وزير الخارجية اليمنى التى اجراها فى واشنطن وعدد من العواصم الاوروبية التى أبدت ترحيبا بتقديم معونات مالية لعملية الانتخابات النيابية فى اليمن، فيما تؤكد مصادر شركات البترول العالمية «٢٠ شركة أمريكية وأوروبية وعربية» على ان عام ١٩٩٣ سوف يكون مؤهل اليمن لكسب أوراق اعتماد انضمامها إلى الدول المصدرة للبترول «أوبيك» حيث أسفرت عملية البحث والتنقيب عن توافر احتياطيات ضخمة من البترول والغاز الطبيعى بدرجات نقاوة عالية، الأمر الذى يوفر للخزانة العامة مدخولا من العملات الصعبة يمكنها التغلب على بعض مشكلاتها الاقتصادية وتوفير الغذاء الذى تستورد ٧٠٪ من احتياجاته من الخارج، وتخفيض اعتمادها على طبع المزيد من العملة الورقية دون توفير القدرة اللازمة من غطائها الذهبى.

المعروف ان اليمن لجأت مؤخرا إلى طبع مائة مليار ريال، لتغطية عملية دمج الريال الشمالى والدينار الجنوبى فى عملة موحدة جديدة لدولة الوحدة!



اختتام المحادثات الاثيوبية-اليمنية

■ صنعاء – «الحياة» – اختتمت امس الاثنين المحادثات الرسمية اليمنية – الاثيوبية برئاسة رئيسي الوزراء في البلدين السيد حيدر ابو بكر العطاس وتاميرات لايني. وفي بداية الجلسة الختامية تحدث رئيس الوزراء اليمني فقال ان زيارة المسؤول الاثيوبي «ستشكل لبنة اساسية في تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين الجارين وستعمل على نقل العلاقات الى مستوى افضل».

واشار الى ان توقيع عدد من الاتفاقات للتعاون بين الجانبين في الجوانب المختلفة «سيكون لها الاثر الاكبر في تطوير العلاقات بين البلدين وتنميتها في المستقبل وصولاً الى المستوى الذي نطمح اليه».

وكان الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه السيد علي سالم البيض عرضا مع لايني بحضور العطاس العلاقات الثنائية ومجالات التعاون المشترك بين البلدين.



قتلى وجرحى في هجوم على سفينة قبالة اليمن

■ صنعاء - «الحياة» - ذكرت صحيفة «الايام» الصادرة في عدن امس «ان خمسة زوارق بحرية سريعة مجهولة هاجمت الباخرة التايلندية «سويا» فجر السبت الماضي عندما كانت تبحر قبالة السواحل اليمنية عند جبل الطير الذي يبعد نحو ٩٠ كيلومتراً شمال غربي جزيرة كمران الغربية.

وأوردت الصحيفة تفاصيل الهجوم، موضحة ان الضابط الثاني للباخرة التايلندية شاهد الزوارق تقترب من سفينته فابلغ القبطان الذي خرج الى السطح وسال الزورق المتقدم عما يريد، فكان رده انه يريد ماء. واضافت انه لدى انزال المياه الى الزورق «فجاة ومن دون انذار القيت على طاقم الباخرة قنبلة يدوية، وبعد ذلك فتح من في الزوارق الأخرى النار من مدافع رشاشة واستمر ذلك قرابة ١٥ دقيقة (...) وقبل ان تنسحب الزوارق اطلقت قذيفة «آر. بي. جي» على الباخرة فقتل وجرح عدد من طاقمها».



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣١ ديسمبر ١٩٩٢

«مؤتمر الوحدة والسلام» اليمني ينهي أعماله

١٢٠ ألفاً يحضرون الجلسة الختامية وجهود لإبراز قوة جديدة رغم الشقاق

صنعاء: من حمود منصر

اختتم «مؤتمر الوحدة والسلام» اليمني اعماله امس في صنعاء، برئاسة الداعية عبد المجيد الزنداني والشيخ عبد الله بن حسين الاحمر شيخ قبائل حاشد، وذلك في احتفال شعبي كبير بملعب الثورة الرياضي، حضره اكثر من ١٢٠ الف شخص من رجال القبائل في مختلف المحافظات اليمنية، الذين توافدوا الى ارض الملعب حاملين لافتات عليها شعارات مختلفة، تندد بالاوضاع القائمة في البلاد، وتطالب بأن يكون «القرآن والسنة فوق الدستور والقانون».

وقد القيت في الاحتفال كلمات عن العلماء والمشائخ، وهيئة رئاسة المؤتمر، تضمنت التاكيد على الالتزام بالمقررات والتوصيات الصادرة، وعاهد الزنداني الحاضرين، وحصل منهم على تعهد بالعمل على تنفيذها في المستقبل، وكشف انه اذا لم تستجب الدولة والحكومة لمطالب «مؤتمر الوحدة والسلام»، فإن هناك عدة وسائل وأساليب لتنفيذها. وأعلن انه سيتم الاعداد لعقد المؤتمر المقبل في عدن اذا لم تنفذ مطالب هذا المؤتمر.

وقد اصدر المؤتمر تقريراً ختامياً قرئ على الحاضرين، برزت فيه اهدافه، واهم مداولات ونقاشات المشاركين في المؤتمر، التي تلخصت في تعديل الدستور، وضرورة اجراء الانتخابات في موعدها، وتوفير ضمانات اجرائها بنزاهة، والتسليم بنتائجها، التاكيد على تلاحم الجيش والامن من جهة، وبينهما والشعب من جهة اخرى، وضمان الاستقرار الاقتصادي ووقف موجة ارتفاع الاسعار.

وقرر المؤتمرون تشكيل هيئة عليا لمتابعة وتنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر، تتكون من رئاسة المؤتمر ورؤساء اللجان المنبثقة عنه ونوابهم والمقررين، والهيئة التحضيرية التي اعدت لعقده، ورؤساء ونواب ومقرري اللجان ـ التي توكل المؤتمر تشكيلها الى الهيئة العليا للمؤتمر ـ والوجهاء الذين اوكل المؤتمر الى الهيئة العليا اختيارهم.

كما اقر المؤتمر انشاء صناديق لنصرة المظلومين والمجاهدين المسلمين في فلسطين، والبوسنة والهرسك وسائر بلاد المسلمين، وصندوق اصلاح ذات البين».

وان تقوم الهيئة العليا بتحديد زمان ومكان انعقاد المؤتمر في دورته الثانية، على ان تكون عدن في مقدمة الخيارات بالنسبة للمكان، وقد اطلق على هذه الدورة «مؤتمر الوحدة والسلام الاول».

وقرر المؤتمر تكليف الهيئة العليا بتشكيل اللجان التالية:

١ ـ لجنة حماية الانتخابات.
٢ ـ لجنة البنوك الاسلامية.
٣ ـ لجنة اصلاح ذات البين.
٤ ـ لجنة نصرة المظلوم.
٥ ـ لجنة التقريب بين الاحزاب.
٦ ـ لجنة التقريب بين العلماء والدعاة.
٧ ـ لجنة المرأة.
٨ ـ لجنة الدفاع والامن لدراسة وثائق مخصصة في هذا الجانب، واحالتها الى المؤتمر للمصادقة عليها.

واقر ثلاث وثائق هي «وثيقة السلام»، و«وثيقة نصرة المظلوم»، و«وثيقة الاخوة واصلاح ذات البين». واصدر اعلانات اساسية، هي «اعلان اساس قيام السلطة وممارستها»، و«الاعلان الشعبي حول تعديل الدستور»، و«اعلان حقوق الانسان في الاسلام».

واصدر ـ بالاضافة الى ذلك ـ ١٠



توصيات حول الوحدة والسلام، و١٠ اخرى حول السياسة الداخلية، و١١ توصية حول الاقتصاد والادارة، و١٦ توصية حول السياسة الخارجية، و٨ توصيات حول الفتوى والتأصيل الشرعي، و١٠ توصيات في الشؤون القضائية، و٩ في التعليم والاعلام والثقافة، و٩ توصيات اخرى حول الخدمات العامة، و١٨ توصية حول المرأة وحقوقها المنصوص عليها في الشريعة الاسلامية.

وكان الزنداني قد كشف في مؤتمر صحافي عقده صباح امس ـ ان تكاليف عقد المؤتمر تصل الى اكثر من ٨ ملايين ريال يمني، وجدد شكره للرئيس علي عبد الله صالح، لما قدم من تسهيلات كبيرة لعقد المؤتمر وانجاحه، ونفى ان يكون المؤتمر موجهاً ضد اية جهة سياسية محددة بما فيها الحزب الاشتراكي، وقال ان عقد المؤتمر جاء ضرورة ملحة لمواجهة مظاهر الفساد، وتردي الاوضاع في البلاد بصفة عامة.

وعلى الرغم من توجيه لجنة التحضير للمؤتمر الدعوة الى الاحزاب والمنظمات الجماهيرية للمشاركة في اعماله بصفة مراقب، فإن نسبة مشاركة هذه الاحزاب والمنظمات كانت ضئيلة جدا، واقتصرت على الجلسة الافتتاحية، ولم يشارك اي منها في جلسات العمل.

واعلن الشيخ الزنداني ـ رئيس المؤتمر ـ في جلسة العمل الأولى شكره وتقديره للرئيس علي عبد الله صالح، الذي استجاب لدعوة الهيئة الاستشارية للجنة التحضيرية، بإرسال مندوبين عن القوات المسلحة والأمن. وأكد انه ارسل مندوبين عسكريين للمشاركة كأعضاء عاملين، ووعد بإرسال ممثلين آخرين الا انه لم يكشف النقاب عن اسماء الشخصيات العسكرية التي شاركت او عددها.

واقتصرت المشاركة بوجه عام على علماء الدين ووجهاء القبائل والمشائخ، وبعض الشخصيات الاجتماعية والوطنية، واولئك الذين ينتمون الى التجمع اليمني للإصلاح او المتعاطفين معه، اضافة الى أساتذة الجامعة وممثلي نقابة المعلمين.

وحاول المؤتمر الظهور بمظهر الوحدة، رغم الشقاق الذي حدث في بدايته عندما انسحب الشيخ محمد بن ناجي عبد العزيز الشائف نجل شيخ بكيل من الجلسة الافتتاحية، احتجاجاً على القاء الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر كلمة باسم القبائل اليمنية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

التاريخ : ٣١ ديسمبر ١٩٩٢

الدكتور عبد العزيز الترب مستشار وزارة الخدمة المدنية اليمنية

البنك المركزي يتحمل مسؤولية انهيار قيمة الريال و«الحزبان الحاكمان» وراء التدهور الإداري في اليمن

عدن: من لطفي شطارة

حمل الدكتور عبد العزيز محمد الترب الاقتصادي اليمني والمستشار في وزارة الخدمة المدنية بدرجة وزير البنك المركزي اليمني مسؤولية التدهور الحاد في العملة المحلية خلال العام الحالي، كما حمل الحزبين الحاكمين مسؤولية تدهور الاوضاع الادارية نتيجة اقتسامهما المواقع الادارية العليا والوسطية والتحتية، بما منع التعيين وفقاً للمؤهل والخبرة وسنوات الخدمة، ولكن وفقاً للانتماء الحزبي.

وأكد في حديث لـ «الشرق الاوسط» ان هناك أزمة حقيقية داخل الاقتصاد اليمني نتيجة عوامل هيكلية مثل عجز ميزان المدفوعات والضغوط التنظيمية التي ترجع في الأساس الى عجز الموازنة العامة، وزيادة حجم النقود المصدرة، اضافة الى ضعف البنك المركزي مشيراً الى انه اخذ موقف المتفرج ولم يستخدم الصلاحيات المخولة له في تنظيم السوق المصرفية، حيث أجاز الحيازة والتعامل وتنازل عن حقه في تنظيم هذه العملية، وأجاز ايضاً للمؤسسات التعامل بالعملات الاجنبية شراء واحتفاظاً، وبيعاً ورفض العملة الوطنية، وعدم التعامل بها، وصار الكل يبحث ويريد الدولار، وهذه السلبيات الأساسية ساعدت في انخفاض وتدهور قيمة الريال، اضافة الى ضعف هيبة الدولة وسيادة القانون مما دفع بالجهاز المصرفي الى الانحراف والخروج على الأهداف الأساسية له وقال ان الانفاق الحكومي غير المبرر له والشائعات بأن الحكومة طبعت أو في طريقها الى طبع كميات جديدة من العملة المحلية دفع الجميع لشراء العملات أو شراء البضائع التي حلت محل النقد، علماً بأن البلد يمكن ان يعيش من عائدات النفط الحالية أو قيمة الاستكشافات المستقبلية والسحب على حساب ذلك شريطة أن تضع الحكومة الرجل المناسب في المكان المناسب، وان تسلم الجانب الاقتصادي لذوي العلم والمعرفة بعد ان تاكد للجميع عجز المجموعة الحالية على التخطيط ووضع المعالجات الصحيحة للاقتصاد، لأن المشكلة ما زالت قائمة وعلينا البحث عن من له القدرة في إدارة المال، وليس من يدعي المعرفة في ما لا يعرفه.

وحول الدعوة الى تصفية القطاع العام، قال انه ليس مع الذين يطالبون

بتصفيته بصورة كاملة، حيث توجد مؤسسات ناجحة، كما انه ضد استمرار الدعم لهذا القطاع، وقال ان المطلوب هو تحرير هذا القطاع أولاً من القيود المفروضة عليه من العمالة الفائضة وتحرير الادارة وتطويرها، بما يتفق والأسس الرائدة في إدارة قطاع الأعمال.

وأشار في حديثه حول الأوضاع الادارية المتدهورة الى ان الادارة قبل استقلال جنوب اليمن عام ١٩٦٧، كانت أفضل ادارة في الشرق الأوسط، وكانت الادارة الحكومية جزءاً من نظام متكامل للادارة البريطانية، ولم تكن هناك إدارة اقتصادية لأن الشركات المختلفة العاملة حينذاك كان لكل منها نظام خاص بها، وفي ذلك الوقت ايضاً كانت العديد من الوظائف يسيطر عليها الانجليز او اجانب من جنسيات أخرى، وعند التفكير في ترقية إو ترفيع مواطن محلي، وهي قليلة جداً يمنح فرصة للتاهيل والتهيئة لهذا المنصب او الوظيفة، كما كانت تجري اختبارات للأداء الوظيفي حتى يتسنى الحصول على العلاوة السنوية، واستطاعت حكومة الاستقلال ان ترث نظاماً مالياً وإدارياً متطوراً إلا انها لم تستطع المحافظة عليه وظهرت على السطح مجموعة من المشاكل والمتغيرات وأهمها تصفية الجهاز الاداري من الخبرات بحكم ارتباطها بالمستعمر وادارته، تسييس الادارة وتعيين أشخاص لا تتوفر فيهم الشروط الاولية للعمل الاداري وكان أساس الاختيار والتعيين ليس الخبرة والمؤهل، وانما الولاء والثقة، اضافة الى الصراعات التي شهدها جنوب اليمن، وكان اخرها أحداث ١٣ يناير (كانون الثاني) عام ١٩٨٦ الدامية، حيث خسرت البلد كوادر وقيادات تم تأهيلها لفترات طويلة واكتسبت خبرات عملية واسعة. أما الادارة في شمال اليمن فقد تم تاسيسها من الصفر بعد ثورة ٢٦ سبتمبر (أيلول) عام ١٩٦٢، وبجهود ذاتية ومساعدة عربية (مصرية) إلا انها لم تنل القدر الكافي من التأهيل والتدريب وكان يتم تعيين كل من يعود بعد الدراسة الجامعية للمناصب والمواقع القيادية، واستطاعت الادارة اليمنية بفضل الاستقرار الوظيفي وعملية الاصلاح البسيطة ايجاد كوادر قيادية دون الاهتمام بالادارة الاشرافية والتنفيذية واعدادها اعداداً متكاملاً، اضافة الى عدم تجاوز اللوائح



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣١ ديسمبر ١٩٩٢

والاجراءات المنظمة وغياب الهياكل التنظيمية للوزارات والمصالح الحكومية، واصبح العمل اجتهاداً وبمبادرات شخصية.

وبعد الوحدة لم يؤخذ بالافضل عن كل نظام حسب الاتفاق اضافة الى ان التعيينات اصبحت بالقسمة، ولم يؤخذ بالمؤهل والخبرة وسنوات الخدمة، حيث وصل الى درجة وكيل وزارة ورئيس مصلحة او مؤسسات اشخاص تخرجوا عام ١٩٨٨، وكان يمكن الاستفادة من كوادر خرجت من أحداث يناير ١٩٨٦، بالاضافة الى عدم وجود التجانس والتنسيق المطلوب وكثرة القرارات التي أوجدت جموداً في البنيان التنظيمي. اضافة الى تأخر صدور الكثير من القوانين واللوائح المنظمة لحياة الناس، أوجد التسيب والفساد الاداري، حيث لا يستطيع الوزير او رئيس المصلحة محاسبة من يعملون معه كونهم عينوا بقرارات وزارية من السلطة العليا، اضافة الى الانتماء الحزبي والتقاسم بين الشريكين (الاشتراكي والمؤتمر) لكافة المناصب.

وحول أحداث العنف الأخيرة في الشارع اليمني وتأثيراتها الاقتصادية قال ان هذه هي ضريبة حرية الرأي والديمقراطية التي صار فهمهما خاطئاً. فالاضرابات التي تعتبر أرقى أسلوب حضاري للتعبير عن الرأي أرهقت البلاد. وكان على الحكومة ان تجاهر الشعب بحقيقة الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها شريطة ان تبدأ بالاجراءات الصادقة والعملية لتقليص النفقات غير الضرورية ، وهي كثيرة.



اليمن والبديل من انفلات الغرائز

■ يعطي الانفجاران اللذان وقعا في عدن فكرة عن حجم التحديات التي تواجه البلد بعد سنتين وسبعة اشهر من استعادته وحدته. فالانفجاران يشكلان مؤشراً الى ما ينتظر اليمن اذا لم يتخذ الحزبان الحاكمان إجراءات سريعة لتطويق الخلافات بينهما. والانفجاران دليل على ان نتائج هذه الخلافات اخطر بكثير مما يعتقد، وأن أياً من الحزبين لا يستطيع ان يفيد منها بل هي كفيلة بالاضرار بكل منهما. ولو ان الاضرار يمكن ان تنحصر بالحزبين وحدهما لكانت الامور هانت، الا ان الخوف يظل من نتائج مأسوية على البلد كله في وقت استفاقت كل انواع الغرائز مجدداً.

ولعل اخطر ما في انفجاري عدن انهما محاولة واضحة لقطع الطريق على امكان استعادة المدينة دورها وحيويتها. فعدن عادت اليها مع بدء العملية العسكرية للأمم المتحدة في الصومال اهمية استراتيجية كان العالم يعتقد بأنها افتقدتها نهائياً. ومع تحول المدينة محطة لقسم من القوات الاميركية المشاركة في العملية، عاد الامل بمشروع تحويل العاصمة الاقتصادية والتجارية لليمن منطقة حرة مع ما يعنيه ذلك من تقدم ونمو على الصعيد الاقتصادي لليمن كله.

من هنا، يبدو ان الهدف من الانفجارين اللذين جاءا في وقت خطا الحزبان الحاكمان خطوة كبيرة نحو ايجاد صيغة للتفاهم بينهما قطع الطريق على مثل هذا التفاهم وإظهار ان القوى التي تعتقد بأن البلد دخل مرحلة الاضطرابات انما مصممة على تنفيذ برنامجها وخطتها وان لديها وسائل مختلفة لبلوغ اهدافها.

وحده تفاهم في العمق بين الحزبين مع محاولة توسيع اطار المشاركة في الحكم لاحزاب أخرى لديها مصلحة في الاستقرار يمكن ان يؤدي الى نتائج على صعيد مواجهة مرحلة انفلات الغرائز في اليمن. فاليمن لا يمكن ان يحكم بعقليات من الماضي مثلما انه لا يمكن ان تفرض حلول لا تأخذ في الاعتبار واقع البلد بدليل التجارب المأسوية التي مر فيها الجنوب عندما كان الحزب الاشتراكي يعتبر نفسه حزباً ماركسياً - لينينياً.

كان اليمن في استمرار بلد التوازنات التي تعني تنازلات متبادلة تفادياً لانفلات الغرائز وعودة الحديث عن الطائفية والمذهبية والمناطقية، وفي اساس الوحدة التي تمت بين الشطرين السابقين تنازلات متبادلة بغية الوصول الى مستقبل افضل. ويكفي كي يقتنع الجميع بأن لا مفر من التنازلات ومن الحوار العودة الى الفترة التي سبقت اعلان الوحدة والتعاطي الحضاري الذي ساد بين المسؤولين في تلك الفترة وجنّب الشطرين الويلات بفضل الانجاز الذي تحقق. هل من أمل في ذلك؟

خيرالله خيرالله



للنشر والخدمات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٢

معلومات عن خمسة آلاف عنصر تدربوا على القتال في افغانستان

انفجارا عدن يثيران مخاوف من انتقال نشاط "الافغان" جنوباً



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٣١ ديسمبر ١٩٩٢

□ عدن، لندن - «الحياة»:

■ ابدت مصادر عربية تتابع تطورات الوضع اليمني عن كثب في اتصال اجرته معها «الحياة» من لندن امس تخوفها من ان يكون الانفجاران اللذان وقعا في عدن مساء الثلثاء بداية موجة جديدة من اعمال العنف يقف وراءها «افغان اليمن». واشارت في هذا المجال الى نحو خمسة آلاف يمني تدربوا على استخدام السلاح والقتال في افغانستان بعدما توافرت لهم تسهيلات على صعيدي المال والسلاح.

واشارت الى ان خيطاً يربط بين التفجيرين اللذين اوقعا قتيلين احدهما سائح نمسوي والآخر مساعد مهندس يمني في فندق «غولد مور» ومحاولة اغتيال السيد علي صالح عباد مقبل عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني في محافظة ابين الجنوبية الاسبوع الماضي من جهة، ومحاولات الاغتيال التي تعرضت لها رموز الحزب في الربيع والصيف الماضيين في صنعاء من جهة اخرى. واوضحت في هذا المجال ان الطريقة التي استهدف بها منزل الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب، وهو من قيادات الحزب الاشتراكي في صنعاء بهدف اغتياله تؤكد استخدام المهاجمين تكتيكات تعلموها في الحرب الافغانية. ويذكر ان صواريخ اميركية الصنع اطلقت في اتجاه منزل الدكتور ياسين الصيف الماضي والحقت به اضراراً بالغة. واصابت بدقة غرفة كان يفترض ان يكون فيها رئيس مجلس النواب.

وقالت هذه المصادر ان «افغان اليمن» باتوا مستعدين الآن لنقل نشاطهم الى المحافظات الجنوبية اثر تركيز اوضاعهم فيها على نحو افضل، بعدما كانوا يفضلون التحرك في الشمال خصوصاً في صنعاء مستفيدين من الكثافة السكانية في العاصمة.

وفي عدن عرضت اجهزة الامن صباح امس في ساحة «فندق عدن» المتفجرات والاسلحة التي ضبطت مع المتهمين في الانفجار الذي وقع في ساحة الفندق مساء الثلثاء، وهما عدنان اسكندر (٢٠ عاماً) ووهيب ناصر عبدالسلام (١٩ عاماً) من مواليد عدن. وكان داخل الفندق عدد كبير من العسكريين الاميركيين المشاركين في عملية «اعادة الامل» التي تنفذ في الصومال.

وعرضت الاجهزة ٢٣ قنبلة دفاعية، ولغمين شديدي الانفجار، ورشاشي «سكوربيون» وساعتي توقيت مع اسلاك تصلهما بعبوات ناسفة تزن كل منها كيلوغرامين وجاهزة للانفجار. كذلك عرضت لعبا للاطفال في داخلها عبوات ناسفة تفجر بواسطة جهاز من مسافات بعيدة، وثلاث قنابل حجرية، وخمسة اجهزة سلكية خاصة بالديناميت، وكاميرا استخباراتية و٤٠ شريط فيديو وحقيبة ديبلوماسية مغلقة.

وقال مصدر امني مسؤول في مؤتمر صحافي عقد في الفندق انه في الساعة التاسعة والنصف مساء اول من امس «وقع انفجاران احدهما شديد في فندق الساحل الذهبي (غولدمور) وساحة فندق عدن اديا الى مصرع شخصين احدهما يمني هو طارق عبدالاله محسن (مهندس مساعد في الفندق)، والآخر نمسوي يبلغ الـ ٦٥ من العمر كان مع فوج سياحي

التتمة في الصفحة (٤)



انفجارا عدن يثيران مخاوف

تتمة الصفحة الاولى

نمسوي قدم من محافظة حضرموت. وكذلك اصيب اربعة نمسويين آخرين بجروح اصابة احدهم خطرة.

واضاف المصدر أن أجهزة الامن تمكنت من القبض على الشخصين وكانا في سيارة «هيلوكس» بيضاء تحمل علامة «٣ عدن ٦٠٤٦»، وذلك عندما اشتبه بهما امن فندق عدن حين توقفت السيارة في ساحته. ودفع ذلك المتهم الاول عدنان اسكندر الى تفجير عبوة كانت في احدى حقائبه، وأدى ذلك الى بتر ذراعيه. ونقل والمتهم الاول الى «مستشفى الجمهورية» القريب من الفندق، وتجري التحقيقات معهما الآن. وقد أدليا بمعلومات مهمة وخطيرة ستعلن لاحقاً.

ولدى تجول مندوب «الحياة» في موقع الحادثين افاد مصدر امني ان المتهم عدنان كان يقيم في «مجمع الشاليهات» السياحي القريب من «فندق عدن»، وهو غيّر لوحة سيارته من «خصوصي تعز» الى «٣ عدن ٦٠٤٦». وقبل مغادرته مقر اقامته زرع الغاماً شديدة الانفجار في ثلاث غرف، ربطت بسلك كهربائي وبساعة للتوقيت، فيما ربطت عبوة اخرى بلعبة للاطفال هي عبارة عن سيارة صغيرة للسباق. وابطل خبراء سلاح المهندسين العبوة قبل موعد التفجير بدقائق. وأفاد المصدر ايضاً بأن المتهم الاول عدنان كشف اسماء بقية اعضاء المجموعة، ومنهم من فجر الطبقة الرابعة من فندق «الساحل الذهبي» الذي دمر تدميراً كاملاً. وتلاحق السلطات حالياً بقية الجناة الذين غيروا لوحات سياراتهم.

وأكد أن التحقيقات التي اجرتها اجهزة البحث والتحري كشفت ان الجناة ينتمون الى منظمة سرية تعرف بـ «منظمة الجهاد فرع اليمن»، واظهرت الوثائق والرموز التي كانت في حوزة المتهمين ذلك، كما كشفت الجهة المخططة والممولة.

وقالت معلومات نشرتها صحيفة «صوت العمال» النقابية ان اجهزة الاستخبارات رصدت تحرك سيارة «مرسيدس» من دون لوحات الى موقع الشاليهات وقابل من فيها عدنان، ثم تحركت الى منتزه «نشوان القدس» في مدينة التواهي. وبعدها واصلت سيرها الى فندق «الساحل الذهبي» حيث خرج منها شخصان ودخلا الفندق، وبعد ٣٠ دقيقة خرجا واستقلا «المرسيدس» نفسها الى «جولة بدر» في «خور مكسر» خلف فندق عدن، واطلق احد ركابها النار في الهواء في ما يعتقد انه اشارة لبدء التفجيرات.

وشاهدت «الحياة» آثار الدماء على جدران فندق «الساحل الذهبي» فيما غطى الزجاج المحطم الشارع الذي يقع فيه الفندق، كذلك شاهدت ظهراً عملية انتشال جثة المهندس طارق من بين الانقاض. وكان اعلن مساء اول من امس انه مفقود وكان الظن انه خرج من الفندق قبل الانفجار.

وقال العاملون في الفندق ان الانفجار كان شديداً، ودفع بامرأة روسية كانت في الطبقة السادسة الى القفز الى حوض السباحة الواقع في الدور الارضي. اما النزلاء وجميعهم من جنسيات اوروبية، فقضوا ليلتهم في بهو الفندق وغادروه صباح امس.

وصرح مدير «فندق عدن» السيد محمد عبدالقوي المفلحي ممثل الشركة العربية للاستثمار في اليمن: «لم نكن نتوقع ما حصل لهذه المعالم السياحية التي تدر على البلاد عملات اجنبية»، مضيفاً: «فندق عدن اول منبر استثماري اجنبي في عدن لم يتأثر لأن الانفجار وقع في الساحة المخصصة لوقوف السيارات، وكان خفيفاً، وهناك احتياطات امنية وضعها الفندق لعدم تكرار ما حدث، ولم تتسلم الادارة اي طلبات للخروج منه. بل هو يستقبل ٨٠ نزيلاً من السويد لقضاء ليلة رأس السنة في عدن». ودعا السيد المفلحي اجهزة الامن الى حماية الاستثمار وزوار البلاد.

وفي وقت لاحق افادت انباء موثوق بها انه عند تشريح جثة المهندس طارق اتضح انه توفي قبل الانفجار نتيجة ضربات حادة وجهت الى رأسه، وهذا يؤكد صحة رواية احدى نزيلات فندق «الساحل الذهبي» التي قالت انها سمعت صراخ طارق قبل الانفجار.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

التاريخ : ٣٠-١٢-١٩٩٢

حظر على تحرك الجنود الأمريكيين بسبب الانفجارات

عدن: أجواء قلق وترقب بعد مقتل السائح النمساوي

عدن: من لطفي شطارة

سادت أمس في عدن أجواء من الخوف والترقب، بعد ان استيقظ الناس على بقايا الانفجارين اللذين هز احدهما فندق الشاطئ الذهبي في منطقة التواهي، وأسفر عن مقتل السائح النمساوي هيرفيت دنيس والعامل طارق عبد اللاه محسن، واصابة ٧ اشخاص آخرين بينهم السيدة دنيس زوجة السائح القتيل، والآخر حدث في موقف سيارات فندق عدن في خور مكسر، حيث اصيب المتهمان بوضع المتفجرات.

وقد وجدت جثة العامل طارق عبد اللاه في احدى غرف الطابق الرابع ـ الذي شهد الانفجار الأول ـ في فندق الشاطئ الذهبي، وعرضت أجهزة الأمن ـ في مؤتمر صحافي عقدته أمس في موقف سيارات فندق عدن ـ الأسلحة التي كانت بحوزة المتهمين، وتضمنت ٢٣ قنبلة يدوية، ولغمين، ورشاشين الين، وقناصاً الياً، ورشاش «سكوربيون»، وساعتين موقوتتين متصلتين بأسلاك جاهزة للانفجار، أبطل خبراء سلاح المهندسين مفعولهما، اضافة الى ٣ قنابل بحرية و٥ صواعق ديناميت وجهاز للتفجير من مسافات بعيدة.

وكشف العقيد ثابت صالح ـ نائب رئيس شرطة عدن ـ ان السيارة التي وجدت فيها المتفجرات كانت تحمل رقم «٣ عدن ـ ٦٠٤٦»، وهي مملوكة للشخص الذي تسبب في عملية التفجير، وبينت التحريات الأولية انه كان يسكن في الشاليهات السياحية المواجهة لفندق عدن، التي يفصلها عنه طريق بحري.

وكان المتهم ـ صاحب السيارة ـ يحمل بطاقة شخصية مزورة باسم صابر

التتمة .... ص ٤



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣١ ديسمبر

نجيب محمد المهدي، في حين اكدت التحقيقات ان اسمه الحقيقي هو عدنان اسكندر علي، وأنه كان قائد العملية.

وقد بترت يداه نتيجة انفجار العبوة الناسفة في يديه، قبل ان يتمكن من ادخالها الى فندق عدن، عندما باغتته حراس الفندق، وطلبوا منه التوقف ـ هو وزميله الذي يدعى وهيب ناصر عبد السلام ـ وانفجرت العبوة عندما سحب مفتاح امانها بطريق الخطأ. وما زالت أجهزة الأمن تواصل تحقيقاتها لمتابعة بقية الخيوط الخفية، الموصلة الى اولئك الضالعين في هذه التفجيرات.

وأفادت معلومات ان الانفجار الأول الذي وقع في الغرفة رقم ٤٠٨ بفندق الشاطئ الذهبي، تزامن مع الانفجار الآخر في فندق عدن، وكان السياح الضحايا قد وصلوا الى عدن بعد زيارة قاموا بها لمحافظة حضرموت.

وفرضت قوات الأمن حراسة على مستشفى الجمهورية العام، حيث يتلقى السياح السبعة والمتهمان العلاج في غرفة العناية المركزة، تحسباً لأي رد فعل من انصار المتهمين قبل ادلائهما باعترافاتهما الكاملة عن الانفجارين.

وقال مصدر أمني لـ«الشرق الأوسط» انه عثر على عبوة ناسفة تزن اكثر من ١٢ كيلوجراماً مربوطة بسلك خفيف مع احدى الساعات على ٣ غرف في مجمع الشاليهات السياحية، كانت آلة التوقيت الخاصة بها في سيارة للعب الأطفال، ابطل مفعولها قبل انفجارها بدقائق، وكان يمكن ان تحدث دماراً على مدى ٤٠٠ متر لو انها انفجرت.

وكانت مع المتهمين بعض الكتب الدينية ومبلغ نقدي قيمته ٤ آلاف و٢٠٠ درهم (شلن يمني) وشيك بمبلغ الفين و٥٠٠ دينار، ووثائق مدونة برموز سرية، وحقيبة دبلوماسية سلمت لجهاز البحث الجنائي لمعرفة ما في داخلها، اضافة الى كاميرا «استخبارية» و٤٠ كاسيت فيديو.

وقد نقلت اجهزة الأمن جنود مشاة البحرية الأمريكية الذين كانوا في فندق الشاطئ الذهبي للانضمام الى زملائهم المقيمين في فندق عدن، وحظرت عليهم مغادرة الفندق حفاظاً على سلامتهم، حتى لا يتعرضوا لأي اعتداءات على حياتهم. وتضطلع القنصلية الالمانية في عدن بمسؤولية رعاية السياح الألمان والنمساويين، بينما ترعى السفارة البريطانية الجنود الامريكيين هناك.



مصرع سائح نمساوى في سلسلة عمليات تفجير ضد الفنادق في عدن

عدن - ر - أذاع البوليس اليمنى ان اثنين من المتطرفين من الذين تدربوا فى افغانستان، قد قتلا سائحا نمساويا ويمنيا وأصابا خمسة من السياح النمساويين ويمنيين فضلا عن إصابتهما خلال سلسلة من عمليات ومحاولات تفجير القنابل فى عدن أمس.

وقال مسئول بالبوليس ان الإرهابيين، كانا قد تدربا فى افغانستان، وانهما اعترفا بتفجير قنبلة باحد الفنادق الساحلية، وانفجرت قنبلة فيهما قرب فندق يأوى مجندين أمريكيين فى طريقهم إلى الصومال واستطاع البوليس إبطال مفعول قنبلة وضعها الإرهابيان فى فندق ثالث.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٠١ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

"مؤتمر الوحدة" اختتم أعماله وقرر الانعقاد في عدن

نداء لوقف قتال في الجوف

□ صنعاء – من عبدالرحمن الحيدري:

■ شكل «مؤتمر الوحدة والسلام» الذي اختتم اعماله في صنعاء امس هيئة عليا لتنفيذ قراراته وتوصياته والاعداد لمؤتمر ثان لم يحدد موعد له واختار مدينة عدن مكاناً لعقده.

ورفع المشاركون في المؤتمر برقية الى الرئيس علي عبدالله صالح تتضمن موقف المؤتمر ومقترحاته لحل الازمة بين الجيش والقبائل في محافظة الجوف (تبعد نحو ١٨٠ كيلومتراً غرب صنعاء)، «فهم اولاً واخيراً ابناء اليمن والدم اليمني غال على الجميع».

وذكرت مصادر موثوق بها في صنعاء ان قتالاً عنيفاً يدور في محافظة الجوف منذ مساء اول من امس بين رجال القبائل ومعسكر اللواء السادس، وان هناك اتفاقاً بين لجنة من الدولة برئاسة العقيد الركن علي صلاح نائب رئيس شؤون العمليات ومشايخ الجوف على سحب اللواء السادس من منطقة حزم – الجوف، بسبب المضايقات التي تتعرض لها القبائل على يد اللواء.

وأفادت المعلومات الاولية ان عدداً من الضحايا سقط بين قتيل وجريح من الطرفين، وان ١٢ جندياً اسروا.

وقرر المؤتمر، الذي رأس هيئته التحضيرية الشيخ عبدالمجيد الزنداني والشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس اللجنة العليا للتجمع اليمني للاصلاح، تشكيل ست لجان هي: لجنة حماية الانتخابات، ولجنة

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١-٣-١٩٩٢

نداء لوقف قتال في الجوف

تتمة الصفحة الاولى

البنوك الاسلامية، ولجنة اصلاح ذات البين، ولجنة نصرة المظلوم، ولجنة التقريب بين الاحزاب، ولجنة التقريب بين العلماء والدعاة.

واقر ثلاث وثائق هي: وثيقة الوحدة والسلام، ووثيقة نصرة المظلوم، ووثيقة الاخوة واصلاح ذات البين. وأصدر ثلاثة اعلانات، الاول عن اسس قيام السلطة وممارستها، والثاني عن تعديل الدستور، والثالث عن حقوق الانسان في الاسلام.

ودعا المؤتمر الذي استمرت اعماله اربعة ايام الى استعجال انهاء التشطير في القوات المسلحة والامن ووضع المستودعات التابعة لها تحت الرقابة فلا يترك لأي جهة التصرف او العبث بما في حوزتها. كما دعا الى الغاء لجان الدفاع الشعبي التي كانت شكلت في ما كان يسمى اليمن الديموقراطي، وحظر التسليح والتجنيد لحساب اي حزب.

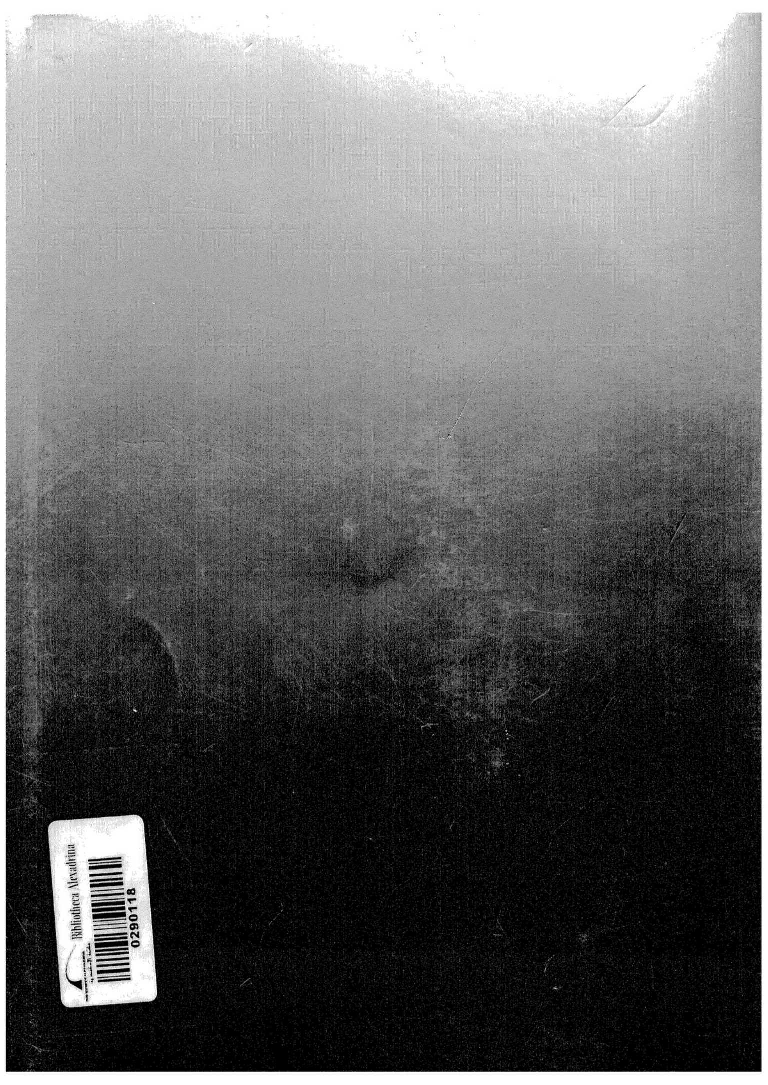
وعلى صعيد السياسة الداخلية طالب المؤتمر بتوكيد حق المواطنين في ممارسة الحرية السياسية في اطار الشرعية الاسلامية وتثبيت مبدأ السيادة لشرع الله والسلطة والامة في اختيار الحكام. وناشد الجهات الحكومية كشف مثيري الأزمات والفتن، والذين يقفون وراء الاعتداء على ارواح المواطنين واموالهم واعراضهم وعلى المال العام، والذين يهددون وحدة الامة واستقرارها.

ودعا الاحزاب السياسية الى اعداد برامج واقعية وصادقة في تناول قضايا الامة وفق المبادئ الاسلامية. وحض الشعب على الوقوف بحزم ضد اي محاولة تستهدف تأجيل الانتخابات النيابية المقبلة او التأثير في حريتها ونزاهتها او عدم التسليم بنتائجها. وأكدت توصيات المؤتمر في شأن السياسة الخارجية مبدأ استقلال الدولة وسيادتها وحماية الارض والمياه الاقليمية اليمنية. وطالبت بتحسين علاقات البلاد مع كل الدول الشقيقة وتعزيز التعاون معها بما يخدم المصالح المشتركة والعربية والاسلامية، والوقوف الجاد الى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع من اجل اقامة الدولة الفلسطينية، ومناصرة المسلمين المضطهدين في العالم وبخاصة في البوسنة – الهرسك.

وتضمنت التوصيات دعوة الدول العربية والاسلامية الى ايجاد مقعد دائم العضوية لدول العالم الاسلامي في مجلس الامن. وأقر المؤتمر جملة من التوصيات لتحسين الاداء الاقتصادي والاداري اهمها العمل على تشجيع المبادرات الخاصة في مجال استثمار رؤوس الاموال وحماية الملكية الخاصة، ووضع الاسس السليمة للتنمية الاقتصادية، والغاء البنوك الربوية وانشاء بنوك اسلامية، والعمل على قيام سوق حرة تقوم على المنافسة الملتزمة الشريعة الاسلامية والبعيدة عن الاحتكار. وطالبت الدولة بتوجيه عائدات البترول والثروات الطبيعية نحو الاستثمار في المجالات الزراعية، وتطبيق سياسة نقدية سليمة ومستقرة وتوحيد العملة، وترشيد الانفاق العام للدولة، ومكافحة الفساد المادي والاداري والتهريب والمهربين، وبتشكيل لجنة من اصحاب الاختصاص تتولى مهمة انشاء بنك اسلامي واعتماده ضمن المؤسسات المصرفية الوطنية، وتشكيل لجنة لدرس الديون الكبيرة للبلاد وتحديد سبل استخدامها وسبل تسديدها ووقف اي اقتراض خارجي الا لمبررات شرعية وبشرط سلامتها من الفوائد الربوية.

وأصدرت اللجنة العلمية المختصة بالفتوى التي كان شكلها المؤتمر تأصيلاً شرعياً يلزم تخصيص نصيب من ثروات الارض البترولية والمعدنية للفقراء والمساكين ويحرم «ابتعاث بنات المسلمين الى الخارج للدراسة او غيرها الا بمحرم» او السماح «في اي حال من الاحوال ببناء كنائس (...) في البلاد اليمنية خصوصاً والجزيرة العربية عموماً. كما انه لا يجوز ترميم او اعادة بناء اي كنيسة سابقة»، وعدم اقحام المرأة في تولي القضاء باعتباره ولاية عامة لا تتناسب مع طبيعة المرأة وتكوينها، والزام المدرسات والطالبات الزي الشرعي المراعي لقواعد الاسلام واعطاء المرأة حقوقها الثابتة في شرع الله.

وأوصى المؤتمر بتشجيع الزواج الجماعي وتوعية الجماهير بضرورة عدم المغالاة في المهور، وتعميم الحجاب الشرعي وفرضه على كل من ينتسب الى الاسلام والزام الطالبات في مدارس المحافظات الجنوبية لبس الحجاب وتطبيق شرع الله. وطالب بفصل المعاهد الصحية والمستشفيات الخاصة بالذكور عن المعاهد والمستشفيات الخاصة بالاناث في عموم محافظات الجمهورية.


Bibliotheca Alexandrina
0290118